برهان غليون

نقد السياسة العملية

1

العرب ومعركة السلام



المركز الثقافي العربي

العرب ومعركة السلام

* نقد السياسة العملية ـ 1 ـ

العرب ومعركة السلام

* تأليف: برهان غليون

* الطبعة الأولى، 1999

* الناشر: المركز الثقافي العربي

العنوان:

□ الدار البيضاء/ • 42 الشارع الملكي (الأحباس) • فاكس /305726/ • هاتف/ 303339 - 307651/.
• 28 شارع 2 مارس • هاتف /271753 - 276838/ • ص.ب./ 4006/ درب سيدنا.

□ بيروت/ الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
• ص.ب/ 113-5158/ • هاتف/ 352826 - 343701/ • فاكس/00961-1-343701/.

برهان غليون

نقد السياسة العملية

1

العرب ومعركة السلام



مقدمة

إذا كنت قد قبلت بدفع هذا الكتاب للنشر فذلك لسببين: يقيني بأنه لم تتيسر للقسم الأكبر من القراء المهتمين والمعنيين بالموضوع فرصة الاطلاع عليه عند نشره كمقالات في الصحافة اليومية، وكذلك شعوري بأن الصراع العربي الاسرائيلي الذي تتعرض له في حقبة ما بعد الحرب الباردة كان ولايزال من أهم المسائل التي تشغل الرأي العام العربي، وفي بلدان المشرق بشكل خاص، ربما كان المسألة الأولى. وهو ما تعكسه الصحافة العربية اليومية عندما تكرس أكثر من نصف ما تنشره من تحاليل وتعليقات وآراء لهذه المسألة. ومن وراء الرغبة الصادقة في توصيل وجهة نظري لأوسع جمهور في العالم العربي، يستجيب جمع هذه التحاليل والتعليقات التي رافقت ما اتفق على تسميته بعملية السلام الشرق أوسطية يوما بيوم وشهرا بشهر، لدافع الشعور بالواجب وبالمسؤولية الفكرية والسياسية في تنوير الرأي العام بمخاطر السياسات العشوائية والقصيرة النظر التي سيطرت على الادارات العربية في السنوات القليلة الماضية وجعلتها مهددة بخسارة معركة مفاوضات السلام. فأنا أعتقد بصدق أن من الممكن أن تكون لخسارة معركة مفاوضات السلام عواقب أليمة لا تقل في آثارها عن تلك التي عاينها العرب بعد كمب ديفيد. ثم إنني لا أخفي أن أحد الدوافع لنشر هذه المقالات في كتاب واحد هو

إعفاء النفس من ضرورة تكرار ما جاء فيها من أفكار ودعوات ومطالب إصلاحية في موضوع وحول أوضاع وتجاه سياسات عربية لم تتغير ولا يزال يسيطر عليها الجمود والتردد والاهمال.

إن ما يجعل من مسألة مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية قضية راهنة وأساسية في نظري هو أن مصير المشرق العربي يكاد يكون كله مرتهن لمسألة النزاع العربي الاسرائيلي، وأن العرب قد علقوا في السنوات القليلة الماضية جدول أعمال العالم العربي نفسه على تحقيق السلام . وبمعنى آخر أصبح السلام في نظر العرب ونظر الدول الكبرى المعنية بمصير العرب مفتاح التقدم في مواجهة مشاكل عديدة وكبيرة معلقة على رأسها وضع حد لنزيف الدماء في فلسطين العربية، وتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الاقليمي، وخلق مناخ ملائم لدفع عملية التنمية الوطنية والاقليمية التي لا بديل لها في استيعاب ملايين بل عشرات ملايين العاطلين عن العمل من الأجيال القديمة والجديدة، وتجنيب البلاد العربية مخاطر الانفجارات والحروب الدموية من أجل الخبز. ومنها أيضا فتح معركة التحويل السياسي للمجتمعات العربية، واستبدال النظم الشخصية القديمة المهترئة بنظم حديثة تعكس الحد الأدنى من الالتزام بالقانون وتطبيق العدالة الاجتماعية واحترام الفرد وصون كرامته. ومنها كذلك بدء عملية الاندماج المتدرج في حركية التطور العالمي، العلمي والتقني والسياسي، بما في ذلك المشاركة في صوغ إطار العلاقات الدولية الجديد في عصر العولمة، وتجنيب العالم العربي التهميش التاريخي أو الخضوع والتبعية الكاملة لنظام الهيمنة الجديد الصاعد. وهذا يعني إعادة بناء علاقات العرب مع الكتل الدولية الناشئة على أسس جديدة ومفيدة لتقدم المجتمعات العربية.

كل ذلك يجعل العرب بحاجة للسلام أو على الأقل لهدنة

طويلة تسمح لهم بإعادة النظر في أسس تنظيماتهم السياسية والمدنية التي أصابها النخر والفساد إن لم يكن قد تجاوزها الزمن تماما، وتساعدهم بالتالي على الخروج من الأزمة الشاملة التي لا تزال تتفاقم وتعبر عن نفسها من خلال الانفجارات الأهلية والعنف المتزايد والصراعات العربية العربية، وتعيد ربطهم بحركة وديناميات التطور والتحول العالمية.

ويدافع هذا الكتاب عن أطروحة تقول إنه ليس من الصحيح ما تشيعه دبلوماسية جامدة ومتكلسة من أن السبب الحقيقي لخسارة مفاوضات السلام هو صعود رئيس الوزراء الراهن بنيامين نتنياهو وحزبه إلى السلطة في اسرائيل. وأن مسؤولية الحكومات العربية في ايصال المفاوضات الراهنة إلى طريق مسدود لا تقل عن مسؤولية الحكومات الاسرائيلية. فقد شجع الأداء الهزيل للدبلوماسية العربية، وتشتت الصف العربي، وفقدان الصدقية، والتخلي عن أي خيارات عسكرية، والتفرغ للجبهات الداخلية، والتنافس بين الدول العربية على قطف ثمار السلام قبل أن تنضج أو يتحقق السلام، والتنصل من المسؤوليات الجماعية، وسيطرة الأنانية والمصالح الفئوية والخوف من التغييرات داخل الأنظمة، أقول كل ذلك قد شجع الرأي العام الاسرائيلي الذي قبل على مضض الدخول في مفاوضات السلام على التراجع عن التزاماته. فقد أدرك الاسرائيليون، الذين دفعهم الخوف من المستقبل إلى قبول مبدأ التسوية، أن العرب لم يعودوا يشكلون قوة يحسب حسابها، ولا مصدر تهديد واضح أو ممكن، ولا كتلة ذات قيمة في الساحة الاقتصادية أو السياسية الدولية، ولم يعد هناك أي مبرر للتنازل عن الأراضي المحتلة من أجل توقيع اتفاقات لم يعد لها قيمة فعلية بعد أن صار السلام حقيقة استراتيجية وزال أي خطر أو تهديد بالحرب العربية. أما القضية الفلسطينية فيمكن أن تحل

ضمن الاطار الاسرائيلي بحكم ذاتي للسكان يعفي اسرائيل من التنازل عن السيادة في الأراضي الفلسطينية، ويمكنها بالعكس من جعل الفلسطينيين جسرا ممدودا لاختراق البلدان العربية. وهذا التحول الذي طرأ على نظرة الرأي العام الاسرائيلي للسلام، وهو هش جدا بالأساس، هو الذي سمح لبنيامين نتنياهو بالفوز في الانتخابات واستلام دفة الحكم في تل أبيب.

لقد كان لدى العرب ولا يزال فرصة حقيقية، ولو كانت صعبة، لربح معركة مفاوضات السلام وكذلك الرهانات العديدة المرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فقد أدى سقوط جدار برلين وزوال الاتحاد السوفييتي من الوجود إلى انتهاء الحرب الباردة التي ارتهن لها الصراع في الشرق الأوسط لفترة طويلة، كما أن الولايات المتحدة التي خرجت من حرب الخليج بنصر مدو كرس قيادتها الدولية وهيمنتها العالمية كانت مدينة بقسط كبير من نجاحها السياسي إلى تعاون دول عربية كثيرة، وكانت تطمح في أن تدشن عهد انتصارها الجديد في الشرق الأوسط بتهدئة عامة أو بسلام أمريكي يعطي لهذا الانتصار صفة الديمومة والاستقرار ويحمي الدول والأنظمة العربية القريبة من واشنطن ويلتف في الوقت ذاته على الدعاية القومية العربية التي رافقت حرب الخليج وطعنت في أخلاقية واشنطن وقيادتها الدولية عبر اتهامها بالكيل بمكيالين وبمحاباة اسرائيل. أما اسرائيل التي لم تستطيع أن تحرك ساكنا أثناء الحرب فقد بدت وكأنها فقدت الكثير من صدقيتها الاستراتيجية ونجاعتها في الدفاع عن أمن ومصالح التحالف الغربي في الشرق الأوسط، بل لقد أظهرت الحرب هشاشة نظامها الدفاعي، مثلها مثل الدول الأوربية الأخرى، ومن ثم حاجتها إلى الولايات المتحدة لتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ، وأجهزة التجسس وجمع المعلومات

الدقيقة الأخرى. كما كانت بحاجة ماسة إلى المعونات المالية الأمريكية الكبيرة للانفاق على استيعاب مئات آلاف المهاجرين الروس الهاربين من الأزمة السوفيتية.

وكانت هذه الشروط تسمح للعرب بالاستفادة من مفاوضات السلام كغطاء من أجل تعديل الموقف العربي الجامد، بل المتراجع، منذ وقف استراتيجية المواجهة العسكرية مع اسرائيل، وفي سبيل تحسين وضعهم الاستراتيجي. فمن جهة بدا الالتزام الأمريكي لإدارة الرئيس بوش جديا أكثر من أي حقبة سابقة. ومن جهة ثانية لم يكن لدى اسرائيل هامش كبير للمناورة الدولية بعد الانتفاضة الفلسطينية التي هزت الضمير العالمي بعمق وأعطت مشروعية لا مثيل لها لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في القسم العربي المتبقي من فلسطين التاريخية. ومن جهة ثالثة كان لدى الدول العربية المعنية هامش مناورة سياسية لا بأس به نتيجة تكوين تكتل إعلان دمشق الذي يجمع إلى جانب مصر وسورية جميع دول الخليج. لقد كان البحث عن فرص تسوية سياسية عربية اسرائيلية جزءا لا يتجزأ إذن من إعادة ترتيب الأوضاع المشرقية على أرضية تكريس وضمان الهيمنة الأمريكية في المنطقة. إنما كان الشرط الرئيسي لاستغلال هذه الفرصة الضيئلة، لكن الفعلية، للسلام أو لهدنة طويلة عربية اسرائيلية هو عدم الاستسلام، كما حصل، لوهم السلام الناجز، وبالعكس الدخول في مفاوضات السلام من منطق الصراع الذي يرى فيه معركة لا تختلف عن المعركة العسكرية، بل هي أصعب منها، وأن النجاح في الوصول إلى الأهداف التي يتضمنها - ومنها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أرضه، وتحرير الأراضي العربية الأخرى، وضمان الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة، وتجنب هيمنة اسرائيلية عسكرية أو سياسية أو إقتصادية شاملة - أعني الوصول إلى

صيغة يمكن قبولها من قبل الرأي العام العربي، لا تكون نموذجا للاستسلام أو للتسليم للأقوى، يستدعي تجميع القوى السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية العربية ولا يفرط في شيء منها. وكان هذا يقتضي أن ينجح العرب في تغيير موازين القوة الاستراتيجية بموازاة المفاوضات وتحت غطائها كما فعلت اسرائيل تماماً، وعدم التسليم لحسن نوايا الدول الراعية للسلام والاعتماد عليها. وهو ما حاولت أن أركز عليه في العديد من المقالات التي يحتويها هذا الكتاب منذ بداية مفاوضات التسوية السلمية.

والحال أن النظم العربية تصرفت كما لو أن أهداف السلام قد تحققت منذ اللحظة التي عقد فيها مؤتمر مدريد للسلام، وأن ما تبقى هو مجرد التفاهم حول شروط السلام. ومما شجع على ذلك التزام واشنطن نفسها والدول الصناعية المعنية مبدأ الأرض مقابل السلام كأرضية للمفاوضات. ولأن العرب اعتقدوا أن السلام قد أتى أو سيأتي نتيجة تفاهم الدول الكبرى، وبالدرجة الأولى رغبة الادارة الأمريكية، هجر كل منهم الجبهة المشتركة وراح يسعى لنيل الغنائم قبل أن يصل إليها غيره. وكانت النتيجة أنهم فقدوا جميعا الوزن اللازم لاقناع الرأي العام الاسرائيلي بضرورة وحتمية القيام بتنازلات خاصة في موضوع الأرض من أجل السلام، وأن السلام أصبح ممكنا مع العرب وفق الشروط الاسرائيلية. وهكذا ارتد الرأي العام الاسرائيلي من دون خوف ضد قاعدة المفاوضات «الأرض مقابل السلام» قبل مجيء الليكود إلى السلطة ثم دعم وصول الليكود إلى السلطة. فالعرب منقسمين ومتنافسين في المناقصة على شروط السلام، والأمريكيون منشغلين، بعد نجاح الرئيس الديمقراطي كلينتون، بتطبيق برامج الاصلاح الداخلي، وليس لديهم أي اهتمام بمصير أراضي العرب المحتلة ولا أي حافز للضغط على اسرائيل

للخروج منها.

كان من الخطأ الكبير الاعتقاد بأن ما لم ننجح في تحصيله عن طريق السلاح يمكن تحصيله عن طريق المفاوضات. فالمفاوضات لا تتقدم إلا بموازاة القوة والخوف من النتائج المترتبة على استخدامها. هذه هي القاعدة في كل مكان. والحال أن العرب انقسموا بين من يرى في السلام أمرا متحققا قبل بدء مفاوضات السلام، وبالتالي يستعجل التوقيع على اتفاقات منفردة ليبدأ مرحلة التطبيع التي يأمل من خلالها الحصول على فوائد السلام، أعني الاستثمارات والمعونات المالية الغربية، ومن نظر إلى السلام كمؤامرة أمريكية اسرائيلية وخشي الدخول في المفاوضات أو دخل فيها دخولا شكليا حتى لا يبدو منعزلا، وبالتالي سعى في البداية إلى مطمطتها أو تأجيلها أو عرقلتها. وفي الحالة الأولى لم يأخذ الفريق الأول في الاعتبار أهمية تأمين موازين قوى جدية لفرض تسوية عادلة نسبيا، فاضطر إلى توقيع اتفاقات هزيلة ومجحفة لا يمكن قبولها ولا تؤدي إلى أي مخرج حقيقي أو سلام، وفي الحالة الثانية كانت النتيجة إضاعة الفرصة التي أتاحها الظرف الاستثنائي الذي نشأ بعد حرب الخليج لتغيير الوقائع الشرق أوسطية على جبهة الصراع العربي الاسرائيلي الجامدة لصالح البلاد العربية.

فبعكس ما كان يطالب به أنصار الانسحاب من المفاوضات، لم يكن أمام العرب خيار في قبول مفاوضات السلام أو رفضها. ذلك أن خيار السلام لم يكن عربيا ولم يرتبط بإرادة عربية، بل حتى إقليمية، ولكنه كان قرارا دوليا، وبالضبط أمريكيا أوربيا. ولا يمكن لطرف من الأطراف المعنية بالنزاع أن يتنكر له أو ينسحب منه من دون أن يخسر سلفا الرهانات المعقودة عليه أو يملك من القوة ما يكفي لإملاء الشروط. وهذا هو الذي يفسر أسلوب المراوغة الذي

يستخدمه بنيامين نتنياهو، وهو الطرف الأقوى بما لايقاس في معركة السلام، من أجل التغطية على سياسته الرامية إلى تلغيم العملية وتفجيرها. إن الخيار الوحيد الذي كان متاحا للعرب هو خسارة المفاوضات أو الانتصار في معركتها والوصول بها إلى تحقيق الأهداف التي دخل العرب من أجلها في عملية السلام. ولم يكن هذا الانتصار ممكنا بالشروط التي دخل فيها العرب المفاوضات، أعني ظروف الانقسام والتشتت والتشكيك المتبادل والمتاجرة بالآخر وانعدام أي تنسيق أو تكتل أو دعم عربي جماعي للمفاوضين العرب. كان الانتصار يستدعي أخذ الأمر على محمل الجد وزج كل القوى العربية الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الموجودة وعدم التعامل مع مفاوضات السلام كما لو كانت بديلا للحرب أو مهربا منها ولكن على أنها استمرارا لها بطرائق أخرى.

واليوم، يمكن أن نقول إن خسارة معركة السلام أدت وسوف تؤدي إلى تضييق هامش العالم العربي أكثر مما كان ضيقا في مواجهة مسألة الصراع العربي الاسرائيلي، ومن وراء ذلك في مواجهة المشاكل العديدة التي ارتبطت بشكل أو آخر بمستقبل هذا الصراع. فقد أصبح من الأصعب مواجهة مشاكل التنمية والتعاون العربي والاندماج في النظام العالمي والعمل على تحويل النظم السياسية والاجتماعية العربية. وصارت مخاطر الركود وتفاقم الفساد وفي ما ورائها الانفجارات أكبر مما كانت عليه في أي حقبة أخرى. فقد خرج العالم العربي من معركة السلام الفاشلة أكثر انقساما مما كان من قبل، وأكثر شكا بنفسه وبقدراته، وأكثر انحلالا واستقالة معنوية لنظمه، وأكثر قطيعة بين هذه النظم ومجتمعاتها، وأكثر تهديدا لأمنه في مواجهة التحالفات والمحاور الاقليمية. كما ضعفت فرص التنمية واجتذاب الاستثمارات المحلية والدولية واشتدت أسباب عدم

الاستقرار الاقليمي والوطني، وخرجت المجتمعات العربية أقل أملا بالمستقبل وأكثر تشاؤما وإحباطا.

إن درء المخاطر الناجمة عن هذا الفشل والاحباط، أو على الأقل التخفيف من الخسائر، يستدعي منذ الآن اتخاذ مبادرات نشطة وجريئة على محاور ثلاثة. محور إعادة بناء المجتمعات العربية من الداخل، وهو ما يستدعي إصلاحات عميقة وشاملة في ميادين السياسة والدولة والاقتصاد والادارة والمجتمع تعيد توحيد المجتمعات العربية وتنشيطها وإحيائها وتخليصها من توتراتها العنيفة والمدمرة. ومحور إعادة بناء التكتل العربي الاقليمي الذي دمرته حرب الخليج بعد أن زعزعت أركانه اتفاقات كمب ديفيد وعجز العرب عن الاتفاق على استراتيجية موحدة في مواجهة تصاعد القوة الاسرائيلية وتفجر الصراعات العربية العربية. وأخيرا محور العلاقات الخارجية التي تستدعي ما ينبغي تسميته المصالحة مع العالم. فالمناخ السائد في العالم العربي، منذ الاستعمار وتجربته المريرة حتى العقود الماضية، وتحت تأثير المواقف الغربية المعادية للاسلام وللعرب وتطلعاتهم التاريخية والمحابية لاسرائيل، هو مناخ القطيعة مع العالم الظالم والانكفاء على النفس والتطلع نحو الماضي وإحياء الصداقات أو الوشائج الماضوية. وهذا الموقف يزيد في عزلة العالم العربي وهشاشة وضعيته، ولا يفيد إلا السياسة الغربية التي لا تستخدم العدوان والتشهير إلا لدفع العرب نحو العزلة والانطواء على النفس والانسحاب من الصراع العالمي.

لا ينبغي على العالم العربي أن يقبل بهذا الوضع. وعليه أن يعمل بسرعة وبحركة منسقة وجماعية على فك العزلة وانتزاع مواقع قوية في قلب العالم الصناعي، وفي أوساط الرأي العام، من دون خوف ومن دون شعور بالنقص. ويستدعي ذلك الشروع في حوار

شامل وبناء، رسمي وأهلي معا، مع المجتمعات الأمريكية والأوربية، رسمييها وأهلييها. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتغيير طبيعة العلاقات التي تربطنا معها، وفرض أنفسنا كشريك شرعي وكامل العضوية في المفاوضات الدولية والنقاشات العالمية حول مستقبل البشرية.

ومن دون تغيير سلوكنا ومواقفنا، واتخاذ مبادرات قوية وحيوية لاحداث إصلاحات عميقة في نظمنا السياسية والاجتماعية والثقافية وفي أساليب عملنا واستراتيجياتنا الاقليمية والدولية سوف نستمر على الطريق ذاتها التي نعرفها، طريق تفاقم الأزمة الداخلية، ومن ورائها التراجع والتقهقر والهامشية التاريخية.

I

عصر التسوية

مؤتمر مدريد: أصل المأزق العربي

مفارقات مؤتمر السلام:

دخل العرب في مفاوضات السلام الراهنة بعد أن خسروا الحرب. وليس المقصود بهذه الحرب معارك 1967 أو 19973 ولكن ما حصل بعد اتفاقيات كمب ديفيد ثم حرب الخليج من انهيار شامل في الجبهة العربية ككل، وبالتالي من تخل رسمي عن خيار المواجهة التاريخية، العسكرية وغير العسكرية، مع اسرائيل. وليس من الممكن فهم مأزق السلام الراهن، وهزال الموقف العربي في عملية المفاوضات، من دون الاشارة إلى انهيار هذه المواجهة العربية الرسمية لاسرائيل وما تتضمنه من اعتراف بالعجز عن تحقيق الأهداف العربية وفي مقدمها تحرير الأراضي المحتلة بالقوة، والقبول من ثم بمبدأ التفاوض من منطلق التسليم لأول مرة بالهزيمة والتخلي عن خيار الحرب.

وقد حاول العرب التغطية على هذه الحقيقة في البداية عن طريق إظهار الدعوة إلى مؤتمر السلام وكأنها ثمرة مشاركة العرب أو بعض الدول العربية في الحرب الدولية ضد العراق، وكتعويض عن هذه المشاركة وعن القبول بالتضحية بأهم قوة عسكرية عربية قائمة. والحال أن المؤتمر لم ينعقد تعويضا عن خسارة العرب في العراق، ولكن بسببها، أي بقدر ما أنجزت إضعاف العرب الشامل وانتزعت

من بين أيديهم كل عناصر القوة التي كانوا لايزالون يراهنون عليها في هذه المواجهة: التضامن العربي، حتى في صورته الشكلية، والمكانة الاستراتيجية للنفط الخليجي، وتنامي القوة العربية العسكرية، وعلى رأسها القوة العراقية. وفي هذا السياق كان الهدف من مؤتمر السلام الاستفادة مما أنتجته حرب الخليج الأخيرة من تفجير العالم العربي سياسيا واستراتيجيا ومعنويا، في سبيل وضع حد نهائي للنزاع العربي الاسرائيلي، أي في نظر الراعي الحقيقي والوحيد له، لمقاومة العرب «غير العادلة وغير المشروعة» لوجود إسرائيل وإلغاء الظلم الواقع عليها من قبل شعوب عربية اعتادت العيش في عزلة وكره للأجانب وترفض التعايش مع من هومختلف عنها.

بالتأكيد كانت الولايات المتحدة هي التي فرضت المؤتمر على اسرائيل، لكن ليس ضد مصالح اسرائيل، لا البعيدة ولا المباشرة، ولكن ضد جموح شامير المتطرف وغير العقلاني إلى توظيف هزيمة العرب الجديدة لنيل مكاسب إضافية تتجاوز تلك التي أدت إليها الحروب السابقة ـ والاستمرار من دون أخذ أي اعتبار لمصالح حلفائه الغربيين ـ في عملية الاستعمار المتوحش والعنيف للأراضي العربية المحتلة وما تعنيه من إحراج لدعاة النظام الدولي القانوني الجديد.

وبالتأكيد أيضا أن الولايات المتحدة التي تعتبر أن لها في الشرق الأوسط العربي مصالح حيوية واستراتيجية كبرى، كانت ولا تزال تطمح إلى التقريب بين وجهات النظر العربية والاسرائيلية على أمل زيادة فرص الاستقرار كما تنظر إليه هي، أي فرص التعاون بين الأنظمة العربية واسرائيل على صد الأخطار المتمثلة في كل ما يهدد امدادات النفط وسياساتها، سواء أجاءت من أعداء داخليين، والمقصود النزعة الوطنية، القومية أو الاسلامية، أو من الدول التي لا

تسير وراء الراية الأمريكية. ولكن هذه الرغبة الحقيقية في إنهاء النزاع ليس لها علاقة بتأكيد حل عادل يضمن حقوق هذا الطرف أو ذاك، وخاصة الحقوق العربية. ولا يعني هذا أيضا أن الولايات المتحدة تقف مبدئيا ضد هذه الحقوق. إنما هي لا تعتقد أن من واجبها أن تحقق للعرب ما عجزوا هم بقدرتهم الذاتية عن تحقيقه. فالولايات المتحدة لا تؤمن بحقوق ثابتة ودائمة ولكن بالتسويات التي يقبلها الطرفان حتى لو كانت مجحفة بحق أحدهما. وهذا يعني أنها لا تشعر أبدا بأن من واجبها أن تضغط على حليفها الاستراتيجي من أجل تسوية تسيء إلى مصالحه، إذا كان بمقدوره، والمقصود طبعا اسرائيل، التوصل إلى تسوية تضمن له عناصر التفوق التي لا تكف الديبلوماسية الأمريكية عن تأكيد التزامها بها. إن الولايات المتحدة تعتقد أن دورها الرئيسي يكمن في جمع الأطراف تحت مظلة مؤتمر واحد ثم تركها تتفاوض فيما بينها حسب ميزان القوى الحقيقي القائم. إنها لا يمكن أن تكون الداعم لاسرائيل وفي الوقت نفسه الداعم للعرب في هذه المفاوضات. وهي بهذا الموقف تضمن الأساسي بالنسبة إليها أي السيطرة على الموقف الشرق أوسطي برمته من خلال ربط جميع الأطراف بها وفرض لجوئهم إليها واعتمادهم على مشاركتها، ثم من خلال نشر مناخ من السلام النسبي وإبعاد مخاطر الحرب في القريب العاجل، وأخيرا إعطاء العرب المحرجين أمام رأيهم العام التغطية الأدبية وإظهار أن مشاركتهم في حرب الخليج لم تكن من دون فائدة بالنسبة لقضيتهم الأساسية في فلسطين.

وبالعكس، اعتقد العرب في مقابل ذلك، - وهذا هو أساس ومصدر سوء التفاهم بين العرب من جهة والأمريكيين والاسرائيليين من الجهة الثانية - أن هذا المؤتمر الذي ينعقد بعد حرب الخليج وإطلاق صرعة النظام العالمي الجديد سوف يكون فرصة لاحراج

اسرائيل وأمريكا دوليا ودفعهما إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن الأراضي المحتلة. وهذا يعني أنه بينما نظر العرب إلى مؤتمر السلام من منظار المبادىء العقائدية الجديدة المتعلقة بإشادة النظام الدولي الجديد، ينظر إليه الاسرائيليون والأمريكيون من منظار العلاقات الاستراتيجية. ويؤدي هذا التباين الكبير في زاوية النظر إلى استراتيجيتين متناقضتين أيضا في توظيف هذا المؤتمر. فبينما تسعى اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة إلى استخدام مظهر التفاهم النسبي الذي يجسده البحث عن تسوية مشتركة في متابعة الأهداف الاسرائيلية المعروفة في تهويد الأراضي المحتلة وخلق الواقع الذي لا يمكن التراجع عنه وكسب الوقت، يسعى العرب إلى استخدام مشاركتهم في مؤتمر السلام لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي عجزوا عن تحقيقها على الأرض بالقوة المادية والعسكرية.

إن الطابع المأساوي لهذا المؤتمر ناجم عن طبيعة هذه المعركة غير المتكافئة مطلقا، والتي تحاول فيها الوفود العربية المقطوعة الظهر مواجهة الحجة العسكرية والاستراتيجية التي يجسدها التفوق الاسرائيلي على الأرض بالحجة القانونية والأمل الواهي بتدخل العناية الأمريكية. وعلى هذا المستوى لم يتغير شيء في الموقف العربي التقليدي العام، إذ مازلنا نعتقد كما كان عليه الحال في العقود الماضية، أن شرعية حقوقنا وقوة موقفنا القانوني ينبغي أن توازن قوة اسرائيل العسكرية، وأننا لو نجحنا في الجولة الاعلامية الدولية، فمن الممكن لنا أن نضاعف من عزلة اسرائيل ونجبرها على التنازل عن بعض ما أصبحت تعتبره بحكم حق الفتح مكاسب ثابتة ومشروعة لها. لكن أنى للحجة القانونية أن تهزم الحجة العسكرية.

هل يعني ذلك أن مفاوضات «السلام» سوف تنهار؟

لا أعتقد ذلك. فمن الناحية العربية: إن مراهنة بعض الدول

العربية الكاملة على التعاون مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وبعضها على التعاون المباشر مع اسرائيل أو الجاليات اليهودية الدولية، في الحفاظ على أمنها أو الحصول على بعض الاستثمارات والمعونات الضرورية للتنمية، تدفع إلى القبول بالحل السريع وبأي ثمن لمسألة النزاع العربي الاسرائيلي. إنها تريد تصفية الموضوع (القضية) بأسرع وقت، ولا يهمها ما يمكن أن ينجم عن هذه التصفية السريعة من خسائر لا تعوض على هذا الطرف أوذاك. وهي سوف تمارس إذن ضغطا متواصلا، بصورة مباشرة وغير مباشرة على بقية الأطراف العربية الأخرى حتى تستمر في المفاوضات. وبما أن هذه الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تنعزل عن الدول العربية الحليفة للغرب وعن الدول الغربية ذاتها، وبالتالي بالانكشاف أمام اسرائيل، فإن من مصلحتها أن تستمر في المفاوضات حتى لو تحولت هذه المفاوضات إلى نوع من الممارسة المازوشية. وبالأساس لم تقبل منظمة التحرير وسورية ولبنان والأردن دخول هذه المفاوضات إلا لأنها لا تملك خيارا آخر، ولأن دخولها كان يشكل الشرط الوحيد لاستمرار الدعم السياسي العربي لها، كما يشكل الشرط الوحيد لحفاظها على علاقات غير عدائية مع الولايات المتحدة والدول الغربية عامة.

أما بالنسبة لإسرائيل التي أساء قمعها الوحشي للانتفاضة إلى صورتها فقد أدركت بعد تردد أن المفاوضات قد أصبحت الغطاء المثالي لتمرير عملية تهويد الأراضي المحتلة وهضمها وحرف انتباه الرأي العام العالمي عن حقيقة سياستها الاستعمارية المكشوفة. وحيرة العرب وتهافت استراتيجيتهم تحرمهم على كل حال من أي أمل في استغلال هذا المؤتمر لعزل اسرائيل في المحافل الدولية واجبارها على تقديم التنازلات التي تخاف منها. ثم إن معركة

الاعداد لهذه المفاوضات كانت قد ضمنت لها تقريبا كل الشروط الكفيلة بأن تظل هي المسيطرة على وتيرتها ومسارها.

ليس المقصود من هذا التحليل نقد المشاركة في المفاوضات أو الاعتراض عليها. لقد كان من الصعب في هذه الظروف على قيادة سياسية، مهما كانت، أن ترفض التعلق بقشة وضعت أمامها وهي على وشك الغرق. لكن الهدف من هذا التحليل هو إظهار مدى ضعف الموقف العربي فيها وضعف مراهنته على الحجة القانونية وعلى موقف محايد أو متوازن للولايات المتحدة، وبالتالي ضعف احتمال وصول هذه المفاوضات إلى نتائج ايجابية.

وعلى كل حال، حقق المؤتمر منذ الآن بالنسبة للأمريكين كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل جزأ أساسيا من الأهداف المنشودة. فقد حصل السلام بين العرب والاسرائيلين من دون توقيع أي معاهدة سلام، ومن دون ايجاد حل للقضايا التي يفترضها انهاء حالة الحرب والعداء. وقد كان المطلوب من جمع الطرفين تحت مظلة مؤتمر واحد هو بالضبط فتح الباب، من دون اعتبار للخاسر والرابح، أمام تطبيع تدريجي للعلاقات مع اسرائيل، وغلق باب المواجهة والحرب نهائيا. ولا تدور المفاوضات بالنسبة للطرف الاسرائيلي إلا على تحقيق هدف التطبيع الكامل قبل الدخول في أي حديث عن الانسحاب. ولا يلتقي هذا مع رغبة اسرائيل والولايات المتحدة المستفيدين الرئيسيين منه فقط، ولكن أيضا للأسف، ولا بد من قول ذلك، مع رغبة النخب العربية الحاكمة - وهي تحلم بالاستقرار والتمتع بما «أنعم عليها الله به وفتح عليها من خزائنه» - في التحرر من عبء التفكير بالحروب واسرائيل وفلسطين والأراضي المحتلة والعروبة والاسلام والوطنية وجميع المسائل التي تحول بينها وبين تدعيم تحالفاتها مع الدول الغربية التي تحتاج إليها في التصدي لقوى

الاحتجاج الداخلية وإخماد نار الثورة الكامنة في هشيم شعوبها المدفوعة بفضل سياساتها نحو العنف والبربرية.

ـ ما هو الحل إذن؟

بالرغم من كل ما ذكرنا، سيشكل انسحاب العرب من المفاوضات نصرا جديدا لاسرائيل ويكرس ضياع الثقة والمصداقية بالنسبة للأنظمة العربية جميعا في الخارج والداخل على حد سواء، ويفاقم من تفكك الصف العربي. لكن الاستمرار في مفاوضات لا يخدم إلا التغطية على سياسة اسرائيل في ترسيخ الاحتلال والهيمنة الإقليمية وسيكون أيضا وخيم العواقب ومقدمة إلى انفجارات عربية لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتائجها أو يحلم بالسيطرة عليها، ولن تفيد في الهرب منها حماية الدول الغربية لهذا النظام أو ذاك. فإذا أردنا أن لانخسر معركة المفاوضات السياسية، كما خسرنا من قبل المعركة العسكرية، وأن لا نضطر بالتالي إلى الانسحاب مرة ثانية نحو خطوط تراجع جديدة لا نعرف أين ستكون معالمها، (ربما القبول بفيدرالية شرق أوسطية تحت الهيمنة الاسرائيلية كما تشير علينا بعض الدول الغربية)، فلا بد لنا من تغيير استراتيجيتنا وإعادة النظر في طريقة استخدامنا لمؤتمر السلام ذاته..

وأول نقطة في تغيير هذه الاستراتيجية تتعلق برؤيتنا وتقييمنا للموقف العام. فعلى العرب أنظمة ومفاوضين أن يدركوا أننا لسنا في حالة ميؤس منها، وأنه لا شيء يضطرنا أو يفرض علينا أن نتخلى عن حقوقنا الأساسية والمشروعة، وأن نضعف أمام المفاوض الاسرائيلي الذي يضغط علينا بهدف إضعاف معنوياتنا لننهار. فبالرغم مما يتسم به وضعنا الاستراتيجي الراهن من ضعف لا شك فيه، فهو لا يعبر عن ميزان القوى الحقيقي الذي يختزنه التكتل العربي، والذي لا يحسب فقط عبر هزيمة وبعد ضربة قاسية. وهو

وضع لا بد أن يتبدل نحو الأفضل في الأعوام القادمة بعد أن يظهر الاخفاق الاستراتيجي الفظيع لسياسات التحالف الغربي التي انطلقت من تدمير العراق كمقدمة لتجريد العرب من السلاح في سبيل نفض الغبار عن اتفاقيات سايكس بيكو، أي إعادة تثبيت التقسيم الراهن للعالم العربي وإبقائه على وضعه السابق كمناطق نفوذ يعاد توزيعها على القوى الكبرى من منظورات وحسب متطلبات حقبة الأزمة العالمية الراهنة. وإذا كان يبدو لنا أن كل الآفاق مسدودة أمام العرب اليوم، وهذا صحيح، فإن دول التحالف الغربي ليست بعيدة عن الوصول إلى هذا الوضع نفسه، ولن يكون بإمكانها الخروج منه من دون القبول باعادة فتح آفاق جديدة أمام التحالف العربي الذي حطمته بحرب وحشية بدأت تأخذ طابع حرب إبادة لشعب كامل وقتل بطيء له. وإلى أولئك المستعجلين من بين الأنظمة العربية ينبغي أن نقول إن الاستعجال في تصفية القضية الفلسطينية سوف يقود لا محالة إلى عكس أهدافه، لأنه سيجعل اسرائيل تتصلب أكثر في مواقفها. أما أولئك الذين يخافون من امتداد أمد المفاوضات من دون نتيجة، وبالتالي تأجيل ما يتوقعونه، على أثر توقيع اتفاقيات السلام، من تدفق الاستثمارات والمن والسلوى، فعليهم أن يدركوا أن التوقيع على اتفاقيات مجحفة لن يفتح باب الازدهار الاقتصادي ويقضي على أسباب الأزمة الاجتماعية بقدر ما سوف يضيف إلى أسباب الاحتجاج الاقتصادية أسبابا سياسية ووطنية جديدة، ويجعل الاستقرار أصعب منالا مما هو عليه الحال اليوم. ثم إن الشعوب التي يخشون تمردها بسبب الفقر والفاقة، لا تعيش كما يبدو أنهم يعتقدون، في مستوى البهائم التي لا يهمها سوى ملء معدتها، ولكنها جماعات بشرية تحتاج إلى الاحترام والعزة والكرامة والثقة بالنفس والانتصار. ولا يمكن تلبية هذه الحاجات بتوقيع أي سلام مع اسرائيل ولكن تلبيتها

يشكل بالعكس شرطا أوليا للوصول إلى سلام عادل بالفعل.

والنقطة الثانية في تغيير هذه الاستراتيجية تتعلق بالتخلي عن السذاجة التقليدية التي تعتقد أن ما نعجز عن تحقيقه بالسلاح يمكن أن نحققه بالدعاية وفضح الأعداء وإثبات الحق والتشديد على تطبيق القرارات الدولية والعويل على انعدام الاحساس بالعدالة والانسانية لدى الدول الكبرى الغربية. إن جميع الدول تستخدم عقائد إنسانية من أجل التغطية على ممارساتها السياسية والاستراتيجية، ولكنها لا تقع في فخ هذه العقائد والشعارات. ولا يمكنها أن تقبل التضحية بميزان القوة العسكري ومايكلفه من استثمارات وتضحيات ونفقات على مذبح العواطف الانسانية أو العدالية. ولو كانت هذه العواطف هي التي تسير هذه الدول لما أنفقت مليارات الدولارات لبناء ترساناتها العسكرية وعملت المستحيل حتى تحتفظ بمناطق نفوذها في البلاد الأخرى، ولما أصبحت أخيرا قوى عظمى.

وهذا يعني أن على العرب أن يعيدوا تقييم إمكانيات وأهداف مؤتمر السلام الراهن، وينظروا إليه، مثلهم مثل الاسرائيليين والأمريكيين، كغطاء لتغيير ميزان القوى، ومظلة حماية سياسية دولية لعملية تعديل ميزان القوى الاستراتيجية بما يسمح لهم بفتح المفاوضات الجدية هذه المرة مع اسرائيل. ويتطلب هذا التعديل عناصر أساسية بعضها قائم لا يحتاج إلا إلى الاستغلال والآخر يحتاج إلى جهد من أجل تجميعه.

أول عناصر تعديل ميزان القوى الاقليمي هو في نظري إعادة إدخال الشعوب العربية في السياسة الوطنية، وإزالة القيود عن حركتها، ونزع اللجام عنها. إن من غير المعقول أن تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لتحسين فرص السلام، وهذا من صالحها، إذا كان بإمكانها بثمن أقل أن تضغط على الدول العربية وتجبرها على

دفع الثمن. وهي تنزع إلى الضغط على الدول العربية بصورة أكبر طالما شعرت أن حكومات هذه الدول مطلقة السلطة، لا تخضع لضغط رأيها العام وليست مضطرة إلى تقديم حساب لأحد. ومقابل ذلك كل ضغط على اسرائيل سوف يثير، مهما كانت سلامة نواياه، احتجاج رأي عام يهودي يشمل إلى جانب اسرائيل جميع الجاليات اليهودية المنتشرة عبر العالم والتي تستطيع التظاهر بكل الوسائل لارهاب الحكومات الغربية. وبتقييدها لحركة وحرية وإرادة شعوبها الوطنية، لا تحرم الدول العربية نفسها من أهم عنصر سياسي مكون لميزان القوى في كل زمان ومكان، ولكنها تشجع أكثر من ذلك الدول الكبرى على أن ترمي عليها مهمة دفع ثمن السلام كاملا، أي أن تحوله بنظر الرأي العام العربي إلى استسلام. وللأسف يسود اعتقاد لدى النخب العربية الحاكمة أن الوطنية في الأقطار العربية قد ماتت، وأن أي إطلاق ليد الجمهور في التعبير عن التزامه الوطني يمكن أن يتحول إلى احتجاج عليها، وينتهي إلى الفوضى والخراب. ولا يعبر هذا عن الحقيقة في أي حال، حتى لو كان يعكس بالفعل سلوك بعض الفئات الجديدة الحديثة النعمة والتي تتعيش على مآسي الآخرين. أما الجمهور الواسع فإنه مستعد، رغم كل ما يعيشه من حرمان وبؤس واضطهاد أن يقدم المزيد من التضحيات والصفح والتسامح إذا أيقن أن المقصود هو بالفعل تعبئة عامة من أجل الخروج من خطر الانهيار الوطني العام الذي سوف يتحمل هو وحده نتائجه كما تحمل من قبل و يتحمل نتائج تهافت استراتيجات حكامه ومسؤوليه.

أما العنصر الثاني في تعديل ميزان القوى الاستراتيجي فيتعلق بإعادة رأب الصدع العربي الذي لا تزال الحزازات الشخصية تطغى فيه على المصالح الوطنية، القطرية والعربية معا. إن تفجير العالم

العربي وقتل جامعة الدول العربية كتعبير عن وحدة هذا العالم ورمز له كان من الأهداف الرئيسية للحرب التي أعد لها ونظمها التحالف الغربي في الخليج. فإلغاء أي شكل عملي من أشكال التعاون والتضامن والتقارب العربي هوأحد شروط اسرائيل للتفاوض مع العرب، وهو ما كرسته في مبدأ المفاوضات الثنائية، كما أنه أحد مطالب تعاون أوربة والغرب مع أي قطر عربي على حدة، لأن هذا التمزيق هو الشرط الأساسي لاستتباع الأقطار العربية جميعا ومنعها من تكوين مركز تراكم وتنمية اقتصادية واجتماعية مستقل ومعتمد على نفسه في جنوب المتوسط. ورفض الدول العربية تشغيل الجامعة العربية نابع هو نفسه من عدم رغبتها في تجاوز الخطوط الحمراء التي رسمتها لها دول التحالف الغربي والتي لم تتردد في التذكير بها وتأكيدها في كل مناسبة. لكن هذا الانقسام ليس سببا فقط في تدهور ميزان القوى لصالح اسرائيل داخل مؤتمرالسلام، وعائقا أمام تقدم المفاوضات، وإنما هو الأرضية التي ستدفع الوفود العربية المفاوضة إلى القبول تدريجيا باتفاقيات منفصلة مع اسرائيل. ولن يغير قناع الاجتماعات التنسيقية الروتيني من هذا المصير المشؤوم إذا لم يسعف هذا التنسيق بناء سريع للتكتل العربي، وموقف عربي واحد وعلني تجاه المفاوضات. وهنا أيضا ينبغي علينا جميعا أن ندرك أن استمرار هذا الانقسام العربي، خاصة رفض الدول العربية الخليجية وضع ثقلها في المواجهة السياسية الراهنة، سوف يقود إلى أحد احتمالين، لايقل خطر أحدهما عن الآخر على السلام وعلى الأمن العربي الشامل. أولهما تعزيز الموقف الاسرائيلي الرامي إلى استخدام مؤتمر السلام كمظلة للتغطية على متابعة سياسة الاحتلال والضم المقنع والقمع؛ وثانيهما انهيار دول التفاوض العربي أو بعضها، تحت الضغط الطويل والمستمر، المعنوي

والسياسي والاقتصادي والنفسي، وقبولها من اليأس بأي حل يجنبها خطر تحمل مسؤولية إفشال المفاوضات السلمية وما يجره ذلك من تعريض نفسها لنقمة حلفائها العرب أو الأمريكيين.

أما عنصر التغيير الثالث فهو يتعلق بالعمل بصمت وعقلانية على إعادة بناء القوة الاستراتيجية العربية. ولا يعني ذلك إعادة تكديس الأسلحة غير المستعملة وإنفاق الميزانيات على جيوش ليس لها وظيفة إلا تدعيم عملية أخذ الخوة من المنتجين، ومقاسمة الشعب العامل على لقمة عيشه ورزقه. فهذا هو أحد أسباب انهيار القوة الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه. إنه يعني قبل كل شيء مراجعة سياساتنا العسكرية والتسليحية، وإعادة بناء العسكرية العربية من منطلقات العمل المهني والخدمة الوطنية، كما يعني التنسيق بين المجهودات الحربية للدول العربية والتقدم بسرعة نحو مفاوضات عربية عربية لتنظيم مشكلة الأمن العربي المشترك. ولو أعيد النظر في السياسات العسكرية، وتحقق الحد الأدنى من التفاهم الاستراتيجي والأمني بين الدول العربية، بل بين قسم منها، لأمكن لنا أن نعدل ميزان القوى تجاه اسرائيل من دون زيادة في نفقات الدفاع، بل مع تقليص كبير في هذه النفقات في معظم الأقطار. لكن هذا يعيدنا أيضا إلى العنصر الأول ومشكلة المشاكل العربية، أعني مشكلة مكانة الشعب والرأي العام في الدولة. فمن الطبيعي أن تنزع الدولة التي تخاف من رأيها العام أو لا تثق به، إلى التوظيف في الجيوش لتحويلها إلى قاعدة اجتماعية أساسية لحكمها، والاعتماد عليها في مواجهة ما تبقى من القوى الاجتماعية، وبالتالي زيادة الانفاق غير المنتج عليها وتضخيمها وتحويلها إلى نواة لطبقة استهلاكية طفيلية، أي في النهاية التضحية بالوظيفة الوطنية لهذه الجيوش لصالح الوظيفة السياسية.

باختصار، إن مفاوضات السلام لن تقود في ظروفها الحالية نحو السلام، وإذا حصل ذلك فسوف يكون السلام أكثر من استسلام وتسليم من قبل العرب. إن دفع المفاوضات في اتجاه التوصل إلى سلام وحلول مقبولة ومتوازنة يتطلب تدخلا من نوع جديد من قبل الجماعة العربية. ويعني هذا توحيد الطاقات العربية الشعبية والرسمية، وجمعها معا في صف واحد، ووضعها جميعا في الميزان حتى يمكن ايجاد الحد الأدنى من التوازن في ميزان القوى الأساسي بين المفاوضين العرب والاسرائيليين. لكن مثل هذا الموقف الجديد يحتاج إلى ويفترض أن يدرك جميع المسؤولين والعاملين العرب في الحقل الوطني أن ما نحن بصدده الآن ليس لعبة بسيطة ولا تسلية لا قيمة لها يمكن الاستمرار فيها أو الخروج منها من دون خسائر تذكر متى نشاء وكيف نشاء. إنها معركة سياسية واستراتيجية كبرى ستكون نتائجها، مهما فعلنا، أخطر بكثير من كل المعارك العسكرية التي خضناها مع اسرائيل في السابق. وسواء انسحبنا منها أو قبلنا بالتنازلات التي يفرضها علينا ميزان القوى الهزيل الراهن في ظروف التفكك والتحلل والفرار والانسحاب العربي الشامل، فإننا سوف نكون قد وقعنا صك انهيار العالم العربي وموته السياسي والاستراتيجي معا. إن حلنا الوحيد هو أن نبذل المستحيل حتى نخرج منها بحل متوازن، وأن نجعل من مؤتمر السلام المنعقد شكليا مظلة ودرعا لإعادة لم شملنا وترميم صفوفنا وبناء جبهتنا الداخلية والعربية، وإلا فلن يكون الفلسطينيون ولا السوريون ولا اللبنانيون أو الأردنيون هم الوحيدون الذين سيدفعون ثمن هذه الاستقالة الوطنية الكاملة.

اتفاق أوسلو ومستقبل التسوية الاقليمية:

سلام عربي أم هيمنة إسرائيلية؟

يعكس الاتفاق الذي وقعت عليه كل من حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقف الاستراتيجي المتردي للعالم العربي اليوم، وهو الموقف الذي تبلور عشية انتهاء حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من انفراط الصف العربي وفرض الوصاية المباشرة أو غير المباشرة على العديد من الأقطار العربية إن لم يكن عليها جميعا. وكان انهيار الاتحاد السوفييتي، من قبل، وهو الحليف التاريخي للعرب في نزاعهم الاقليمي، وما رافقه من بروز القوة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية كقوة وحيدة فاعلة تقريبا، قد دمر أسس الاستراتيجية العربية التقليدية وألغى أي فرصة لاستمرار المواجهة مع اسرائيل وحلفائها بالطرق العسكرية.

ومن هذه الزاوية ليس هناك شك في أن هذا النموذج الجزئي والضعيف من الحلول السياسية لقضية النزاع العربي الاسرائيلي هو المحصلة الطبيعية للأوضاع العربية، أو بالأحرى لعجز دول الجامعة العربية عن تجاوز صدمتين تاريخيتين: انهيار الحليف السوفييتي من جهة والشرخ الذي أحدثته حرب الكويت العربية/ العربية والدولية.

والواقع، أتى انهيار الاتحاد السوفييتي ومن بعده الصدع العربي الذي أعقب حرب الخيج ليعمق ويكرس نهائيا تيارا عميقا كان قد بدأ يفرض نفسه منذ بداية الثمانينات، وهو التيار الذي عبرت عنه السياسة الساداتية بخصوص القضية العربية الاسرائيلية، أي البحث

عن الحلول السياسية واستبعاد الخيارات العسكرية. ولم يكن السادات يتردد في القول أن هدفه هو أن يجعل من حرب تشرين 1973 آخر الحروب العربية الاسرائيلية. وفي هذا السياق كان الحديث السوري المتكرر عن بحث دمشق عن بناء التوازن الاستراتيجي في المنطقة يبدو حلما ورديا أكثر مما يعكس امكانية واقعية.

ولم يكن هذا التحول التدريجي، لكن الثابت، نحو استبعاد خيار المواجهة العسكرية، نتيجة حسابات استراتيجية مجردة بقدر ما كان يعكس تبدلا موازيا في سياسات الدول العربية الداخلية وفي تطور أنظمتها وبنياتها الاجتماعية. فقد كفت القضية الفلسطينية عن أن تكون الهم الرئيسي للعديد من الأنظمة العربية، بل ولقسم كبير من الرأي العام العربي الواسع أيضا. ودفع التعارض المتزايد بين الطبقات الحاكمة والرأي العام الكثير من هذه الأنظمة إلى تحويل أنظارها ومحور جهدها من القضايا الخارجية نحو المسائل الداخلية بقصد الاعداد لما سوف يتحول بسرعة إلى نوع من الحرب الأهلية الكامنة أو العلنية. بل لقد أصبح معظمها، بما في ذلك تلك التي كانت تستمد شرعية وجودها من التعبئة العقائدية ضد الامبريالية والصهيونية، ينظر إلى هذين الطرفين كحليفين محتملين، بل ضروريين وممكنين، في مواجهة الأخطار الداخلية المرتبطة بالنزعات الاجتماعية أو العقائدية.

إن ما جَدَّ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتصدع جامعة الدول العربية ليس نضج الإرادة العربية لتحقيق الحل السلمي، فقد كانت هذه الارادة ناضجة قبل ذلك بكثير وإن كانت لا تزال تغطي على هذا النضج ببعض الخطابات العنترية المصطنعة. إن الأمر الجديد الذي غير الموقف بعد هذين الحدثين هو نشوء إرادة أمريكية جديدة، أو إذا شئنا مصلحة أمريكية واضحة، في وقف الحرب

الشرق أوسطية، وتشجيع الوصول إلى تسوية إقليمية. وهكذا التقى الهدف الاستراتيجي الأمريكي والغربي عامة مع إرادة التسوية العربية، وصار من الممكن افتتاح جولة المفاوضات الأولى حتى لو اضطر الأمر إلى الضغط على إسرائيل أو العمل على تغيير الحكومة المتطرفة التي كانت ترفض الحوار فيها.

لكن اسرائيل ما لبثت أن أدركت هي أيضا ما يمكن للعبة السلام أن تقدم لها من مصالح جديدة كانت حالة الحرب قد أعمتها عنها. فانفتاح السوق العربية الواسعة عليها هو اليوم الفرصة الوحيدة التي تسمح لها بتجاوز وضع اقتصاد القلعة المحاصرة المعتمد على التمويل الأجنبي والمساعدة الخارجية، وتمكنها من عدم ضياع فرصة اللحاق بعملية التحول العميقة التي يشهدها الاقتصاد الرأسمالي العالمي - انطلاقا من تطور تطبيق المعلوماتية على الصناعة وافتتاح ميادين جديدة وبكر للاستثمار كالبيئة والفضاء، وتفكيك الاقتصادات المحيطية والحاقها كأسواق جاهزة وخاصة. إن اسرائيل في توقيعها على اتفاقيات السلام تطمح إلى الانتقال من استراتيجية النمو على حساب تحدي العالم العربي وما يقدمه ذلك من دعم خارجي، إلى استراتيجية استخدام هذا العالم نفسه وامكاناته الواسعة كمرتكز وقاعدة لاحداث طفرة اقتصادية وتكنولوجية داخلية تسمح لها بالدخول المنتج والاندماج في السوق العالمية. فهذه الاستراتيجية هي وحدها التي يمكن أن تجعل منها كوريا أو بالأحرى جنوب أفريقيا الشرق الأوسط. والاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية تدفع أكثر فأكثر، نحو بلورة هذه الصيغة الجنوب أفريقية في المنطقة في مقابل صورة الاستعمار الاستيطاني التقليدي.

وقد أحدث قبول اسرائيل بمبدأ التسوية، أو شعورها بما ينطوي عليه من امكانيات جديدة ايجابية، تغييرا في الصورة العامة لعلاقات

القوى. فلم يعد الحساب الاستراتيجي يجري على أساس ميزان القوى المؤقت الناجم عن تدهور الوضع العربي بعد حرب الخليج ونهاية الاتحاد السوفييتي، وإنما أصبح يجري على أساس ميزان القوى الكامن والموازنات البشرية والجغرافية والتاريخية. فاسرائيل مهما راكمت من قوة تبقى دولة صغيرة معزولة في محيط عربي واسع ومن دون قرار. وليس لها أمل في الحفاظ على وجودها على المدى المتوسط والبعيد إلا بالتفاهم مع هذا المحيط العربي. ومهما حصل للعرب من هزائم عسكرية لن يغير ذلك من الحقائق الجغرافية والتاريخية والسكانية والثقافية العميقة القائمة في المنطقة، أي أيضا من عروبة المنطقة. والقصد أن ضعف العرب الراهن لا يلغي قدرة العرب على تكوين قوة في المستقبل. ومن هذا المنطق دخلت في الحساب مسألة الانتفاضة الفلسطينية التي تعبر خير تعبير عن حدود ما يمكن أن تصل إليه القوة وإرادة التوسع الاسرائيلية، أي عن المأزق الذي وصلت إليه أمام الارادة الانسانية. وبالمثل، منذ اللحظة التي دخلت فيها اسرائيل حزب العمل في منطق السلام تغيرت منظوراتها الاستراتيجية. فلم تعد تقتصر في تفكيرها الاستراتيجي على منظور دفع الأخطار الكامنة - وهي التي ترتبط بتجربة الماضي - فحسب، ولكنها أصبحت تفكر أيضا من منظور ما يمكن أن يتضمنه السلام من مكاسب مقبلة. وهذا يفسر كيف جاءت الورقة الاسرائيلية التي قادت إلى الاتفاق متقدمة كثيرا على الورقة التي كانت واشنطن قد قدمتها كأساس للتسوية.

هذا التحليل يدعونا إلى أن نبتعد عن موقفين مغاليين. الموقف الذي يهلل للاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني كما لو كان انتصارا على الدولة الصهيونية، والموقف الذي يجعل من الاتفاق تكريسا لهزيمة عربية ميتافيزيقية. فالاتفاق ضعيف وسيء من وجهة نظر المصالح

العربية والفلسطينية معا، ولكنه المحصلة الطبيعية للسياسة الجماعية العربية. ومنذ اللحظة التي دخل فيها العرب المفاوضات أصبحوا مجبرين على القبول بمنطقها وما ينجم عنها من تنازلات. وكان بإمكانهم فقط تحسين حصيلتها لو نجحوا في ابراز تضامنهم ووضعوا فعليا طاقاتهم وثقلهم كتكتل دولي واسع في ميزانها. والحال أن الدول العربية دخلت المفاوضات وهي في أقصى درجات انقسامها وشلل مؤسساتها الاقليمية، وتخلت معظمها عمليا عن المفاوضين العرب وتركتهم لوحدهم أمام اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية. باختصار إن هزال الاتفاق الراهن يعكس عزل العرب المقصود للمنظمة الفلسطينية وقبولهم بسياسة المفاوضات من دون توفير العوامل الضرورية لجعلها تتطور بشكل أفضل لصالح القضايا العربية.

لكن ليس هناك شك أيضا أن الفلسطينيين قد حصلوا في هذا الاتفاق على مكاسب حقيقية لعل أهمها الاعتراف السياسي الاسرائيلي، ولكن أكثر من ذلك، العالمي، بهم كشعب. ولا يمكن لهذا الاعتراف إلا أن يقود إلى تحسين موقعهم التفاوضي في المستقبل إذا لم تقف الظروف العربية الأخرى عائقا أمام ذلك. ولا يمكن تصور مثل هذا التنازل الاسرائيلي من دون استذكار الانتفاضة الفلسطينية، لا من حيث ما كبدته من خسائر وضحايا في الطرف الاسرائيلي، وهي ليست خطيرة إلى الحد الذي تظهر فيه، ولكن من حيث هي تعبير كما ذكرت عن تبين حدود القوة الاسرائيلية وانسداد الأفق أمام استمرار الحلم الصهيوني التاريخي كحركة توسع وبقاء بالقوة على جسد الشعب الفلسطيني المحتل أو المطرود من أرضه.

إن الاتفاق ليس نصرا وليس هزيمة ولكنه ثغرة ضعيفة في جدار الرفض الاسرائيلي مقابل انهيار جدار المواجهة العربي. ويتوقف

مصير هذه الثغرة، كتلك التي تفتحها الجيوش أحيانا في دفاعات الخصم، على ما سوف تتمخض عنه المفاوضات بأكملها من اتفاقات وعلى طبيعة الحلول التي ستطبق على قضايا النزاع العديدة ومستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية، أي على نتيجة معركة السلام ذاتها: هل ستكون الحصيلة اتفاقيات سلام أم عقود استسلام وإذعان. ولا تزال هذه المعركة في بدايتها، بل تكاد لم تبدأ بعد.

لكن السؤال الذي يستحق الطرح هو: هل يمكن أن يقود مثل هذا الاتفاق إلى السلام المنشود الذي لا يتحقق إلا بتوفير الحد الأدنى من توازن المصالح؟ وبالأحرى هل يعني التوصل إلى تسوية سياسية نهاية النزاع العربي الاسرائيلي؟

بالرغم من ضعف هذا الاتفاق وهشاشته فهو يشكل منعطفا كبيرا في حياة المنطقة العربية والمشرقية منها خاصة، من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا. وهو من دون شك نقطة اللاعودة في مسار التسوية السلمية التي ستكون لها لا محالة آثار خطيرة على مستقبل العرب ومصيرهم.

ولكن هذه التسوية لن تلغي مع ذلك النزاع العربي الاسرائيلي ولن تكون نهايته. إنها سوف تنقله من مستوى النزاع العسكري إلى مستوى النزاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ذلك أن هذه التسوية، ولو عبرت عن اتفاق المصالح العربية الاسرائيلية في تجنب الحرب، لاتعني ولا يمكن أن تعني نهاية التناقض بين مصالح العرب ومصالح اسرائيل، الصهيونية والأقل صهيونية، في العديد من الميادين، وفي مقدمها ميدان السيطرة على الأرض، والسياسة الأمنية، والسياسة الاقتصادية وتوزيع الموارد والثروات، والهيمنة الثقافية والعقائدية. وسوف تحاول اسرائيل لا محالة تثبيت سيطرتها على الأرض من خلال دعم المستعمرات القائمة والدفاع عن

وجودها، كما سوف تعمل باستمرار على منع حصول تفاهم أمني عربي وعلى الابتزاز بالقوة والضغط من أجل فرض توزيع جديد للثروة الاقليمية الطبيعية والصناعية لما يجعل منها مركز الشرق الأوسط ومصب ثرواته واستثماراته. ولن تكف عن الهجوم على الهوية الجماعية العربية وتغذية النزعات اللاوطنية واللاقومية في المنطقة العربية. باختصار، لن يكون للتسوية السلمية قيمة عند اسرائيل إذا لم تجعل منها فرصة لزيادة نفوذها وسيطرتها على العالم العربي وموارده الرئيسية.

وإذا لم يدرك العرب طبيعة المعركة الجديدة التي يفرضها عليهم قانون التسوية هذا، ولم يعملوا بسرعة وجدية على تجاوز الوضع الراهن الذي يعيشون فيه والذي يتميز بانعدام أي بنية اقتصادية ثابتة وصحية وبتفكك المجتمعات وتصدعها تحت ضغط النزاعات الداخلية وإلغاء أسس الحياة السياسية، وانعدام الأمل والثقة بالنخب الحاكمة وبالمستقبل، فليس هناك أدنى شك في أن التسوية ستكون لصالح اسرائيل، التي ستوظفها للتغلغل في عالم عربي مفكك لا رابط له ولا قوام. وهكذا سيكون بإمكانها تحقيق سيطرتها الاقليمية بالطرق السلمية بعد أن كانت قد حققتها بالطرق العسكرية زهاء نصف قرن.

إن عواقب الاتفاق الراهن، وعواقب الاتفاقات العربية الاسرائيلية القادمة أيضا، تتوقف على سلوك العرب أنفسهم في السنين القادمة كدول وشعوب معا. فإذا استمرت مجتمعاتهم على حالة النزاع الداخلي والضياع الشامل واليأس وانعدام التنظيم، مفتقدين للحد الأدنى من الإرادة السياسية ومن التضامن و التعاون الفعلي والفعال، أي من دون وعي بخطورة معركة السلام وضرورة بذل الجهد حتى لا تتحول إلى علمية استسلام حقيقية، ستكون

للتسوية نتائج شديدة السلبية، وربما كارثية، تدفع العالم العربي للمزيد من اليأس والتنكر للذات والضياع. وبالعكس، إذا عرف العرب كيف يستفيدون من فرص التسوية الراهنة لتحقيق مزيد من التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاصلاح السياسي والمصالحة الوطنية وإلغاء القطيعة بين النخب الحاكمة والرأي العام، سوف ينجحون لا محالة في تحويلها إلى مكسب تاريخي أو هدنة ضرورية تسمح لهم بالتغلب على قصورهم واستدراك نقاط ضعفهم الحقيقية.

وهذا يعني في النهاية أن أي اتفاق لا يمكن أن يحسم وحده نزاعا حضاريا وتاريخيا كما هو الحال في النزاع العربي الاسرائيلي. إن مصير هذا الاتفاق يتوقف هو نفسه على التطورات التي سوف تشهدها المجتمعات العربية وقدرتها على مواجهة تحديات السلام ومخاطره بحلول عملية. ومن المؤكد أن النجاح في كسب المعركة على المستويات الجديدة التي انتقل إليها النزاع، أعني مستويات المنافسة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والعقائدية والروحية معا، يستدعي أن تتمتع المجتمعات بقوة إدراك وتنظيم وروح مبادرة فردية وجماعية، وبالتالي بثقافة وتربية اجتماعية وشخصية، تتجاوز بكثير ما كان يستدعيه العمل على مستوي تجنيد الشبان وتدريبهم على القتال وشراء الأسلحة وتأمين المال الضروري لذلك. وليس هناك ما يدعو للتشاؤم بخصوص العرب في هذا المجال، إذ لاشيء يمنعهم من مجاراة الاسرائيليين ومزاحمتهم والتفوق عليهم. لكن لا يمكن لهذا أن يتحقق قبل أن تنجح المجتمعات العربية في الخروج من حالة الفوضى وانعدام التنظيم وانهيار الارادة وغياب الثقة التي تميز وجودها اليوم. وأول ما يتطلبه ذلك طفرة حقيقية وعميقة في السياسة والرؤية القيادية، تقطع مع وضع الوصاية الراهن وتكرس الاعتراف

بالشعوب العربية كمجتمعات سيدة وراشدة، وتقبل التعامل معها كمجتمعات أحرار لا تكتلات من العبيد، وتقر لكل فرد فيها بحرياته وحقوقه الأساسية التي لا تقبل الانتقاص. فهذا هو الطريق الوحيد الذي يقود إلى إعادة بناء المجتمعات العربية على أسس من النظام والقانون والعدالة والتضامن، ويسمح بتحرير طاقاتها وإطلاق ملكاتها الابداعية، ويجعل منها بالتالي مجتمعات حية وفاعلة على مسرح الأحداث. وهذا يعني، أخيرا، أن النصر أو الهزيمة في معركة السلام يتوقفان على نجاح الاصلاح السياسي والاجتماعي الشامل الذي لا تزال الشعوب العربية جميعا تنتظره منذ عقود، والذي لا يمكن من دونه الحديث حتى عن العرب كمجتعات حية، ولا عن وجودهم كأفراد وقوى وإرادات جماعية حرة وفاعلة على الساحة التاريخية.

السلطة الوطنية الفلسطينية:
الولادة العسيرة لوطن شهيد

مهما كانت نصوص الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع الحكومة الاسرائيلية مجحفة، فإن زيارة عرفات في فاتح يوليو لغزة المحتلة تشكل عنصرا أساسيا في بناء ميزان القوى الجديد الذي ستجري على أساسه المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية لاستكمال شروط التسوية السياسية. وبالرغم من الطابع الفردي الذي اتخذته هذه الزيارة ومقاطعة القادة الفلسطينيين البارزين لها. وضعت الحفاوة التي أحاط بها شعب قطاع غزة رئيسه العائد من المنفى القضية الفلسطينية من جديد على مستوى المطالب السياسية التي حاولت مفاوضات الحكم الذاتي أن تؤجل التفكير فيها، أعني مستوى الانتقال من التفكير بتسيير الشؤون الادارية إلى مستوى بناء الدولة الفلسطينية.

فليس هناك أدنى شك أن مضمون الاتفاقيات التي قادت إلى فتح طريق غزة لياسر عرفات كان قد أصاب بالاحباط أغلب أولئك الذين انخرطوا في الحركة الوطنية الفلسطينية سواء أكانوا من الفلسطينيين أو من المناصرين العرب. وقد صعب على الكثير منهم أن تقبل القيادة العليا لمنظمة التحرير بموقف لا يضمن حتى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية العادلة. وليس هناك أدنى شك كذلك في أن منظمة التحرير كانت قادرة على انتزاع مكاسب أكبر مقابل التنازلات التي قبلت بتقديمها لاسرائيل لو احتفظت بموقف التنسيق

والتضامن مع بقية الأطراف العربية المعنية. وليس هناك شك كذلك بأن الدخول من موقف الضعف والدونية في هذه المفاوضات والتسوية التي نجمت عنها هو المسؤول عن التعثر الذي تبع توقيع اتفاقيات اوسلو ثم القاهرة، والذي لا يزال يتجلى حتى اليوم في حرمان السلطة الفلسطينية الذاتية من أي وسيلة مادية أو سياسية لتبديل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في الأراضي المحكومة ذاتيا.

بيد أن حسابات الحقل لا تتطابق دائما مع حسابات البيدر. والذين رفضوا تخوين القيادة الفلسطينية من دون أن يخفوا نقدهم العلني لمضون الاتفاقية التي وقعتها مع الحكومة الاسرائيلية وللاطار الذي تحققت فيه، كانوا يراهنون على شيء واحد هو ايمانهم بديناميكية الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، وقدرة هذه الحركة على التكيف مع الظروف الجديدة التي تخلقها الاتفاقية الحالية وعدم نسيان الهدف الرئيسي والثابت، أي جلاء القوات الاسرائيلية نهائيا وإعلان دولة فلسطين المستقلة. وإذا كان هناك من درس يمكن الاعتبار به في مناسبة هذه الزيارة، فهو تأكيد هذه الديناميكية مرة ثانية، أي تأكيد قدرة الجمهور الفلسطيني، في كل مرة يدرك فيها أن الأمر يتعلق بمصيره الوطني، على الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية، بما يعنيه ذلك من التدخل المباشر والمؤثر في الأحداث ومن تجاوز لخلافاته الداخلية. كان هذا هو مغزى الولادة المتجددة بعد كل مرة كانت تتعرض فيها الثورة الفلسطينية للهزائم والضغوطات. وهذا هو مغزى انفجار الانتفاضة عندما أصبح من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية فقدت أو في سبيل أن تفقد قدرتها على التأثير في الأحداث بعد خروجها من لبنان وتفتيت قواتها وتوزيعها على أكثر من بلد عربي. وهذا هو المعنى الحقيقي لما لقيه

ياسر عرفات من استقبال حاشد وحافل في غزة المحاصرة. فلم يكن المقصود بهذه الحفاوة ياسر عرفات في شخصه كرئيس وممثل للقضية الفلسطينية بقدر ما كان التأكيد أمام الرأي العام العالمي والاسرائيلي معا على حتمية الذهاب إلى ما وراء مفهوم الحكم الذاتي وحصر السلطة الفلسطينية في إطار التنظيم الاداري والتنفيذي. ونجاح الرأي العام الفلسطيني في تجاوز خلافاته السياسية والعقائدية في هذه المناسبة يشكل الثغرة الاولى في السياج الذي حاولت أن تحيط به الحكومة الاسرائيلية مطامح الجماهير الفلسطينية.

لقد أظهرت زيارة غزة أن ما فهمه الفلسطينيون من فكرة الحكم الذاتي هو الاعداد للدولة الفلسطينية، وذلك مهما كانت نوايا الاسرائيليين وغيرهم ومضمون الاتفاقيات التي وقعت عليها قيادتهم الشرعية. وقد نجحوا على كل حال في نقل هذا الشعور إلى ذهن مراسلي الصحافة الأجنبية لدرجة تحول فيها نقل أحداث الزيارة إلى مناسبة للتذكير بالدولة الفلسطينية، بل وإشاعة الحديث الطبيعي عنها. لقد تحول عرفات بزيارته هذه من زعيم سابق لمنظمة سياسية ورئيس محتمل للشرطة الفلسطينية في حكم ذاتي يخضع للسيطرة الاسرائيلية إلى مشروع رئيس دولة. وأصبح لأول مرة مطالبا من قبل الرأي العام العالمي بالتصرف كرئيس دولة. والتحدي الفعلي الذي يواجه الرئيس الفلسطيني منذ الآن هو تحدي بناء الدولة وإعادة ترميم عرى الشعب الشهيد وتضميد جراحه وتوحيده أكثر منه تأكيد الحقوق الوطنية وكسب الشرعية الدولية.

وعلى هذا الطريق تواجه القيادة الفلسطينية الراهنة مشاكل كبيرة وعديدة تكاد تكون مستحيلة الحل من دون استمرار ديناميكية التدخل الشعبي الكثيف الذي رافق الحركة الفلسطينية منذ بداياتها، ومن دون الابقاء على شعلة الكفاح والصراع ملتهبة في قلب كل مواطن، أو

بالأحرى، مشروع مواطن فلسطيني. فنظام الحكم الذاتي كما أراده الاسرائيليون يضع الفلسطينيين فعلا على سراط دقيق من الممكن أن ينتهي بمستعمرة اسرائيلية جديدة شرعية كما يمكن أن ينتهي إلى دولة فلسطينية. وشرط تحويله إلى دولة أو كيان فلسطيني مستقل ومرتبط بمحيطه العربي ومستقل عن اسرائيل هو عدم نسيان الهدف الرئيسي والأول للكفاح الفلسطيني وعدم التلهي بالمغريات التي يصادفها المرء على الدرب، وعدم الاستسلام للحلول السهلة التي تبدوا سريعة المردود في البداية ولكنها تزيد من تعقيد المشاكل أكثر مما تساهم في تجاوزها.

ينطبق ذلك أول ما ينطبق على مشكلة تفسير السلطة الوطنية الذاتية لصلاحياتها في الممارسة العملية بعد تحديدها على الورق. والممارسة هي مصدر للقانون. فمن الممكن الالتزام بتفسيرات ضيقة تدفع السلطة الفلسطينية إلى الصدام مع الحركة الوطنية، سواء أكانت ذات عقيدة دينية أو قومية، كما من الممكن تفسير صلاحيات الحكم الذاتي في إطار مفهوم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حتى لو أن ممارسة هذا الحق ارتبطت بشروط والتزمت بمراحل فرضتها موازين قوى جائرة. وفي الحالة الثانية يصبح من الواضح أن تطبيق الحكم الذاتي لا يفترض انتهاء المقاومة الفلسطينية للاحتلال والتبعية، ولكنه يشكل خطوة على طريق الخلاص من كل أشكال الاحتلال. وعليه بالتالي أن يكون دعامة ووسيلة لايصال الفلسطينيين إلى ممارسة حقهم السياسي في تقرير المصير. وعلى هذا التفسير تتوقف علاقة السلطة الوطنية بالمكونات العديدة للساحة الوطنية الفلسطينية وطبيعة التعامل معها، ومن وراء ذلك طبيعة هذه السلطة واحتمالات تطورها. فكل محاولة للتخلي عن هذا الأفق السياسي الواضح سوف يكرس سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية تراهن في نموها

وتطوير نشاطاتها على التحالف مع اسرائيل والاندماج الموسع بها.

ويرتبط بهذا الخيار إما التنازل عن بقية الحقوق الفلسطينية أو العمل على الاحتفاظ بالتعبئة الوطنية قوية لخوض المعركة المفتوحة، بالرغم من الحكم الذاتي، ومن ورائه، على جبهات خمس رئيسية.

الجبهة الأولى هي القدس. فإذا كانت الحكومة الاسرائيلية مستعدة للتفاوض حول قضايا كثيرة تمس سلطة الحكم الذاتي، وأن تبدأ مفاوضات لمد رقعة هذا الحكم إلا أنها لا تزال تصر على مبدأ السيطرة الكاملة على القدس حتى لو أن اتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي يمنع اتخاذ قرار نهائي بشأن المدينة المقدسة في الوقت الراهن. ومنذ الآن يعتبر اتفاق المبادىء لا غيا حول هذا الموضوع لأن اسرائيل لم تؤجل في الواقع النقاش حول القدس أبدا ما دامت تقوم بتطبيق سياسة توسيع الاستيطان ومحو المعالم العربية وجعل أي مفاوضات في هذا الميدان لا معنى لها في المستقبل. فلا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تؤجل معركة القدس في الوقت الذي تجعل منها اسرائيل في الواقع العملي المعركة الأولى، المفتوحة دائما. وليس من الممكن الدخول في هذه المعركة من دون إدخال العالمين العربي والاسلامي بقوة وعدم الانتظار حتى انتهاء فترة الحكم الذاتي.

أما الجبهة الثانية فهي جبهة المستعمرات. فاسرائيل لا تزال تصر على أن تجعل من فلسطين جسما مخترقا في كل جهة ومكان بحيث يستحيل على الفلسطينيين في يوم من الأيام، ومهما كانت إرادتهم وتضحياتهم، الاستقلال الفعلي والشعور بأنهم في وطنهم. وليس من الصحيح أن اسرائيل يمكن أن تفاوض بسهولة على المستعمرات. إنها سوف تفاوض على بعضها كترضية، لكنها سوف

تصر على إبقاء العديد منها كمسامير في جسد الوطن الفلسطيني. ولذلك فإن تفكيك المستعمرات وإزالتها يشكل موضوع معركة حقيقية وكبرى قائمة بذاتها. ويستدعي الانتصار فيها بلورة سياسات وتحالفات محلية وعالمية قوية. والمهم أن ندرك أن اسرائيل لن تترك فكرة الابقاء على المستعمرات، ومن خلالها على السيادة الفعلية والسيطرة العملية على الأرض الفلسطينية، إلا إذا أصبحت كلفة الاحتفاظ بها، معنويا وماديا، أعلى من الفوائد المجنية منها. ولا بد أن نقول أن بناء وطن فلسطيني يكون ضحية دائمة للصدامات بين العرب واليهود، أي يعيد ذكرى فلسطين الانتداب، ليس هو الحل ولا الوضع المثالي الذي ينتظره الشعب الذي يناضل منذ ما يقارب القرن لتأكيد حقوقه وهويته واستقلال قراره.

أما الجبهة الثالثة المفتوحة فهي توسيع دائرة السلطة الذاتية لتشمل جميع الأراضي المحتلة الأخرى. فلا ينبغي أن تسمح القيادة الفلسطينية لاسرائيل أن تربط هذا التوسيع بنجاح أو فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الميدان أو ذاك، ولا أن تظهره وكأنه مكافأة على حسن سلوك السلطة الوطنية الذاتية. وعليها أن تدرك أن التلكؤ في توسيع دائرة تنفيذ الحكم الذاتي تزيد من صعوبة المشاكل المطروحة وصعوبة إمكانية ايجاد الحلول المناسبة لها، ويمكن أن يتحول بسهولة إلى سبب لاخفاق السلطة ذاتها وفقدان صدقيتها. بيد أن الخوف من الابطاء في تعميم قانون الحكم الذاتي وربط الفلسطينيين فيما بينهم لا ينبغي أن يكون ذريعة للقبول بكل التنازلات أيضا.

والجبهة الرابعة تتعلق بالمشكلة الأولى التي يواجهها الحكم الذاتي اليوم، أعني معالجة علاقات التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة تجاه اسرائيل. وقد نشأت هذه التبعية نتيجة سياسة

متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لالحاق الأرض الفلسطينية باسرائيل، وكان محورها ردع المستثمرين الفلسطينيين عن الاستثمار في الصناعة أو في غيرها من الميادين استنادا إلى القوانين الجائرة والتمييزية. كما كان محورها أيضا وضع اليد على الجزء الأكبر من الأرض الزراعية وبالخصوص على مصادر المياه والثروة المعدنية. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك خنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين إلى عمال لا مهرب لهم من التسول على أبواب الاقتصاد الاسرائيلي للحصول على ما يقوم بأود أبنائهم وعائلاتهم.

وقد لوح العالم الصناعي الذي يجد مصلحة كبرى في إقرار الهدوء في منطقة النفط الكبرى للقيادة الفلسطينية، بإمكانية المساهمة في حل هذه المشكلة عن طريق تقديم مساعدات مالية واستثمارات كبيرة لدعم سلطة الحكم الذاتي قدرت بمليارين ومئتي مليون دولار. بيد أن شيئا من هذه المساعدات لم يصل بعد، بالرغم من مرور أشهر عديدة على توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي. وهذا ما أعلنه عرفات للرأي العام في خطابه في مخيم جباليا عندما قال إن الفلسطينيين لم يستلموا حتى الآن شيئا وأن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم. ولعل ما ينبغي أن تدركه القيادة الفلسطينية هو أن المساعدات سوف تقدم من دون شك للحكم الذاتي، لكنها سوف تستعمل دائما كورقة للضغط بحيث تفرض على السلطة الفلسطينية الالتزام بسياسة لا تحيد عن الطريق الذي اختارته اسرائيل نفسها لطبيعة الحكم الذاتي. وهكذا سوف تتوقف المساعدات في كل مرة يطلق فيها الفلسطينيون تصريحات أو ينفذون إجراءات لا يستسغيها أصحاب القرار الدولي و«رعاة السلام».

إن معركة تحرير الاقتصاد من الارتهان الاسرائيلي ليست معركة بسيطة أبدا. فليس من السهل اليوم فك علاقات التبعية بين الاقتصاد

الفلسطيني الكسيح والاقتصاد الاسرائيلي. وأي عمل متسرع يمكن أن يقود إلى نتائج معاكسة ويجعل الاستقلال عن اسرائيل أصعب من قبل. لكن المهم في الموضوع هو تحديد الهدف المنشود والعمل على تحقيقه بروية وعقلانية. وفي هذا المجال ليس هناك اختيارات عديدة. فمن الواضح أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع أن يكون اقتصادا مستقلا بمعنى العزلة عن محيطه المشرقي. إن الأمر المطروح على القيادة هو في الواقع الاختيار بين استمرار الاندماج في الاقتصاد الاسرائيلي أو العمل على إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي، وفي مقدمه الاقتصاد الاردني والمصري والسوري.

لكن نتائج العمل في هذه الجبهات الأربع الكبرى تتوقف جميعا على المعركة الرئيسية الخامسة، أعني معركة الابقاء على جذوة الكفاح الفلسطيني حية وعدم التفريط مهما كان الثمن والمغريات بالحركة الوطنية الفلسطينية التي لا تملك القيادة أي أداة أخرى تستطيع أن تعتمد عليها لمواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة. والمخاطر التي تهدد هذه الحركة كثيرة ومتعددة. أولها التأثير السلبي لإطارات منظمة التحرير الفلسطينية الخارجية التي فقدت جميع الأوهام الوطنية وخطر انتصارها على روح الانتفاضة والمقاومة المستمرة والديناميكية التي طبعت الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل منذ ما يقارب العقد من الزمن. أما الخطر الثاني فهو ميل القادة السياسيين، لمجرد حصولهم على السلطة التي كانوا يقاتلون من أجلها إلى التعامل مع البيرقراطية والتكنوقراطية وعزل الرأي العام والحركات الشعبية عن ميادين التأثير والنفوذ الفعلية. والمطلوب أن يدرك القادة الفلسطينيون، وإطاراتهم المختلفة أيضا، أن المعركة لا تزال مستمرة ولم تحسم بعد، وأن أيا من الأهداف الرئيسية للحركة

الوطنية لم تتحقق، وأن الروح البيرقراطية والتكنوقراطية غير قادرة على تحقيقها. كما أن من المطلوب أن لا يضيع القادة أيضا في حلم البناء الاقتصادي، بالرغم من الطابع المأساوي لهذا البناء. فمن المستحيل فتح معركة الاعمار الفلسطيني الحقيقية قبل حسم المعارك السياسية الرئيسية. وسوف يبقى البناء الاقتصادي، مهما حاول البعض تقليصه إلى عملية بيرقراطية، مرهونا بتقلبات المعركة السياسية الوطنية ونتائجها.

ويستدعي الحفاظ على الحركة الوطنية حية استمرار التعبئة من حول الأهداف الوطنية التي ذكرناها وتجنب الميل إلى ابعاد الشعب عن السياسة توسلا بإشاعة جو من الاستقرار والهدوء. وتستدعي التعبئة واستمرارها إشراك الشعب وفئاته المختلفة في المعارك الوطنية المختلفة وعدم تحويله كما في بقية الأقطار العربية إلى فريق من المصفقين والهتافين. وتقتضي المشاركة الاعتراف بالأطراف المختلفة، أي بالمعارضة أساسا، وعدم التعلق بموقف التأييد الكامل والشامل والساحق. وتظهر الحاجة إلى خنق المعارضة في أي نظام كان مع تزايد الصعوبات والمشاكل التي تواجه السلطة القائمة. فبسبب انسداد إمكانيات الانجاز والحلول الحقيقية لديها نجدها تنزع إلى التغطية على إخفاقاتها بخنق الرأي العام وقمع المعارضة. وبالعكس، تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية إذا احتفظت بصلتها القوية بالحركة الوطنية أن توجه تيار اللوم والاحتجاج باستمرار في اتجاه الاحتلال حتى تستطيع أن تحقق أهدافها الرئيسية وتوسع من دائرة نفوذها وصلاحياتها الحالية. لكن القاعدة الأساسية لاستمرار الكفاح الفلسطيني هو عمل كل ما هو ضروري، مهما كانت التنازلات كبيرة هنا، في سبيل الاحتفاظ بوحدة الشعب الفلسطيني وتجنب أي نوع من أنواع الصدام أو القتال أو الشقاق. فليس هناك

أدنى شك أن لا أمل للقيادة الفلسطينية بربح أي من هذه المعارك الكبرى إذا أخفقت في معركة الاحتفاظ بالوحدة الوطنية والسلام الفلسطيني الفلسطيني.

وأخيرا، وبصرف النظر عن طبيعة الشروط والظروف التي تحيط بعودة عرفات إلى فلسطين، ومهما كان الباب الذي دخل إليها منه، تشكل هذه العودة حدثا جديدا في التاريخ الفلسطيني. وسوف يكون لهذا الحدث نتائج كبيرة على الشعب الفلسطيني وعلى المنطقة العربية بأجمعها. فهو يضع الفلسطينيين لأول مرة أمام اختيارات مصيرية سوف تحدد مستقبل ومصير الشعب الفلسطيني بأكمله، ولعقود طويلة. ومن هذه الخيارات وعلى رأسها خيار الاستقلال الحقيقي عن اسرائيل أو البقاء في ظلها والعمل في إطار التبعية الفعلية لها. ولكن إذا كان للفلسطينيين الدور الأول في تقرير مصير الكيان الفلسطيني، فإن هذا القرار لا يمكن أن يتم بمعزل عن القرار العربي. وإذا لم يهرع العرب إلى احتضان الوطن الفلسطيني الوليد منذ الآن، ومهما كانت اعتراضاتهم عليه أو درجة إعجابهم به، فهذا يعني أنهم في سبيل دفع الفلسطينيين صراحة إلى الاتجاه نحو إقرار التعاون مع اسرائيل والاندماج بها. وسوف يشكل هذا قاعدة ما أطلق عليه حسنين هيكل مشروع حقبة الهيمنة الاسرائيلية بالفعل.

الاتفاق الاردني الاسرائيلي
أو إخفاق استراتيجية السلام العربية

لا يكاد حبر الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الذي وُقِّعَ منذ أشهر معدودة في اوسلو يجف بعد حتى أعلن في الاسبوع الماضي عن «اختراق» اسرائيلي جديد في جبهة المفاوضات العربية. والمقصود طبعا هنا الاتفاق الاسرائيلي الأردني الذي وُقِّع في واشنطن في الأسبوع الثاني من شهر حزيران/ يونيو الجاري.

وبالرغم من سعي الأمير الحسن إلى التقليل من أهمية هذا الاتفاق في منظور التسوية العربية الاسرائيلية الشاملة، ووصفه له بأنه يتركز على القضايا المتعلقة بشؤون «السيادة الأردنية» ولا يمس المسائل ذات البعد الاقليمي، فقد اعتبر الاتفاق ضربة كبرى بالنسبة لموقف سورية ومكانتها معا. فقد عبر الاتفاق الأردني الجديد، بصرف النظر عن مضمونه، عن انتصار الرؤية الاسرائيلية لعملية السلام، والتي تتضمن رفض أي مفاوضات جماعية بين الدولة الاسرائيلية والعرب أو الأطراف العربية المعنية بالمسألة، ورفض أي تحديد أولي أو مبدئي لنتائج عملية السلام حسب شعار الأرض مقابل السلام الذي سمح بافتتاح مؤتمر مدريد عام 1991 وترك جميع النتائج متوقفة على عملية المفاوضات.

ومن الواضح أن ما قصدته اسرائيل من هذه الرؤية ثلاثة أمور: الأول أن تبقى الطرف الأقوى بما لا يقارن في أي مفاوضات عربية اسرائيلية، ومنع أي طرف من الأطراف العربية من أن يعتمد على

الموقف العربي الجماعي من أجل تحسين شروط المفاوضات التي يخوضها. والثاني أن لا يكون هناك أي تصور عربي مشترك عبر المفاوضات لمصير المسائل الإقليمية المشتركة، وبالتالي إلغاء أي فرصة لنشوء موقف عربي جماعي إقليمي بعد تحقيق السلام. أما الأمر الثالث فهو أن تستطيع اسرائيل استغلال التناقضات والحزازات والنزاعات العربية من أجل إضعاف موقف الجميع.

وبالعكس، حاولت سورية، وهي الدولة الرئيسية في المفاوضات العربية الاسرائيلية، أن تقاوم منذ بداية مسار المفاوضات هذه الاستراتيجية الاسرائيلية باستراتيجية مناقضة أخرى قائمة على مبدئين رئيسيين: تحديد إطار قانوني واضح للمفاوضات منذ البدء، وهو ما عبر عنه التمسك بتطبيق قرارات الأمم المتحدة 424 و338 وتطبيق صيغة الأرض مقابل السلام. والمبدأ الثاني هو الدخول في المفاوضات من خلال جبهة عربية موحدة.

ويقصد التأكيد على الاطار القانوني الدولي منع اسرائيل من المناورة الواسعة ودفع المفاوضات إلى أن تتقيد بفكرة الانسحاب منذ البداية مقابلا للسلام. وهذا يعني ضمان سقف أدنى تبدأ منه المفاوضات يحرم اسرائيل من استغلال ضعف الموقف العربي عامة من أجل فرض شروط وتنازلات لانهائية. أما التنسيق العربي الذي سعت إليه دمشق، فقد كان يقصد إلى تعزيز موقف كل طرف من الأطراف العربية المفاوضة وجعل عملية السلام مستحيلة من دون إرضاء جميع الأطراف.

وهذه هي بالضبط الاستراتيجية التي حاولت اسرائيل، ومن ورائها واشنطن كسرها بأي ثمن. فمنذ افتتاح مؤتمر مدريد كان هناك غموض واضح في موقف اسرائيل من تطبيق قرارات الأمم المتحدة. وقد جاء فوز بيل كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهو

المناصر العلني لسياسة التوسع الاسرائيلية، ليزيد من فرص اسرائيل في وضع هذه القرارات جانبا وفرض مبدأ المفاوضات من دون قيد أو شرط على العرب أجمعين.

وبالنسبة لمسألة الاطار العام للمفاوضات، أصرت الدول الكبرى الراعية لمؤتمر مدريد على التأكيد على مبدأ المفاوضات الثنائية معتبرة المؤتمر العام مؤتمرا افتتاحيا القصد منه الارضاء الشكلي للعرب ولسورية بشكل خاص. وقد عمل منظمو المؤتمر كل ما بوسعهم لجعل التنسيق بين الوفود العربية مستحيلا من الناحية المادية، بما في ذلك تبعيد المسافات بين مقرات إقامة هذه الوفود. وقد بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية في سياق حملة منظمة من التصريحات لمسؤولين أمريكيين وأوروبين، انطلقت مع / ومنذ حرب الخليج الثانية، وأعدت المناخ السياسي للمرحلة القادمة حول لا عقلانية الفكرة العربية، ووهمية وجود عالم عربي، وضرورة التخلي العلني عن الخيار الاقليمي على أسس ايديولوجية عربية. وليس هناك اليوم أي شك في أن تفكيك العالم العربي كما تبلور في العقيدة السياسية والمخيلة العربية لمرحلة مابعد الاستقلال كان أحد أهداف عملية السلام الراهنة وضحية لها في الوقت نفسه. ولذلك لم يكف الراعون الفعليون لهذا السلام والمدافعون عنه عن بلورة مشاريع التعاون الاقليمي البديلة ووضعها في مقابل مشروع التعاون العربي الذي رمزت إليه في الحقبة الماضية جامعة الدول العربية.

وليس من الصعب على المراقب السياسي أن يلاحظ أنه كلما تقدمت عملية السلام خطوة، أو بالأحرى كلما تقدمت عملية تغيير طبيعة العلاقات بين اسرائيل وبعض الأطراف العربية تقدمت مشاريع التعاون الاقليمي بين بعض الدول العربية واسرائيل في إطار المشروع العام الذي تبنته الدوائر الأمريكية والأوروبية عامة المسمى مشروع

السوق الشرق أوسطية. فبعد الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني برز إلى الوجود مشروع الدولة الفدرالية الاسرائيلية الأردنية الفلسطينة. وبعد الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني بدأ الحديث عن مشروع للأمن الاقليمي إسرائيلي أردني أمريكي.

والحقيقة أن المشروع الوحيد المطروح هو تحطيم التفاهم العربي الذي كان يشكل حتى حرب الخليج القاعدة الرئيسية لتكوين موقف قوي تجاه اسرائيل. وتحطيم هذا التفاهم هو الخطوة الأساسية على طريق تحقيق الهدف الأمريكي الأوروبي الذي أعلن في حرب الخليج عن تفكيك العالم العربي وإزالة فكرته من الوجود.

إن توقيع الأردن بعد فلسطين على اتفاق منفرد مع اسرائيل لا يعبر فقط عن نجاح اسرائيل في جعل استراتيجيتها للمفاوضات هي السائدة على الجميع، ولكنه يضع دمشق في موقف أصعب ويقضي على كل أمل في الخروج من عملية السلام العربية الاسرائيلية الراهنة بموقف عربي إقليمي واضح قادر على مواجهة نزوعات الهيمنة الاقليمية الاسرائيلية. ويبدو لي أن العديد من الدول العربية لا تدرك خطر مثل هذه الهيمنة أو لا تعتقد به. وبالمقابل، إن قسما كبيرا منها، وخاصة تلك الدول الضعيفة والفاقدة للثقة بالنفس، بدأت تسير بشكل حثيث وعملي في اتجاه الانضواء تحت الراية الاسرائيلية. وبعكس ما قد يظهر من مبالغة بالنسبة للبعض، لن يكون هناك منذ الآن أي شيء يمنع الأطراف العربية من التعاون مع اسرائيل ضد أطراف عربية أخرى. فما يعيشه الوضع العربي اليوم هو حالة من الانفراط الحقيقي، وغياب أي محور عربي قادر على إعادة التركيب أو لملمة الشمل. وفي مثل هذه الظروف، تلعب القوة دور المغناطيس الذي يجذب إليه كل الشذرات المعدنية الضائعة.

كيف وصلت الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات إلى هذا

التفكك والضياع، أو بالأحرى كيف سمحت لنفسها أن تصل إلى مثل هذا الوضع؟

هناك سببان يقدمهما المحللون المدافعون عن السلام بأي ثمن لتفسير التصدع الذي أصاب الموقف العربي المفاوض. الحجة الأولى، وهي التي يؤكد عليها أنصار الاتفاق المنفرد الفلسطيني خاصة، هي أن سورية تفاوض بصورة سرية أو منفردة، وهي على وشك الوصول إلى اتفاق ثنائي مع اسرائيل. وفي هذه الحالة سيكون من الأصعب على الأطراف العربية الضعيفة عسكريا أن تُحَصِّل شيئا من حقوقها بعد أن تكون سورية قد وقّعت الاتفاق المنفرد مع اسرائيل. ويكمل هذه الحجة حديث مواز عن أن سورية لا تتحدث عن التنسيق بين الأطراف العربية المعنية إلا لأن هذا يعزز موقفها في المفاوضات، وأنها لا تهتم في النهاية إلا بمصالحها الوطنية.

أما الحجة الثانية التي زاد التركيز عليها بعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي الأردني فهي تبرز فكرة التشدد السوري في المفاوضات، مما لا يتناسب مع ظروف الدول العربية الأخرى الضعيفة التي لا تستطيع أن تنتظر أكثر مما انتظرت. وكانت اسرائيل والولايات المتحدة قد أكدت كثيرا على هذه الفكرة أيضا، ولم يتردد في الاشارة إليها كبار المسؤولين الأمريكيين.

والحال أن الحجتين تلغيان بعضهما لأنهما تعكسان تماما موقفين متناقضين. فلا يمكن للدولة التي تفاوض سرا اتفاقا منفردا مع اسرائيل من دون أن تعلم به شركاءها، أو من دون مراعاة مصالح شركائها أن تكون في الوقت نفسه متصلبة ومتشددة ومعيقة لتقدم العملية السلمية. والأصح ما ذكرته الصحافة مرارا حول تسريب اسرائيل والولايات المتحدة معلومات مغلوطة للأطراف العربية الأخرى حول توقيع اتفاق وشيك بين سورية واسرائيل. وقد

استخدمت اسرائيل هذا التكتيك مع الفلسطينيين، وتحدث عنه صراحة بعد ذلك المسؤولون الاسرائيليون. ثم عادت فاستخدمته مع الأردنيين. ولم ينجح نفي سورية في الحالتين لحصول تقدم فعلي على جبهة المفاوضات السورية الاسرائيلية، والتأكيد على تمسك سورية بالحل الشامل والعادل، في التخفيف من اندفاع منظمة التحرير والأردن لتوقيع الاتفاقات الثنائية والخروج من منطق التنسيق والحل الشامل.

وليس من الصحيح أن التنسيق العربي لا يخدم إلا المصالح السورية، فهو مفيد لجميع الأطراف بالتساوي، بما في ذلك لسورية بالطبع وإلا لم يكن ذو قيمة على الاطلاق. وما نالته منظمة التحرير حتى الآن أقل من الحد الأدنى المقبول بالنسبة للفلسطينيين، وما سوف تناله الأردن لن يكون إلا لقاء ثمن باهظ على أصعدة أخرى. ثم إنه ليس من الصحيح في اعتقادي أن سورية متشددة لأنها تستطيع أن تنتظر وأن بقية الأطراف العربية مضطرة للتنازل والقبول بأي شيء لأن ظروفها المادية أو السياسية صعبة. والدليل أن الدول التي انفتحت أو التي تستعد للانفتاح على اسرائيل ليست الدول الفقيرة ولا الضعيفة ولا الهزيلة، ولكن الكثير من الدول العربية الغنية والقوية. أما الحديث عن تشدد الموقف السوري فهو يعكس نجاح الاعلام والدبلوماسية الاسرائيلية في دمغ سورية بموقف يجعلها مسؤولة عن تعثر المفاوضات، في الوقت الذي يأتي التشدد فيه من الجانب الاسرائيلي الذي يطالب سورية علنا بالقبول بمفاوضات سرية اعتقادا منه بأن المسؤولين السوريين مستعدين لتقديم تنازلات كبرى إذا كان من الممكن تجاوز رد فعل الرأي العام. ويكفي أن ينظر المراقب إلى طبيعة العروض الاسرائيلية حتى يدرك أن ما تقترحه تل أبيب على سورية ليس إلا تجريدها من سيادتها مقابل عودة شكلية

وجزئية للجولان.

هذا يعني أن سورية ليست السبب المباشر لانهيار التنسيق العربي، ومن ورائه الموقف العربي الاقليمي تجاه اسرائيل. تكمن أسباب ضرب هذا التنسيق في سياسات الضغط الأمريكية بالدرجة الأولى. أما في الدرجة الثانية فهي تكمن في انهيار الارادة السياسية العربية الجماعية وزعزعة الثقة بين الأطراف العربية المختلفة وميل العديد من الأطراف إلى تسويق موقف التساهل في القضايا الكبرى الاقليمية، أي في القضايا الوطنية العربية، لتحصيل مكاسب صغيرة في القضايا القطرية جوهرها في أغلب الأحيان حل مشاكل الأمن الداخلي. وليس حديث توقيع سورية الوشيك على اتفاق منفرد أو القبول بأطروحة اسرائيل عن تشدد سورية إلا قصصاً هدفها التغطية على الدوافع الفعلية للسير السريع والمنفرد نحو التعاون مع اسرائيل.

بالتأكيد لا يمكن لسورية أن تقبل بنوعية الاتفاقات التي يمكن أن تقبل بها منظمة التحرير التي تفتقر للأرض والدولة والقوة، ولا لتلك التي يبدو أن المملكة الأردنية قد قبلت بها. فسورية كدولة رئيسية في المنطقة لا يمكن أن توقع على اتفاقيات لا تضمن فيها دورا لها في النظام الاقليمي. فهي من منطلق حجمها ودورها في منطقة عربية مفككة، وأمام اسرائيل شديدة النزوع إلى الهيمنة ومدججة بالسلاح، لا يمكن أن توقع على اتفاقات من دون أن تنظر إلى المستقبل، وتعرف ماذا يمكن أن ينشأ عنها في المستقبل. ولو فعلت غير ذلك تكون قد قبلت بأن تتحول إلى قوة ثانوية، وأن تكون تابعة لغيرها، أي بأن تفقد مكانتها تماما.

هل يعني هذا أنه ليس لسورية مسؤولية في انهيار هذا التنسيق؟ بالتأكيد لا. لكن هذه المسؤولية لا تتجسد في السعي إلى توقيع اتفاق منفرد قبل الآخرين كما يشير الموقعون، ولا في التشدد الذي

يعرقل تقدم المفاوضات. إن مسؤوليتها كامنة في إخفاقها، وهي الدولة الأكبر في المفاوضات، والمعول عليها، في اقناع الفرقاء العرب بصدق نواياها، وايجاد آلية فعالة وناجحة للتنسيق والتشاور وتداول المعلومات، وتحييد الضغط العربي السلبي على الأطراف المفاوضة، إذا لم نشأ الحديث عن إشراك بقية الأقطار العربية في علمية المفاوضات.

وكل هذا نابع من تاريخ طويل من التعامل، لا يعطي أي وزن للمشاوات والحوارات والمباحثات الحقيقية بين الأطراف المتعاونة، بصرف النظر عن وزنها العسكري. إن جوهر العطب في السياسة السورية هو ما شكل ولا يزال يشكل نقطة القوة فيها، أعني اعتمادها المبالغ فيه على القوة، وترفعها على أقرانها، وميلها لأساليب الاستتباع بدل تطوير أساليب التباحث والتعاون الندي.

سلام الأقزام

أو زحف العرب إلى اسرائيل

نجحت اسرائيل كليا في أن تخلق ظرفا وديناميه تدفع فيها الجميع إلى تقديم التنازلات قبل البدء بأي سلام جدي، أو حتى التفاهم على شروط السلام. فقد أعطت اتفاقيات الحكم الذاتي الفلسطيني لاسرائيل هدية التخلي عن العبء الذي كانت تحمله في غزة، من دون أن تقدم للفلسطينيين أي مكسب حتى الآن باستثناء الوعود الفارغة. وإذا استمرت الأوضاع كما هي عليه، أي انعدام أي تقدم حقيقي على الأرض وفرض تصور قزمي للحكم الذاتي يمنع الفلسطينيين حتى من الأمل بالوصول في المستقبل إلى حد أدنى من سلطة القرار الذاتي وتقرير المصير، فليس هناك شك بأن الوضع الفلسطيني سوف يتفجر، وينقلب الصراع ضد اسرائيل إلى اقتتال فلسطيني فلسطيني مدمر. ولا أستبعد الآن إطلاقا أن يكون هذا هو هدف سياسة رابين الحقيقية. ففي هذه الحالة وحدها يستطيع أن يضمن قطع الطريق على نشوء دولة فلسطينية، كما يضمن ابقاء المستعمرات وتوسيعها في الضفة الغربية وفي النهاية دمج الضفة تماما باسرائيل وبلعها.

وقد حصلت اسرائيل على جائزة توقيعها لاتفاق المباديء مع الأردن، من دون أن يحصل الأردن على لسان رسمييه، حتى الآن، على أي تنازل من اسرائيل في مسائل الحدود والمياه والشؤون الاقتصادية. ومع ذلك تستمر اسرائيل في قطف ثمار عملية السلام

اقليميا وعالميا لصالحها وحدها. والمنجزات الوحيدة لمفاوضات السلام حتى الآن هي تحقيق التطبيع الذي كانت اسرائيل تطالب به العرب كثمن للسلام ولكن هذه المرة من دون ثمن تماما. ويبدو أن الولايات المتحدة قد نجحت في اقناع العرب أو قسما كبيرا منهم بنظريتها التقليدية التي تقول بأن على العرب أن يظهروا حسن نيتهم وأن يكسبوا ثقة اسرائيل وأن يعترفوا بها ويضمنوا أمنها وتفوقها حتى يدفعون بها نحو السلام وإلا انهارت العملية كلها. أو أن مقاطعة الدول العربية لاسرائيل لم تكن عن قناعة تماما وإنما كانت خوفا من الجمهور والرأي العام. وأن كره اسرائيل قد انقلب، بفضل الهزيمة والدعاية، إلى حب أعمى، وصار التمسح باسرائيل وخطب ودها والتنافس على التقرب منها ومن قادتها هو عنوان السياسة العربية الجديدة التي تنكر نفسها وتهرب من ذاتها وتطمح إلى أن تلبس لبوس العبرية وشاراتها، علامة على التقدم أو بطاقة دخول العالم المتقدم الذي أخفقت في دخوله بلباسها ولغتها العربية. فليس هناك تفسير آخر لما يحصل وما حصل في الأشهر القليلة الماضية من فتح مكاتب تمثيل واتصال بين كل من المغرب وتونس واسرائيل، ومن إلغاء دول مجلس التعاون الخليجي للمقاطعة العربية لاسرائيل. وليس هناك تفسير كذلك لهذا الاندلاق العربي المجاني على اسرائيل، والذي يزيد من مأساويته تواتر زيارة أو زيارات المسؤولين الاسرائيليين إلى البلاد العربية، ومنذ الآن، تواتر زيارة المثقفين والكتاب والفنانين العرب لاسرائيل ومن بينهم مثقفين وفنانين كبار بقوا لفترة طويلة محسوبين على نصرة المقاومة الفلسطينية.

بل يبدو وكأن اسرائيل قد نجحت في إقناع العرب، أو قسم كبير من مسؤوليهم وإعلامييهم أن الالتحاق بها والتعاون معها والوقوف في صفها ضد هذا الطرف العربي أو ذاك، هو معيار السلام وعنوانه. وأن

الذين لا يقبلون بتقديم التنازلات مسبقا، أو الذين يريدون فرض شروطهم أو حتى الحديث عن سلام عادل، هم الذين يعيقون عملية السلام، بل هم أعداء السلام. لقد أصبح من علامات الحداثة والمعاصرة والترقي، بالنسبة للعديد من الإذاعات والصحافة والتلفزة العربية تسفيه المصدر العربي مهما كانت قيمته والرفع من قيمة المصدر الاسرائيلي. ولو اعتمد المرء على ما يقرأه وما يسمعه ويشاهده في هذه الأجهزة الإعلامية لاعتقد أن العقبة الوحيدة التي تحول دون التقدم في عملية السلام هي التعصب الذي لم تنجح فلول الأقلية العربية «الوطنية» في التخلي عنه، ولا يزال يدفعها إلى معاندة التاريخ ورفض الاعتراف بالحقائق وبالواقع الجديد، والقبول بالسلام.

ليس الهدف من هذا النقد لموقف الارتماء في أحضان اسرائيل الوقوف في وجه السلام ولا التقليل من أهميته بالنسبة للشعوب العربية. فقد كان نقدنا للسياسات الأوربية والأمريكية الأساسي هي أنها تشجع اسرائيل على الحرب والعدوان من أجل إجهاض شروط التقدم والتنمية في المنطقة العربية. ولم يتغير شيء في هذا التحليل. إن هدفنا هو أن نقول إن الوصول إلى السلام لا يحصل بالتسليم بالنوايا الطيبة للطرف الخصم، وهو ليس مسألة كلام وخطابات وإعلان نوايا وتوقيع اتفاقات مبادىء. إن تحقيق السلام معركة كبرى أصعب بكثير من معركة المواجهة العسكرية. ومن لا ينجح في امتلاك وسائلها وأدواتها، يخاطر بأن لا يجد في آخر مطاف مفاوضات السلام إلا الفراغ والحقد والغل والاحباط الدافع للانفجار والحرب. وليس من الصحيح، وتجربة السنوات الثلاث الماضية كافية للتدليل على ذلك، أن تجميد مسؤوليات ودور الجامعة العربية، أي استبعاد بقية الدول العربية عن معسكر المفاوضات، وأن إجهاض التنسيق بين الأطراف العربية المفاوضة، وكسر جبهة

المقاطعة العربية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، هي من العوامل المساعدة على دفع عملية السلام. فالنتيجة الوحيدة لسياسة التصفية العربية الراهنة في موضوع حل مسألة النزاع العربي الاسرائيلي، هي ببساطة أن اسرائيل حصلت على السلام لكن العرب لم يحصلوا لا على السلام ولا على الأرض.

إن السلام لا يمكن أن يتحقق ويستمر، وهو ما يطمح له العرب جميعا، إلا إذا كانت الصيغة التي سوف يستقر عليها ضامنة للمصالح الحيوية والأساسية لجميع الأطراف. ولا يمكن الوصول لمثل هذه الصيغة إذا سلم أحد الأطراف منذ البداية أموره لخصمه وأعلن استقالته. ولن يكون هناك أي دافع كي تحقق اسرائيل شروط السلام إذا نجحت في تطبيع علاقاتها مع العالم العربي، أو القسم الأكبر والأوزن منه، أعني دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المغرب العربي، قبل أن تضطر إلى القيام بأي تنازلات جدية. فاسرائيل هي الدولة الأقوى على جميع المستويات الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، وهي التي تحظى بالتأييد الكامل لراعي السلام الأمريكي الوحيد الفعلي. فإذا نجحت في أن تضيف إلى كل هذا الوزن ثقل القسم الأكبر من العالم العربي الذي يعطيها وزنه عمليا عندما يظهر تخليه عن مبدأ التضامن مع الدول العربية ذات العلاقة المباشرة بالنزاع، إضافة إلى قبوله المشاركة في المتعددة والدعوة لوقف المقاطعة وفتح مكاتب اتصال وتعاون اقتصادي معها، فلا أدري ما ذا سيستطيع فلسطينيوا غزة وأريحا وبقية الأقطار العربية المتنازعة من حولها، انتزاعه منها.

إن السير في خطى النظرية الاسرائيلية، وهذا هو ما يحصل في نظري، أعني التطبيع قبل الانسحاب، هو أكبر ضربة توجه في عملية السلام للأطراف العربية التي تفاوض لتحصيل جزء من حقوقها.

وهو لا يعني، بعد أن قبلت هذه الأطراف بالدخول في العملية السلمية والتخلي عن كل وسائل أخرى، وبالتفاهم مع دول الجامعة العربية، إلا تلغيم موقفها كليا، وفي النهاية تكريس خسارة المواجهة العسكرية بخسارة المعركة السياسية. وأكبر دليل على ذلك هزالة الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني والتخبط الذي يعيش فيه مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني الأعرج.

ولو استمر الوضع على ما هو عليه، وتحققت هذه الخسارة، فلن يخرج العالم العربي من مفاوضات السلام الراهنة نحو مرحلة جديدة يسودها الاستقرار والسلام وانفتاح آفاق التعاون والاستثمار والتنمية والازدهار، ولكن بالعكس تماما، سوف يخرج فاقد الثقة بالنفس وخائر الارادة، منقسما على نفسه، ومفتقرا لأي روح وطنية أو جمعية، عالما باع نفسه تماما، ليس لديه أي مشروع للمستقبل يشحذ به همم أبنائه ويحفزهم على العمل والبناء.

وهذا هو للأسف الطريق الذي انخرط العالم العربي بمجموعه فيه. إذ كيف يمكن لنا أن لا نرى في هذا التنافس في الارتماء على اسرائيل، من كل حدب وصوب، ومن دون حد أدنى من التشاور والتنسيق، عنوان المرحلة القادمة نفسها، بل الصورة الأولى من الشريط المأساوي الذي ستتوالى مشاهده في صور أكثر فأكثر مأساوية وايلاما. فهل من الممكن أن يكون التنافس والتنازع على خطب ود اسرائيل والتفريط بالمصالح العربية المشتركة أقل مما هو عليه الآن بعد أن تكون اسرائيل قد حققت السلام الذي ترجوه، ولم يعد العرب جماعة سياسية ولكن مجموعات إتنية ولغوية تعيش كأقلية هنا وأغلبية هناك؟ إن الذين يعتقدون أن المستقبل، مستقبلهم الشخصي أو القطري، مرتبط بتكسير مبدأ التعاون العربي، والعمل مع اسرائيل ضد العالم العربي ومشروعه الجماعي، هم الذين يغتالون السلام في

المنطقة، لأنهم يحولون السلام الشامل إلى سلام منفرد لخدمة اسرائيل وحدها، وإلى حرب ونزاعات شاملة ودائمة على عموم الأرض العربية. إن التسابق على خطب ود اسرائيل ولحس عسل التصالح الأسرع معها لا يعبر فقط عن تهلهل الصف العربي ويشجع اسرائيل على التشبث بمواقفها المتشددة أصلا، ولكنه يقود أيضا إلى عكس أهدافه. فكل ما يمكن أن يسفر عنه هو نقل ميدان الحرب من العلاقات العربية الاسرائيلية إلى ميدان العلاقات العربية العربية. وعندئذ لا نكون قد خسرنا معركة المواجهة مع اسرائيل ولكن معركة السلام أيضا، وعشنا في الحرب وفي السلام حالة التشتت والبؤس وانعدام الأمن وفقدان الأمل بأي تنمية وتقدم حقيقي، ونكون قد أضعنا تماما فرصة تغيير الأجواء المضطربة وتحقيق الاستقرار والتفاهم الوطني الداخلي وبناء نظم سياسية واجتماعية قابلة للحياة ودخلنا من دون أن نشعر حقبة الاحباط التاريخي الأعمق الذي لا يمكن أن ينجم عنه إلا الغل والاحباط والتدمير الذاتي.

إن السلام لا يتحقق إلا إذا كان متوازنا، ولا يمكن أن يكون متوازنا في الحالة الراهنة إلا إذا احتفظ العالم العربي بتضامنه الداخلي ودعمه القومي للأطراف العربية المفاوضة، وهذا يتطلب وقف النزيف العربي الجاري نحو اسرائيل والحد من تقديم التنازلات المجانية. وهل يتكلف المثقف العربي الذائب شوقا لملاقاة مصدر العلم والمعرفة الكونيين في اسرائيل، لو صمد وانتظر قليلا جدا حتى يستعيد العرب، من فلسطينيين وغيرهم، جزءا من حقوقهم المغتصبة التي تسعى اسرائيل، بجميع الوسائل إلى هضمها؟ ثم ألا تكون حظوظ التعاون أكبر وأكثر نفعا لو قام على أسس الندية والاحترام المتبادل والكرامة، بدل أن يكون تمسحا رخيصا بالقوة وزحفا وراء المكاسب والفوائد الصغيرة الشخصية والفئوية؟

أوهام السلام في الشرق الأوسط

هل يحمل مؤتمر التنمية والتعاون المن والسلوى؟

بدعوة من منظمة مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك والمنبر الاقتصادي العالمي في جنيف انعقد في مطلع هذا الشهر (نوفمبر 1994) مؤتمر الدار البيضاء للتنمية الاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد فاجأ هذا الحدث الجديد الرأي العام العربي الرسمي والشعبي بالرغم من أن الاعلان عنه قد بدأ منذ أشهر. والواقع أن طبيعة المؤتمر ونوعية الحضور السياسي فيه وعدد الدول التي أرسلت ممثلين عنها وحجم الشركات العالمية الكبرى التي شاركت فيه قد أثار الانتباه، وأعطى الشعور بأن هناك تغيرا كبيرا وجذريا يحصل في المنطقة، وأننا مقبلين على مرحلة جديدة كليا، تتعارض في كل شيء مع طبيعة المرحلة التي عشناها في الحقب الماضية.

ومن معالم هذه الجدة التي أجمعت عليها التعليقات والتحليلات العربية والأجنبية على اختلاف مشارب أصحابها الفكرية، أن عصر النزاع والصراع والتنافس في المنطقة قد ولى لصالح عصر يسوده التعاون من أجل التنمية المشتركة وتقاسم المصالح والمنافع النابعة من تنسيق الجهود والطاقات المشتركة المتعددة والمتنوعة. ومن معالمه أيضا، أن نهاية النزاع في المنطقة سوف يعني نهاية التقسيم والتجزئة الوطنية والرسمية، وأن ما عجز العرب عن تحقيقه عن طريق شعار الوحدة العربية، بالتأكيد على أولوية المبادرة السياسية والاعتماد على

تعبئة التراث الثقافي والتاريخي العربي، سوف يكون ممكن التحقق عن طريق السلام الاسرائيلي، وبالتأكيد على أولوية المبادرة الاقتصادية وبالاعتماد على منطق الاستثمار والربح عند الشركات العالمية الكبرى. ومن معالمه أيضا أن عصر الفقر والتخلف وانعدام الآفاق والتهميش العالمي للعالم العربي سوف يترك مكانه لعصر الازدهار والتوسع والاندماج في دورة الاقتصاد الدولي. ومن معالمه أخيرا أن عصر القلة والندرة والبطالة والاقتصاد الحكومي والتأميمات والاشتراكية العربية وغير العربية قد زال أو لن يتأخر في الزوال، وأن عهد الاقتصاد الحر والبحبوحة والتشغيل الكامل وخلق فرص العمل الجديدة على الأبواب.

هذه هي الصورة الرئيسية التي أعطتها التحليلات عن المؤتمر والنتائج التي يمكن أن تنجم عنه. لكن اختلف المحللون حول تفسير هذه الصورة. وسيطرت على التحليلات هنا كما في بقية المسائل المتعلقة بعملية السلام العربي الاسرائيلي نظرتان. النظرة الأولى التي ترجع بجذورها إلى الرؤية التي دشنها السادات، والتي تقول إن العرب قد أضاعوا وقتهم في التعلق بأوهام جنونية مثل التغلب العسكري على إسرائيل، والصراع ضد الأمبريالية والعمل على بناء اقتصادات وطنية، والسعي نحو تعاون أو وحدة عربية، والتشديد على ثقافة وهوية محلية قومية. وكانت نتيجة ذلك عزلتهم عن العالم وعن التقدم والتقنية واقتصاد السوق، وأن سبب هذه السياسة السلبية والمدمرة هو وجود حواجز نفسية بينهم وبين العالم المحيط بهم وخاصة بينهم وبين اسرائيل، وتعلقهم بذكريات العظمة الماضية التي لم يعد لها وجود، واعتزازهم بثقافة وشخصية وطنية أصبحت نموذج التخلف والرجعية. باختصار إن مصائب العرب ناجمة عن جهلهم لقوانين الحياة الدولية وأسس التعاون العالمي،

وأنه يكفي تدمير الحواجز النفسية والقضاء على الأوهام القومية والتاريخية والماضوية حتى تعود الحياة إلى منطقتهم ويتم دمجهم في الحياة الاقتصادية والسياسية العالمية. ويشكل مؤتمر الدار البيضاء في نظر هؤلاء الفرصة التاريخية لهذه العودة الظافرة إلى صف الحضارة ومنطق العقل والتفاهم والسلام. بل إن حماسهم لهذا المؤتمر نابع بشكل رئيسي من واقع أنه يشكل بديلا متكاملا أو يبدو كذلك، ومناقضاً، نقطة نقطة، لمشروع التعاون والتكامل العربي الذي سيطر في العقود السابقة على الحياة الفكرية والسياسية العربية. وليس هناك شك في أن أغلب الأوساط السياسية العربية الرسمية تنظر إلى هذا المؤتمر بوصفه خشبة الخلاص الوحيدة الموجودة أمامها لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفجرة في بلدانها.

وفي مواجهة هذه النظرة تبرز نظرة أخرى لا تنكر ما يمكن أن يجلبه مثل هذا المؤتمر من منافع اقتصادية على البلاد العربية ولكنها ترفضه من حيث أنه يشكل جزءا من عملية السلام المجحفة. فهو خطوة جديدة على طريق تأكيد الاختراق الاسرائيلي للمجتمعات العربية وتهديد استقلالها وسيادتها. وهو تعبير عن صعود الهيمنة الاسرائيلية السياسية والاقتصادية والفكرية، ومن ورائها الهيمنة الامريكية والغربية الاستعمارية والامبريالية.

وفي اعتقادي من المستحيل أن نفهم معنى هذا المؤتمر وأن ننجح في تقييمه وتقييم الأداء العربي، وإدراك ما هي مرابحنا وخسائرنا فيه، وأن ننطلق منه لاعادة النظر في استراتيجيتنا الخاصة، إذا لم ندرك منذ البداية أنه يشكل حلقة أساسية من استراتيجية معركة السلام التي بدأت في حرب الخليج الثانية وانتقلت إلى المرحلة الاجرائية المباشرة في مؤتمر مدريد عام 1992 وتكرست نهائيا بتوقيع اتفاق مبادئ أوسلو في العام نفسه بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الفلسطينية.

وعندما نقول إنه حلقة في الاستراتيجية الأمريكية الاسرائيلية لمعركة السلام فنحن نقصد أمرا أساسيا هو أنه لا ينبغي أن ننظر إلى المؤتمر كما يعرض هو نفسه فيه، أي كمؤتمر اقتصادي محض، أو ذي أهداف إقتصادية تعنى بتحقيق التنمية والتطور والتعاون الاقتصادي المثمر بين جميع أبناء المنطقة. فهذا هو المظهر الخطابي والايديولوجي الذي يريد له أصحابه أن يظهر فيه. أما النظرة الصحيحة له فهي النظرة الاستراتيجية التي تسعى إلى إدراك الأهداف الأبعد من انعقاده، والتي تتجاوز الاقتصاد، وتمس متطلبات تحقيق هذه الأهداف، والدور المعطى لكل طرف من أطراف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء من حيث توزيع الواجبات أو من حيث تحصيل الفوائد والمكاسب المادية والسياسية والمعنوية.

وحتى نفهم وظيفة هذا المؤتمر في إطار الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية للسلام ينبغي أن نفهم أولا ما هي أهداف هذه الاستراتيجية الحقيقية، وما إذا كانت القوانين التي تحدد علاقات الدول فيما بينها، أو ما نطلق عليه علم العلاقات الدولية، قد تغيرت، أو تغير طابعها على الأقل في منطقة الشرق الأوسط أم لا تزال هي نفسها قائمة. وهل من الممكن تصور حصول هذا التفاهم الواسع والسريع والثقة المطلقة بين العرب والاسرائيليين التي تتيح لهم التفكير بتكرار مثال الوحدة الأوربية. فمن الواضح أن هذا هو المفترض في عمق الفلسفة التي وجهت انعقاد المؤتمر وخطابات منظميه.

في اعتقادي أن هدف المؤتمر لا يتجاوز كثيرا انعقاده بالشكل الذي انعقد فيه. وكل المظاهر الاقتصادية أو المتعلقة بالتنمية الاقتصادية التي أثيرت من حوله ليست للتحقيق أبدا، وإذا تحقق

قسم منها فذلك لن يكون لصالح العرب ولكن لصالح اسرائيل، ولن يكون بأموال واستثمارات أجنبية قادمة من خارج المنطقة ولكن بأموال عربية. فجوهر ما أراده الاسرائيليون والامريكيون من المؤتمر هو التلويح بوعود ازدهار كبيرة وشاملة من أجل تخدير الرأي العام العربي وتسريع مسيرة التسوية عن طريق كسر المقاطعة العربية نهائيا وتوجيه ضربة سياسية ساحقة لفكرة الجامعة العربية، وجعل التطبيع مع اسرائيل أمرا واقعا قبل أن يتحقق أي مكسب عربي، مهما كان صغيرا، من السلام. ولا يختلف منطق هذا المؤتمر عن منطق المؤتمرات التي أعدت حول تنمية فلسطين المستقلة ذاتيا قبل توقيع اتفاق اوسلو وبعده، والتي لم يحصل الفلسطينيون منها حتى الآن على شيء يذكر.

لا يعني ذلك أنه لن تكون هناك محاولات لانشاء بنك دولي لتنمية الشرق الأوسط، ولا أنه لن يكون هناك شركات مشتركة ممكنة بين اسرائيل وبعض الدول العربية المغشوشة بالمفاهيم البدائية والساذجة للسلام، ولكن المقصود أن هذه النشاطات سوف لن تتحقق إلا بقدر ما تساعد على تحقيق الهدف الأول والأكبر الذي يشكل جوهر عملية التسوية برمتها، وهو رغبة الولايات المتحدة في حل مشكلة اسرائيل، وإلقاء العبء الأكبر من ضمان وجودها وأمنها وتنميتها وتطورها الاقتصادي وازدهارها على العالم العربي بعد أن تحملته في الحقبة الماضية. بل استخدام علاقاتها المتميزة معها من أجل تكريس سيطرتها الشاملة على النقاط الاستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء أتعلق الأمر بالنفط، وهو المادة الاستراتيجية الأولي العالمية، أو بعوائده، أو بالموقع الجيوسياسي للمنطقة العربية بشكل عام. إن جوهر عملية السلام هو دمج اسرائيل في المنطقة، ومن أجل ذلك أيضا تفريغ هذه المنطقة التي تنطوي

على مخزون ثقافي وديني وتاريخي ورمزي كبير، وهو ما نسميه نحن التراث، من هويتها الخاصة، ومن مطامحها وآمالها وتطلعاتها الحضارية الذاتية، من أجل أن تتحمل استيعاب ودمج اسرائيل، وأن تقبل بها وتتعامل معها وتحلم بالتحول إلى اسرائيلات صغيرة على شاكلتها: صديقة جدا، مطيعة جدا، مفيدة جدا، قريبة جدا.

ويعتقد الأمريكيون رعاة المؤتمرات جميعا، أن في المنطقة ما يكفي من الرساميل التي يمكن لاسرائيل أن تجذبها وتستخدمها لتحقيق تقدمها، وعَرَضا لتحقيق التقدم في المنطقة بشكل عام. وفي نظر الأمريكيين يحصل التقدم في اسرائيل عندما تنفتح أمامها كل الأسواق والامكانات، وتستفيد بقية المنطقة من هذا التقدم ببعض ما يتساقط من نتائجه على الفلسطينين أو الأردنيين، نتيجة فتح طرق المواصلات بين الخليج واسرائيل مثلا، أو نقل النفط والغاز والمياه عبر الأراضي العربية إليها. وليس من التنبؤ أن نقول إن بنك التنمية للشرق الأوسط سوف يبدأ أعماله، إذا بدأ، بمناقشة المشاريع الأربعة الكبرى التي تهم اقتصاد وأمن وازدهار اسرائيل، وهي ربط اسرائيل بكل الداخل العربي وبأسواقه عبر شبكة طرق تصب جميعا في تل أبيب، وبمشروع مد أنابيب المياه من تركيا، وأنابيب النفط من الخليج، وتوقيع اتفاقيات سياحية تضمن تدفق السياح من كل مكان إلى الدولة المحظية. وسوف تعد الدول الكبرى بالمساهمة في تمويل بنك التنمية والاعمار ولكنها سوف تطلب مباشرة من الدول العربية النفطية أن تبدأ بمساهمتها التي ستكون أساسية. وبعد ذلك سوف تجد الفرصة للتهرب من أي مساهمة رأسمالية تذكر. ولن تختلف شروط هذه المساهمات لو جاءت عن تلك التي يقدمها صندوق النقد الدولي التي تسيطر عليه الولايات المتحدة للدول العربية اليوم.
باختصار، إن واشنطن تريد تحويل الرساميل العربية الفائضة التي كان

من الممكن أن تستخدم للتنمية الاقليمية فعلا في إطار تعاون وتكامل عربي، لتحقيق التنمية الاسرائيلية على نطاق إقليمي، وتحويل اسرائيل إلى قطب اقتصادي وشريك معا للولايات المتحدة في المشرق والمغرب معا. وهذا هو الذي سيحصل بالتأكيد.

وسوف يعمل النظام الاقليمي الجديد الذي يتلهف لاقامته ساسة ومثقفون مغفلون على تهميش العالم العربي أكثر بكثير مما هو مهمش الآن. إذ سوف يتحول التراب العربي في إطار هذا النظام المقترح، ومن وراء الوعود والجزر الكثير المعروض، إلى معبر وطريق مفتوح لتحقيق التبادل والتعاون والتنمية المشتركة بين الاقطاب الاقليمية غير العربية والمرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة والغرب عامة، وبشكل خاص بين اسرائيل وتركيا. إن مؤتمر التنمية والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الغطاء الايديولوجي والسياسي لتحييد العرب، وإخراجهم نهائيا من اللعبة السياسية والاستراتيجية الشرق أوسطية، وقطع الطريق نهائيا على تطلعاتهم لبناء تكتل حضاري يعنى بالتنمية الاقليمية فعلا في مناطقهم. ولن يكون نتيجة ذلك مقايضة السياسة بالاقتصاد كما يتوهم البعض. فلن يجني العرب أي مكاسب اقتصادية من المشروع الجديد، بما في ذلك البلدان التيْ تريد أن تلعب دور الدول الرائدة والجسر في علمية التطبيع والادماج الاسرائيلية. إن ذلك سيكون من دون أي مقابل على الاطلاق.

والسبب في هذا ليس حقد الولايات المتحدة أو اسرائيل على العرب ولا رفض تقدمهم على الاطلاق. فلا تعمل السياسة بالعواطف ولا تتأثر بها. إن ذلك سيكون التكريس المنطقي والطبيعي لهزيمة العرب في معركة السلام، بعد هزيمتهم في معركة الحرب. ومن المستحيل أن يتقاسم المهزوم مع الغالب في المعركة ثمار

النصر. فقد كان من نتائج هزيمة العرب العسكرية القبول بفتح مفاوضات مع اسرائيل على شروطها. وسيكون من نتائج الهزيمة العربية في معركة السلام، تدفيع العرب تكاليف مرحلة ما بعد السلام وهي تكاليف إقامة النظام الاقليمي تحت الهيمنة الاسرائيلية ودفع تكاليف هذه الهيمنة المادية والمعنوية.

وعندما نقول الهزيمة في معركة السلام فذلك يعني أن العلاقات بين الدول لا تتحدد كما يعتقد الكثير من حكام العرب اليوم عن طريق تبويس اللحى وعفا الله عما مضى. فمصالح الدول لا تزول مع زوال هذا النزاع أو ذاك. وسياسات الدول الخارجية واستراتيجياتها تقوم جميعا ومن دون استثناء على السعي إلى تعظيم مرابحها من العلاقات الاقليمية والخارجية وتقليل خسائرها. وليس للسعي إلى تعظيم هذه المرابح حدود إلا احتمال اصطدامه بسعي الدول الأخرى للحفاظ على مصالحها هي أيضا وامتلاكها للقدرة على هذا الاحتفاظ. وقد كان من الممكن للدول العربية أن تحمي نفسها من الهزيمة المنكرة لو نجحت في التنسيق فيما بينها في بلورة مشروع السلام وبناء مرحلة ما بعد السلام، وقامت بتطوير عمل جامعتها العربية لمواجهة الوضع الذي ستتحرر فيه اسرائيل من عبء النزاع وتصبح فيه مقبولة في المنطقة في الوقت الذي تتمتع فيه بأعظم قدرة عسكرية، ولديها كل الفرص لاقامة تحالفات اقليمية ودولية تزيد من قوة موقفها في الشرق. والذي حصل هو العكس تماما. فقد انهار الصف العربي في معركة السلام أكثر مما كان منهارا في معركة المواجهة العسكرية.

إن ماكان مطروحا عبر عملية السلام هو تحديد نمط العلاقات داخل المنطقة بعد السلام ودور كل بلد وتكتل ومكانته وحقوقه وواجباته. وفي هذا المجال ليس من المبالغة القول أن الانهيار قد

وصل إلى درجة أصبح من الصعب أن نتحدث فيها بالفعل عن صف عربي أو عن سياسة أو استراتيجية عربية لمعركة السلام. إن العرب في هذه المعركة ليس لهم وجود على الاطلاق. فباستثناء العاملين في صفوف اسرائيل ولصالحها، يكاد العالم العربي يكون غائبا كليا عن تحديد مصيره في المرحلة المقبلة، بل عن فهم مايحدث له.

وليس سبب ذلك سذاجة السياسيين فحسب. فوراء هذه السذاجة تكمن مسألة سياسية كبرى وعميقة لم تحظ بما تستحقه من المناقشة والتأمل في الفكر السياسي العربي، أعني مسألة غياب الوعي بشيء إسمه المصلحة الوطنية ومصلحة الدولة، وبناء الحسابات جميعا على أساس مصلحة السلطات والقوى الحاكمة. فكل نظام يسعى إلى أن يضمن بقاءه في الوضع من خلال تأكيده على انضمامه للمسيرة وقبوله لعب اللعبة. إن الطبقة أو الطبقات السياسية العربية المتنفذة لا تختلف في هذا المجال عن الطبقات الاقتصادية الرئيسية من رجال الأعمال المرتبطين بالسوق العالمية. فكلهم يفكرون خارج أي إطار وطني شامل أو جماعي. إن المحرك الرئيسي هو تحقيق المصلحة الخاصة، في أسرع وقت وبأي وسيلة، وليس من المهم ما يمكن أن يجلبه مثل هذا العمل من خسائر أو كوارث على المجتمع أو على مستقبل الدولة والجماعة. وفي العمق ينبع هذا السلوك من واقع تاريخي هو أن الدول الحديثة في هذه المنطقة من العالم ليست تعبيرا عن تبلور أمة بالمعنى الحقيقي ولا لنشوء إرادة موحدة ووعي قومي جماعي. إن المصلحة الوطنية هي شعار يرفع في المناسبات، لكن واقع السلوك يتحدد من خلال المصلحة الخاصة وحدها، وعلى الأكثر من منظور مصلحة العشيرة أو العصبية الحاكمة.

إن واقع العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا كما أراد مؤتمر التنمية في الدار البيضاء أن يسمينا، مثله مثل أي وضع إقليمي آخر، يتحدد بالمصالح الكبرى للدول، ويرتبط تحقيق هذه المصالح بموازين القوى. فكل دولة، أعني التي تترجم إرادة أمة وجماعة، تبحث عن توسيع دائرة نفوذها ومرابحها حتى تدعم نظامها الداخلي وتستحوذ على قبول شعبها ورأيها العام بها وبسياساتها، وبالتالي أن تضمن الاستقرار. وهي من أجل ذلك تدعم نفسها عسكريا ودبلوماسيا، وتستخدم وسائل عديدة للضغط في هذا الاتجاه. وينطبق هذا على العلاقات بين الدول الصديقة والحليفة، ولو كان أشد في العلاقات بين الدول التي لا تحالف بينها. والدليل أن هناك تنافسا كبيرا بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة على الأسواق، بل بين بلدان أوربة الموحدة ذاتها. لكن إذا غاب وعي الدولة وحس المسؤولية الجماعية والتعبير عن إرادة أمة، لم تعد هناك لا مصالح عليا ولا سياسات ولا استراتيجيات ممكنة. بل إن البقاء في الحكم يصبح هو نفسه رهن التسليم للقوى الدولية الأخرى، والمساومة معها على المصالح الوطنية والقبول بتقاسم كل شيء بما في ذلك السلطة معها.

وبالنسبة لمنطقتنا، لم تتغير الوقائع والأهداف التاريخية والوطنية الكبرى كثيرا. فما كانت اسرائيل تسعى إلى تحقيقه بالوسائل العسكرية لا تزال مستمرة في السعي لتحقيقه بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وهو الاندماج في المنطقة، وضمان التفوق الاستراتيجي والعسكري، والحصول على جزء كبير من ثرواتها المادية، ومنع ظهور أي إرادة عربية جماعية أو استقلالية، وبث اليأس وانعدام الثقة بالثقافة والتاريخ والهوية العربية، وجعل المنطقة مفتوحة أمام الدول الغربية حتى تضمن عولمتها ونزع الطابع العربي الاسلامي الطاغي عنها، وتهميش العالم العربي في الساحة الدولية والحؤول دون تطوره

وتنميته الاقتصادية والعلمية والتقنية. وبالمقابل نحن وحدنا تغيرنا وغيرنا أهدافنا، فبعد تفكك حركاتنا الوطنية المحلية والقومية لم يعد لدينا مصالح ولا غايات ولا نظريات ولا رؤى إقليمية وتاريخية، ولم نعد نعرف ما نريد وما نطمح إلى تحقيقه الان وفي المستقبل. بل إن بعضنا يريد الاندماج باسرائيل صراحة. ولعل التخلي عن المشروع العربي الجماعي الماضي، والانسحاب من الجلد العربي الرقيق، انسحاب الأفعى من ثوبها القديم، والتنكر للذات هو الهدف الوحيد المشترك الذي يجمعنا. ومن الصعب أن يقود مثل هذا الهدف إلى بناء رؤية جديدة للمستقبل أو استراتيجية واضحة لخوض معركة السلام وما بعد السلام والخروج بثمرة تذكر منها.

ولعل أسطوانة السلام قد خدرت الكثير منا حتى نسينا نفسنا وأهدافنا ومصالحنا، وصرنا نغني للأهداف والتصورات والمشاريع الاسرائيلية كما لو كانت أهدافنا وتصوراتنا ومشاريعنا. وصار إنكارنا لأنفسنا وواقعنا ومطامحنا ومشاريعنا أكبر منا، كما لو كنا غرباء في منطقتنا وغريبين عن تاريخنا، ولم نكن في أي حقبة جماعة أو أمة أو شعبا أو حتى عصابة محلية. وأصبح القسم الأكبر من سياسيينا يعتقد بالفعل أن أهدافنا تتلخص جميعاً في الحصول على الخبز وضمان ملء البطون الفارغة. وأن مصدر الخبز اسرائيل وسبل الوصول إليه كامنة في التعاون معها والتسليم لقيادتها والاعتراف بسيادتها والتغني بعبقريتها والاطمئنان إلى صدق نواياها والتسبيح بحمدها وإبراز حرصها على مساعدتنا وإنقاذنا. لا يعبر هذا عن درجة الانحطاط التي وصل إليه الوعي السياسي العربي فحسب، ولكنه يؤكد أكثر من ذلك الانهيار التاريخي والعقلي لطبقة سياسية كاملة تجاوزتها الأحداث تماما ولم تعد تدرك شيئا مما يدور من حولها.

التحدي الرئيسي للعرب:

شرق اوسط عربي أم اسرائيلي

بالرغم من أن شيئا لم يتغير بالنسبة للمعادلات والتوازنات الكبرى الدولية والاقليمية، فمما لا شك فيه أن السنة الميلادية الجديدة 1995 قد بدأت بالنسبة للعالم العربي بالكثير من العلائم والاشارات التي تبشر بإمكانية عودة العرب إلى الذات بعد سنوات طويلة من التنكر للنفس، والتسليم بالواقع، والاستسلام لعواطف الضغينة المدمرة والعداوة والجفاء. ومن هذه العلائم والاشارات التي تنعش القلب العربي والذاكرة معا، ما بدأت الصحافة العربية التي بدت لفترة سابقة مسحورة بالميركنتيلية الشرق أوسطية الجديدة، تنشره من مقالات وتعليقات وتحليلات جدية حول المشاكل الفعلية التي تطرحها التسوية السلمية على عالم عربي فاقد للوعي وللارادة، وما تشير إليه من مخاطر توقيع اتفاقات ثنائية غير متوازنة تفتح الطريق مباشرة نحو النزاعات الداخلية وتهدد بأن تنقل الحرب من الجبهة الخارجية إلى الجبهات الأهلية.

ومن هذه العلائم والاشارات ما يمكن أن نطلق عليه اليوم بحق هزيمة مشروع السوق الأوسطية كما طرحته اسرائيل وأرادت تحقيقه، وذلك قبل أن يمضي شهرين على انعقاد مؤتمر التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ديسمبر تشرين الثاني في مدينة الدار البيضاء المغربية. فباستثناء مجموعة قليلة من المحسوبين مباشرة على التيارات اليمنية المتطرفة، أعني الداعية إلى التسليم من

دون قيد أو شرط للولايات المتحدة والتحالف الغربي، لم يعد هناك كاتب أو مفكر أو سياسي جدي لم يبد تحفظاته على مثل هذا المشروع الذي يقصد منه وضع بديل للمشروع الذي أطلقنا عليه اسم الخيار العربي، والذي يقوم على السعي إلى بناء فضاء التعاون الاقتصادي والسياسي والامني بين الأقطار العربية نفسها كشرط ضروري لاقامة حوار وتعاون مثمر وناجع مع بقية الدول الشرق أوسطية مثل تركيا واسرائيل وايران وغيرها من الدول الاقليمية. فكل طرح لمشروع الشرق أوسطية بمثابة بديل للخيار العربي أو محاولة لتدميره لا يمكن أن يقود إلا إلى تقديم الأقطار العربية الصغيرة والضعيفة بالمقارنة مع جميع جيزانها، على طبق من فضة لكل طامع في التهامها.

ومن هذه العلائم كذلك ما أبدته التيارات الوطنية الفلسطينية حتى الآن، وعلى اختلاف توجهاتها العقائدية من إرادة قوية في تجنب الحرب الأهلية، والاستمرار في توجيه كل البنادق نحو الاحتلال. ومنها أيضا ما عبرت عنه بعض الدول العربية المعنية، وفي مقدمتها سورية من صلابة سياسية، وقدرة على مقاومة الضغوط الدولية لتوقيع اتفاقيات مجحفة بالحقوق العربية، واستمرارها في الدفاع عن مفهوم متوازن للسلام يضمن الحد الأدنى من تكافؤ المصالح والمعاملة بالمثل واحترام الأمة العربية.

ومن هذه العلائم أخيرا، وأهمها المبادرة القوية التي أرادت الدول العربية الثلاث الرئيسية أن تختم بها السنة الميلادية الفائتة 1994، أعني قمة الاسكندرية، وما نتج عنها من دعوة صريحة لتنقية الاجواء العربية، والسعي الجدي لتجاوز الانقسامات التي سببتها حرب الخليج، والعودة إلى العمل العربي المشترك والتأكيد على أهميته وضرورة الأخذ بمبادئه كمنطلق للخروج من أزمة التدهور

الشامل وانعدام الوزن التي ضربت العالم العربي في الأعوام القليلة الماضية.

بالتأكيد، لا يمكن لعناصر التطور الايجابي هذه أن تخفي عن أعيننا التطورات السلبية المقابلة، وفي طليعتها ما يتهدد الحكم الذاتي الفلسطيني من الفوضى والاضطراب إذا استمرت اسرائيل في اصرارها على مقاومة مطامح الشعب العربي الفلسطيني الطبيعية في ممارسة حقه في تقرير المصير ووضعت العوائق أمام محاولاته لتحويل الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة، وإذا تابعت سياستها العدوانية في تغذية الحرب الأهلية وتمهيد الأرض لهضم الضفة الغربية تحت راية السلام وبمباركة رعاة السلام. ولا يمكننا أن نتجاهل كذلك ماينطوي عليه استمرار الحصار للعراق وليبيا والسوادان ـ بصرف النظر عن موقفنا من السياسة الداخلية لهذه الدول العربية ـ من مخاطر على مستقبل هذه الشعوب العربية، ومن ورائها على استقرار المنطقة نفسها على المدى المتوسط والبعيد. كما لا يمكن لنا أن نتجاهل كذلك ما يعنيه استمرار الحرب الداخلية في الجزائر الشقيقة من تراكم للمآسي الأهلية أولا والعواقب السلبية على أمن ومستقبل المغرب العربي برمته. وأخيرا لا نستطيع كذلك أن ننسى أنه بالرغم من بصيص النور والأمل الذي ظهر مع مطلع عام 1995، فإن العجز المتراكم عن تلبية احتياجات الرد المناسب والمتوازن على تحديات الوضع الراهن من الضخامة والقوة بحيث يستطيع في أي لحظة أن يثبط همم أكبر المتفائلين، ويقضي على بصيص الأمل والتفاؤل هذا في المهد. كيف نستطيع إذن، ونحن نبدأ هذا العام الجديد، أن نعمل بأقصى ما نستطيع على تحييد هذا المتراكم السلبي الضخم، وأن نبني على عنصر الوعي والصحو الايجابي الوليد، ونثمره، وننطلق منه لتعزيز قدراتنا على مواجهة

المستقبل؟ وما هي السبل التي تجعلنا نضمن السير قدما إلى الأمام على هذا الطريق الصحيح، ونحمي أنفسنا من احتمال الانتكاس والعودة إلى الأجواء والظروف التي دفعتنا إلى الاقتتال والتفكك ثم إلى انهيار مواقعنا الخارجية والداخلية على السواء حتى صار علينا في جميع المناطق تقريبا أن نواجه حربين متوازيتين معا: الحرب الخارجية التي تشن الآن علينا باسم السلام، وأهدافها السيطرة على مواردنا وأسواقنا وقدراتنا الذاتية، والحرب الداخلية التي نشنها نحن على أنفسنا، أحيانا باسم هذا السلام نفسه، أو مدفوعين بوعود وأوهام السلام؟

الجواب هو في تعزيز عناصر الصحوة الايجابية ودعمها وتعميقها. وهو ما توصل إليه بيان قمة الاسكندرية عندما أكد على ضرورة تقديم الدعم السريع للشعب الفلسطيني في مواجهته لمخططات الاستتباع والتهديد الاسرائيلي ببث الفوضى والحرب الأهلية، والوقوف إلى جانب سورية في صراعها العادل من أجل تسوية متوازنة وضد مفهوم إملاء الشروط الاسرائيلية، وبناء نواة عربية للعمل العربي المشترك لإعادة الحياة إلى المؤسسات والمصالح العربية المهجورة.

ومن المؤكد أن من بين جميع هذه المواقف، تشكل الخطوة الأخيرة أهم بادرة جديدة يمكن البناء عليها لتغيير المناخ السائد اليوم في العالم العربي ووقف نزيف الدم ومنع الانتكاس إلى الحالة التي قادت إلى تفكك الجبهة العربية. وتدعيم هذه المبادرة وتحويلها من رد فعل ظرفي على تحديات وضغوطات مشتركة، إلى لبنة في صرح بناء جديد يعزز الوضع العربي الآن وفي المستقبل، يحتاجان إلى مراجعة جدية ومتأنية لبعض المسائل الكبيرة التي تعترض تطوير العمل العربي نفسه وتهدد الأسس التي قام وينبغي أن يقوم عليها.

المسألة الأولى: بلورة رؤية واضحة للوضع الراهن والمشاكل الرئيسية المطروحة على المعالجة والحل. أقول هذا لأنه إذا لم تكن لدينا رؤية واضحة يصعب علينا أن نحدد أهدافا مشتركة، وبالتالي أن نشرع في أي بناء أو جهد مثمر. ولأننا، ونحن نعيش تحت هيمنة حقيقية للدول الصناعية الكبرى التي تحتل أفقنا ومخيلتنا، نتعرض باستمرار لعملية تشوش منظم لرؤيتنا لحقيقة أوضاعنا. فنحن غالبا ما نميل تحت تأثير هذه الهيمنة إلى أن نتبنى مشاكل غيرنا، كما نميل إلى الخلط بين الأسباب الفعلية للمشاكل التي تواجهنا وانعكاساتها أو نتائجها الجانبية. وفي الحالة الأولى ننقل الحرب إلى أرضنا، ونحارب عدواً غير عدونا، ونحول المعركة الخارجية إلى معارك داخلية لا تنتهي ولا يمكن أن تنتهي قبل أن يُنتهى منا، وفي الحالة الثانية نزيد في تأجيج المشاكل وتفاقمها بدل أن نتقدم في حلها. فالرؤية الواضحة هي التي تسمح لنا بتوجيه جهودنا وطاقاتنا المحدودة جدا، المادية والانسانية، أعني المعنوية، في الطريق الصحيح. ورهاننا كله في المنافسة الدولية التي نفتقر فيها إلى العديد من شروط المنافسة المتكافئة، يقوم بالضبط على قدرتنا على الترشيد الأقصى لهذه الطاقات وتثميرها أو بذلها في المكان الصحيح.

ولو تأملنا بعمق في أوضاعنا لما وجدناها تختلف كثيرا عن أوضاع جميع البلاد الفقيرة والنامية: إنها مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو بالأحرى انعدام فرص التنمية المستمرة والثابتة، ومشاكل الأمن والاستقرار الخارجي والداخلي، ومشاكل التربية الانسانية والتغلب على عوامل الاحباط والأنانية والفردية، أي مشاكل بناء روح التضامن والأخوة والعدالة والمسؤولية الجماعية في مجتمعاتنا.

بالتأكيد تأخذ هذه المشاكل مظهرا خاصا، أي لها خصوصية،

في كل قطر ومجتمع. فما تطرحه التنمية المستمرة والحيوية في بلد مثل بلدان الخليج من المشاكل والصعوبات يختلف كثيرا عما تطرحه من مشاكل في بلدان عربية أخرى. والتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الأمن الداخلي أو الخارجي لدولة خليجية يمكن أن تختلف عن تلك التي يتعرض لها أمن دول عربية أخرى. كما أن أسس التربية ومتطلباتها قد تتبدل من قطر إلى آخر. وإدراك هذه الخصوصيات التي تتعلق بظروف كل قطر وأوضاعه وتركيبته الاقتصادية والاجتماعية، يشكل شرطا أساسيا لادراك طبيعة المصالح الوطنية الخاصة وحدود ما هو مصالح حيوية منها وما هو مصالح ثانوية يمكن النقاش فيها أو التنازل عنها لقاء تنازلات مقابلة من أطراف أخرى. لكن مهما كان الأمر ليس من الممكن حصول أي تقدم من دون أن تنجح النخب العربية الوطنية، الحاكمة وغير الحاكمة، في إدراك مصالحها الحقيقية الوطنية، وتعيين المشاكل التي تواجهها، وتحديد الأهداف التي تريد تحقيقها أو تعتقد أن تحقيقها يتماشى مع ضمان هذه المصالح الأساسية.

المسألة الثانية: هو أن ندرك أنه إذا كانت مشاكل الدول خاصة بالضرورة، أو ذات خصوصية نابعة من خصوصية تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، فإن ايجاد الحلول العملية لها يتطلب أكثر فأكثر الارتفاع إلى مستوى النظرة الاقليمية.

هناك بالتأكيد مشاكل بسيطة لا يمكن حلها إلا في إطار الجماعات المحلية، البلدية أو الجهوية. وهناك مشاكل يحتاج حلها إلى تدخل الدولة الوطنية. لكن هناك مسائل لا حل لها إطلاقاً من دون الارتفاع بعملية التنسيق والتخطيط والاستثمار إلى مستوى الحياة الإقليمية. وقد كان هذا يبدو للعديد من المواطنين العرب الذين أحبطت آمالهم عن حق الحركات القومية العربية، نوعا من الدعاية

العقائدية النابعة من التمسك بقيم قومية معروفة، وكان يبدو لبعضهم الآخر تغطية للطمع في تقاسم الثروة لبعض الدول أو تأميمها. لكن منذ أن بدأت عملية السلام العربية الاسرائيلية، سيطر الطرح الإقليمي بقوة على الطرح القطري، وأصبح الجميع، بما في ذلك أعداء القومية العربية السابقين، يدركون أنه لم يعد من الممكن لأي دولة، بما في ذلك الدول الصناعية الكبرى، توفير شروط استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق معايير تقدم الحضارة العالمية، من دون توسيع دائرة الاستثمار والتعاون الاقليمي.

لقد حسم التاريخ أمر الخيار بين التنمية القطرية والتنمية الاقليمية نظريا في العالم العربي، بعد أن حسمها عمليا في أمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا. فلم يعد هناك مجال لزيادة النقاش فيها. إن المسألة المطروحة اليوم هي الاختيار بين إطارين ممكنين للعمل الاقليمي. الأول هو ما اصطلح على تسميته باسم السوق الشرق أوسطية، ونحن نطلق عليه اسم الخيار الاسرائيلي الغربي، لأنه يعبر بالضبط عن رؤية اسرائيل لطبيعة هذا العمل الاقليمي وحدوده ومضمونه، كما وصفه شمعون بيريس صاحب المشروع في مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد باسم التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية العام الماضي. والعنصر الأساسي الأول في هذا المشروع هو إعادة تركيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من وراء التمايزات والقرابات الثقافية أو الدينية، بما يسمح بدخول اسرائيل وتركيا وغيرهما كأعضاء كاملي العضوية في نادي المنطقة، وإلغاء أي نوع من أنواع التكتلات الأخرى ذات المرجعية الثقافية أو الحضارية. أما العنصر الثاني فهو يتعلق بمضمون هذا المشروع كما تصوره بيريس القائل بالجمع بين اليد العاملة المصرية والتقنية والذكاء الاسرائيليين والنفط الخليجي. ويكفي هذا التصور الاسرائيلي المسبق لتوضيح

نوعية العلاقات التي يفترض بهذا المشروع أن يقيمها بين الأقطار الشرق أوسطية، والتي يحتفظ بها للعرب جميعا. فماذا يفعل الاسرائيليون بالأيدي العاملة العربية المؤهلة، وما هو دور الدول العربية التي لا تملك ثروات نفطية، بل ما هو دور شعوب الخليج نفسها إذا كان المطلوب فقط نفطها ومالها؟

إن هذا التصور لا يعبر عن مصالح مشتركة بالفعل بقدر ما يهدف إلى تكريس نمط من العلاقات هو نفسه النمط الذي حكم العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في العقود الثلاث الماضية، والذي أطلق عليه الباحثون اسم نمط الاستعمار الحديث. ولو كان هناك حد أدنى من الوعي الأخلاقي واحترام الآخر، لما استمر الاسرائيليون في ترداد مثل هذا الشعار أو هذه الصيغة التي تكرس العرب نهائيا للعب دور الممول بالأيدي العاملة الرخيصة وغير المؤهلة، وبالمواد الأولية، وتترك للاسرائيلي مهمة احتكار المعرفة والعلوم والقدرات التكنولوجية. خاصة وأن التقدم الحضاري يجعل من التأهيل المهني الشرط الأساسي للتنمية نفسها. فلم يعد لليد العاملة غير المؤهلة أي قيمة تذكر، حتى في اقتصاد البلاد النامية.

أما الخيار الثاني فهو الذي أسميه الخيار العربي. ولا نعني بالخيار العربي ما كان يسميه القوميون بالوحدة العربية ولا نقصد منه كذلك جعل التعاون بين الدول العربية بديلا لكل أشكال التعاون الأخرى مع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل عندما يتحقق السلام العادل والشامل معها. إن للخيار العربي شقين أساسيين. الأول إعادة بناء البيت العربي المهدم. فالعرب وإن لم يكونوا بالضرورة محور الشرق الأوسط والقوة الرئيسية الاستراتيجية فيه، فهم مجموعة كبيرة من الدول التي تربط فيما بينها مصالح خاصة ومشتركة عديدة. فللدول العربية، مصالح مشتركة في ما يتعلق بالتنمية الثقافية واللغوية

التي لا يمكن أن تتحقق من دون تعاون خاص بين الدول العربية. ولها مصالح استراتيجية مشتركة تنبع من حقيقة أنها تشكل جميعا دولا ضعيفة وغير قادرة كل على حدة على موازنة القوى الأخرى ذات القدرات الاستراتيجية والصناعية الكبيرة، مثل اسرائيل أو تركيا. ولها مصالح اقتصادية مشتركة، لأنها تتمتع بدرجات متساوية نسبيا من حيث النمو، ولا يهدد التعاون فيما بينها بسيطرة بعضها سيطرة مطلقة أو بالقضاء على أمل التطور والتنمية لدى بعضها الأخر. أما الشق الثاني فهو تنظيم التعاون بين البيت العربي والبيوت الشرق أوسطية الأخرى على أسس جديدة تقطع نهائيا مع علاقات التبعية والهيمنة والحرب والابتزاز الامني وغير الأمني، والاحتلال واستعمار أرض الآخرين، وتبني أسس التعاون المتكافيء والمفيد للجميع وليس لطرف واحد. فتعاون الاقطار العربية الضعيفة فيما بينها هو الشرط الوحيد الذي يمكنها من إقامة علاقات متكافئة أو شبه متكافئة مع بلدان الشرق الأوسط غير العربية. وهذا التعاون الأول لا يضمن للبلدان العربية الحفاظ على هويتها فحسب ولكنه يكفل لها أن لا تصبح لقما صغيرة سائغة للقوى الأخرى المتفوقة عليها. وهذا يعني أن هذا التعاون هو الذي يجعل من التعاون الثاني مع تركيا واسرائيل مثمرا بالنسبة لها.

فالخيار العربي يقبل بالخيار الشرق أوسطي ويسمح له بالحياة بقدر ما يخلق بالنسبة للبدان العربية نوعا من الحماية الذاتية ضد الهضم والاستعياب والاحتواء من قبل البلدان الأقوى. وبالعكس يقوم الخيار الشرق أوسطي منذ البداية على حل الرابطة العربية، ويهدد بتعريض البلدان العربية الضعيفة منذ البداية للسيطرة الكاسحة للدول الصناعية الاقليمية، أي يسعى إلى تمديد الأوضاع الراهنة والحفاظ عليها بوسائل جديدة أخرى.

هناك بالطبع الجناح الكمبرادوري والميركنتيلي من الرأسمالية العربية الذي لا يهمه إلا الوصول وبأسرع وقت إلى مراكمة الثروات الناجمة عن التجارة مع الخارج، ولا ينظر إلى نتائج هذا الانفتاح على مستقبل الاقتصاد الوطني ككل ومستقبل تطور فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يشيع أنه لا مجال للخوف من المنافسة الاسرائيلية وغيرها، وأن لديه العبقرية اللازمة لمواجهة كل الأخطار. فهو كفارس القرون الوسطى أو كدون كيشوت الذي لا يزال يعتقد أن أمر المنافسة مرتبط بالمهارة الشخصية وبحنكة التاجر المشرقي وذكائه وفطنته وقدرته على التلاعب بخصمه ومنافسيه. والحال أن مصير البلدان الاقتصادي لا يتحدد اليوم بذكاء ومهارة تجارها، ولكن بصلابة وتماسك مؤسساتها الاقتصادية والمالية والانتاجية. فمعظم الأقطار العربية إن لم نقل جميعها لا تملك أية بنية مصرفية حقيقية، والقسم الأكبر منها ليس لديه أي نسيج صناعي أو زراعي حي، ومعظم شركاتها تنخرها البيرقراطية وهي قائمة على دعم الدولة، كما يفتقر أغلبها إلى منظومات تعليمية تتلاءم مع الحاجات الفعلية لتأهيل اليد العاملة والأفراد لدخول الدورة المهنية والانتاجية، وهي في معظمها منظومات عتيقة في برامجها ووسائلها ومناهجها، لا قيمة حقيقية لها من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المسألة الثالثة: فهي تقويم منهج العمل العربي على جميع المستويات الفردية والقطرية والاقليمية. والمقصود أن علينا أن نتجاوز نهائيا منطق الشعارات التقليدي، وأن ندخل في منطق الجدية ووضع الأسس الثابتة لتحقيق الخيارات التي نأخذ بها. وهذا يعني أن ندرك أنه لا قيمة لأي خيار ولأي قرار ما لم يوجد إلى جانبه آلية تنفيذه، أعني ما لم ترصد لتنفيذه الأموال الضرورية، وتقام

المؤسسات المناسبة، ويتم الاشراف والمتابعة المسؤولة والمنتظمة. إن عملنا العربي بقي حتى الآن يتراوح بين ما يمكن أن نطلق عليه أسلوب عمل الهواة، أي الذي لا يتسم بأي انتظام ولا يخضع لأي محاسبة وتقييم، وبين أسلوب العمل السحري الذي يعتقد صاحبه أن رسم صورة المشروع أو الهجس بالقرار يعني تلقائيا تحقيقه، أي يعفي من مهمة الاجتهاد لايجاد وسائل تحقيقه.

لقد تعود الرأي العام العربي على مشهد الاجتماعات العربية، الوطنية والاقليمية، التي تتخد فيها القرارات وتتراكم الشعارات والتمنيات، من دون أن يتبعها أية مبادرة عملية، بل أية مساءلة فعلية، لا فيما يتعلق بواقعية القرارات نفسها، ولا فيما يتعلق بما تم تنفيذه منها فيما بعد. وبدل أن تقوم الصحافة ووسائل الاعلام بالمساعدة على رفع درجة الشعور بالمسؤولية في أوساط النخبة والرأي العام، تجعل من التطبيل لأي شعار وأي قرار وسيلة لسيادة مناخ من الجهل والأمية والاستقالة المعنوية الشاملة التي تمنع المجتمعات من تنمية أي حس بالمحاسبة الذاتية، وبالتالي من أي تفكير نقدي في ممارستها العملية والمشاكل التي تطرحها ومستقبلها.

والمسألة الرابعة: هي تجديد أسس العمل العربي المشترك. وهو الأمر الذي تطرحه أو الذي طرحته على نفسها بصراحة قمة الاسكندرية العربية الثلاثية. فلا يمكن الأمل ببناء صرح جديد فعلا على أسس بالية أثبتت فشلها. وكل عودة إلى أسطوانة إحياء الجامعة العربية لن يقدم شيئا إذا لم يكن هناك نية جدية في التطوير الجذري لها وتغيير قواعد العمل والنظم التي تحكم قراراتها وسبل تنفيذها وضمان استقلالها وتحديد صلاحياتها. إن تجديد هذه الأسس يعني بناء التعاون على أسس جديدة أيضا أوّلها المصالح المتبادلة والاستثمارات المشتركة والمشاريع البناءة التي تنعكس فوائدها

بالتساوي على الجميع بدل ما كان يقوم عليه من شعارات عاطفية ومراهنات ضعيفة على مراعاة الخواطر أو العلاقات الزبائنية في أشكالها وتجسداتها المختلفة. وهو يعني أيضا أن ينطلق هذا العمل من الاعتراف المبدئي بالسيادة الوطنية على الموارد المحلية وبأولوية المصالح الوطنية كقاعدة لتطوير المصالح المشتركة الاقليمية. ويتطلب هذا من الأطراف المختلفة أن تتبين هي نفسها حقيقة مصالحها الوطنية أولا، وما تنشده من تعاونها ثانيا، وما تستطيع أن تقدمه لخدمة العمل المشترك ثالثا. فليس من الخطأ ولا من غير الأخلاقي أن تعلن الدولة عن مصالحها كما تراها هي، وأن تدافع عنها، وتناقش فيها، ولكن الخطأ هو أن تجهل هذه المصالح، أو لا تعرف كيف تدافع عنها، أو ترفض النظر بالمنطق نفسه إلى المصالح الوطنية والحيوية للأطراف الأخرى التي تربطها بها علاقات جوار أو تريد أن تبني معها علاقات متميزة.

باختصار، إن مستقبل الخطوة الهامة التي خطتها الدول العربية الثلاث في الاسكندرية متوقف على قوة إدراكها لترابط مصالحها الحقيقية والعليا من جهة، وعلى صحة تجسيد هذا الترابط في مؤسسات ناجعة وفعالة قادرة على توحيد الجهود المتعددة والموازنة فيما بين المصالح المتباينة وايجاد وسائل معالجتها النظامية من جهة ثانية. إن أكثر ما أضر بالعمل العربي المشترك، وما قاد إلى إجهاضه في المرحلة السابقة على حرب الخليج، هو أن الأطراف العربية لم تكن تدرك عمق مصالحها الوطنية ذاتها، ولا تعمل بشكل جدي على بناء الآليات التي تساعد على التسوية السلمية فيما بينها، وتوفير الامكانيات، كما هو الحال في التجربة الأوروبية، من أجل تعويض البلدان عن الخسائر المحتملة في هذا الميدان أو ذاك. لكن الأخطر من ذلك ما كان يبدو على الدول من افتقار للايمان الفعلي والعميق

بجدوى العمل المشترك. فقد كان من الطبيعي والعادي أن تتبع الدولة العضو في جامعة الدول العربية هواها، وتضرب عرض الحائط بمباديء الأخوة والعروبة التي ترفعها، إلى أن تقع في أزمة أو تنهال عليها سهام خصومها، فتكتشف قواعد التعاون والدفاع المشترك وتطالب بتشغيل مباديء الدعم والتضامن المفقودة.

إن ما ينتظره العرب من الذين أخذوا المبادرة لاعادة فتح الحوار الفعلي بين الأطراف العربية على أمل تجديد العمل العربي المشترك في مواجهة المشاكل العالقة، العربية والاقليمية، هو اتخاذ المبادرات العملية التي تقنع الرأي العام بأن أساليب العمل الماضي السطحية والدعائية لم تعد هي السارية، وأنه من الممكن البدء على أسس جديدة وواضحة، عقلانية وواقعية، والوصول إلى انجازات عينية وملموسة. وهذا يستدعي منذ الان تقديم اقتراحات بناءة وجدية واقتراح مشاريع عملية والقيام بالتزامات فعلية. ولا بأس أن نذكر بأن التقاء المصالح هو الذي يدفع إلى تكوين الأحلاف. وإذا كان هذا الالتقاء طويل المدى، وتوفرت له القواعد والمؤسسات الفعالة والقوية، فإن الأحلاف والتجمعات التنسيقية يمكن أن تتحول إلى روابط ثابتة مثل التجمعات الاقليمية الاقتصادية أو الدفاعية أو الاتحادات. وعلينا وحدنا يتوقف مستقبل العلاقات الدولية في منطقتنا، أي في الواقع مستقبلنا. فهل يكون عام 1995 عام خروج العرب الصعب من صدمة حرب الخليج الكارثية، وإقامة أسس البناء العربي الجديد، أم تبقى المبادرة الجدية الأولى التي افتتحته محاولة متعثرة للصمود في وجه الموجة العاتية لعواصف السوق الشرق أوسطية. هذا هو مضمون التحدي الأول للعرب جميعا في مطلع عام 1995.

وراء التوقيع على حظر الأسلحة النووية

هل هناك مفهوم عربي للأمن الاقليمي؟

لم يعد هناك أحد يستطيع أن يتجاهل واقع ما وصلت إليه المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط ولا أن يتجاهل حجم التدهور الذي أصاب العلاقات بين الدول والمناخ الذي يسود في المنطقة في الأشهر الأخيرة بعد حقبة قصيرة من التفاؤل العام الذي ساهم في خلقه اعتقاد الجميع، بصرف النظر عن مواقع هؤلاء وأولئك، بالمنافع المباشرة لعملية السلام. ووقف عملية التدهور هذه ومعالجة أجواء التوتر التي أصبحت تسم، منذ الحرب الخليجية، العلاقات بين دول تدور جميعا في الفلك الأمريكي، وفيما وراء ذاك إلى إعادة إطلاق عملية السلام، كان الهدف الرئيسي من الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة، إلى المنطقة.

ليست المسألة التي تهمنا في هذا المجال معرفة ما إذا كان كريستوفر سوف ينجح أم لن ينجح في الوصول إلى هدفه، ولكن ما يهمنا هو كيف فهمنا نحن العرب حقيقة الأسباب التي أوصلت علمية السلام العربية الاسرائيلية إلى وضعها الراهن، ثم وهو الأهم، الشروط التي تتيح لنا التعاون من أجل أن لا تكون إعادة إطلاق هذه العملية من جديد على حسابنا ولقاء تنازلات كبيرة مطلوبة منا فحسب. فالعرب لا يرفضون من حيث المبدأ ولا ينبغي أن يرفضوا التعاون مع أي دولة أو قوة محلية أو عالمية من أجل الوصول إلى

السلام العادل والشامل الذي ارتضوه لبلدانهم منذ اللحظة التي قبلوا فيها الدخول في مفاوضات مدريد. لكن لن يكون لمثل هذا التعاون قيمة أو نتيجة، وربما قادهم إلى المزيد من تدهور الأوضاع الاقليمية، وبالتالي الوطنية الداخلية، إذا لم ينجحوا منذ الآن في إعادة التوازن إلى عملية أصبحت تحدد، شاؤوا أم أبوا، مستقبلهم ومصيرهم لعقود عديدة قادمة.

وإذا كان الصراع يتمحور اليوم حول مسألة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية، فإن الموضوع يتجاوز هذه المسألة ليطرح مسألة الأمن الوطني والإقليمي برمتها، وتصور اسرائيل والولايات المتحدة لهذا الأمن، بل أكثر من ذلك مفهوم وصيغة السلام الشرق أوسطي نفسه. فالأمن قضية أساسية وجوهرية بالنسبة لأي دولة. بيد أنه من غير الممكن عرضها بالأسلوب السليم وايجاد الحل المقبول والمناسب لها، سواء أتعلق الأمر بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الذرية أم بغيرها، من دون طرح ومعالجة المبادئ التي توجه المفاوضات، وإطارها العام، والذي قاد إلى المأزق الذي وصلت إليه، في مسألة الأمن كما في العديد من المسائل الأخرى.

لقد أصبح من الواضح أكثر فأكثر للمراقبين العرب والدوليين معا، أن العلة الأصلية التي قادت مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية إلى حافة الانهيار كامنة في مفهوم السلام نفسه، بصرف النظر عن المبادئ التي أخرج فيها. وقد قام هذا المفهوم، في مؤتمر مدريد، وفي جميع المساعي التي سبقت مدريد، على فكرة كانت ترددها اسرائيل ومعها جميع حلفائها، مفادها أن الموضوع الأساسي للسلام في الشرق الأوسط هو ضمان أمن اسرائيل المهدد من قبل الدول العربية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل وتحلم بإزالتها من الوجود. أما الانسحاب من الأراضي فهو قضية مرتبطة بالأولى

وليست سببا لها. ومادام العرب هم الذين يهددون اسرائيل فعليهم تقع مسؤولية تطمين اسرائيل والمبادرة باتخاذ اجراءات تدعيم الثقة بهم، سواء عن طريق حل جبهتهم العربية والتخلي عن مبدأ التنسيق والتضامن العربي أو عن طريق إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وفتح علاقات اقتصادية ودبلوماسية معها، على الأقل من قبل الدول العربية التي ليست معنية مباشرة بالاحتلال.

وقد قبل العرب في المرحلة الأولى بأن يرتبط مفهوم السلام الاقليمي بمفهوم الأمن الاسرائيلي. وأصبح الأمر في نظر رعاة السلام، والأمريكيين منهم بشكل خاص، هو الجواب على سؤال كيف يمكن للسلام أن يضمن الأمن لاسرائيل. وهذا لا يعني فقط أن اسرائيل هي التي تقرر حجم التنازلات التي تقدمها كثمن للدولة العربية التي تتخلى عن بعض سيادتها حفظا لأمن اسرائيل وحرصا على تعزيز ثقتها، ولكن أكثر من ذلك أن أمن الدول العربية ليس موضوعا للنقاش فهو تابع للمسألة الأولى التي هي أمن اسرائيل. وهذا هو الذي يفسر عروض الولايات المتحدة العجيبة في مفاوضاتها مع الأطراف العربية. ففي كل مرة تصطدم مواقف اسرائيل ومطالبها في هذا المجال بمعارضة عربية، تسعى واشنطن إلى تجاوزها عن طريق مقايضة تنازل العرب عن شروطهم الأمنية بمساعدات اقتصادية ومالية. فكل الحقوق العربية، بما فيها الأرض المحتلة، عرضة للمفاوضة والنقاش والجدال والتضييق بما يتناسب وتأمين الهدف الأساسي للسلام.

وشيئا فشيئا أصبحنا نفهم أن ما هو مجال للأخذ والرد ليس الأرض المحتلة فقط، ولكن حدود السيادة الوطنية للدول العربية، بقدر ما يمكن لهذه السيادة أن ترتبط بالأمن الاسرائيلي. من هنا اعتقدت اسرائيل أن من الطبيعي والمقبول أن تستمر في تطوير

ترسانتها العسكرية من العتاد التقليدي وعتاد الدمار الشامل معا، مع الالحاح على ضرورة توقيع الدول العربية على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة الذرية، بل على ضرورة تقليص حجم التسلح التقليدي وتقليص عدد القوات في الدول العربية المجاورة. وصار من الطبيعي والمقبول أيضا في نظر رعاة السلام أن تطالب اسرائيل بإجراءات أمنية تقوم بها الدول العربية داخل أراضيها لضمان أمن اسرائيل من نقاط مراقبة وغيرها من دون أن يكون لها أي مقابل في الجهة الاسرائيلية الأخرى. فالثابت هو الأمن الاسرائيلي والمتغير هو، في ما وراء الأرض والاقتصاد والثقافة، الأمن العربي الوطني والاقليمي. وتصبح المسألة أصعب بل مستحيلة الحل إذا عرفنا مفهوم الأمن الاسرائيلي نفسه، كما تصوغه الدولة الاسرائيلية وتعبر عنه كل يوم في قصفها للمواقع اللبنانية، وكما صاغه لها أو قبل به مسؤولوا الادارة الأمريكية أو القسم الحاكم منهم. فهو يعني أخذ كل الاجراءات ومراكمة كل أنواع الأسلحة والتقنيات كي يكون بمقدور اسرائيل منفردة هزيمة الدول العربية مجتمعة. وهذا يعني بالتحليل المنطقي والسياسي أنه لا أمن لاسرائيل إلا مع انعدام الأمن في أي بلد عربي. وهذا يعني أيضا أن أي تصرف لدولة عربية ينم عن أنها غير مكترثة بقوة اسرائيل أو غير خائفة منها، سوف يفسر من قبل اسرائيل بأنه تعبير عن حالة من ضعف المصداقية التفوقية، ويستدعي لا محالة تذكير هذه الدولة بموقعها، حتى لو كان ذلك عن طريق القوة. إن أمن اسرائيل بالمفهوم الراهن يعني التسليم لها بحق خاص في ردع الدول العربية الدائم والمستمر كطريق لتأمين تفوق اسرائيل وتأكيد مصداقية هذا التفوق باستمرار.

إن أخطر ما في هذا الموقف ليس التنازلات فقط، بل التسليم بمبدأ القبول بمعاملة خاصة في موضوع الأمن للدولة الاسرائيلية.

وتعني هذه المعاملة الخاصة أن اسرائيل ليست دولة كالدول الأخرى، ولكنها دولة استثنائية، وعندما نقول استثنائية، فهذا يعني أيضا أن لها أفضلية، وأن علينا أن نعاملها من هذا المنطلق، ولا نطلب منها أن تتقيد بالقوانين والقواعد العامة التي تُطلب من جميع الدول الأخرى. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن اسرائيل فوق القانون ويجب أن نقبل منها القيام بتصرفات لا تتطابق مع هذا القانون.

لايقول الاسرائيليون بالتأكيد أنهم فوق القانون بكلام واضح، ولكنهم يقولون أن لهم أوضاعاً استثنائية تدفعهم لعدم احترام القانون، أو للاعتقاد بأن القانون الدولي الذي ينطبق على جميع الدول لا يمكن أن ينطبق عليهم. فهم محاطون بدول عربية عديدة معادية لهم، وسوف تبقى في نظرهم معادية لهم طالما لم تقبل بتفوقهم الاستراتيجي والعسكري وتكسر دفاعاتها الذاتية لتظهر حسن نواياها. فلن تشعر اسرائيل بالأمن طالما كانت هناك قوة عربية قادرة على تعريضها للخطر، وذلك مهما كانت شروط السلام وأشكاله.

ويقدم حلفاء اسرائيل وحماتها لهذه الحجة حججا إضافية مستمدة مما عاناه اليهود، التي أصبحت اسرائيل ممثلة لهم في العالم. فهي تضم شعبا معذبا، يستحق وينبغي أن يعامل معاملة استثنائية تكفيرا للبشرية عن خطاياها تجاهه.

هذا هو الذي يفسر قبول الدول الكبرى السهل بمبدأ المعاملة المتباينة بدل مبدأ المعاملة بالمثل المتبع في كل العلاقات الدولية عندما يتعلق الأمر بموضوع الأسلحة الذرية. فالولايات المتحدة وبعض الدول الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن، تشن حملة صليبية حقيقية على كل دولة تطمح في دخول النادي الذري، بل تفكر في تطوير الذرة لأهداف سلمية واقتصادية. ولكنها تدافع في الوقت نفسه عن حق اسرائيل ليس في الاحتفاظ بقوتها الذرية

فحسب ولكن في استبعادها من أية مراقبة أو إشراف دولي.

إن التفوق العسكري الاسرائيلي هو حقيقة أساسية في المنطقة الشرق أوسطية اليوم لا يمكن للعرب إنكارها. وتعكس هذه الحقيقة القصور العربي الاستراتيجي الذي لم ينجح في العقود الماضية التي كانت عقود مواجهة عسكرية مع اسرائيل في تجاوز الفجوة الاستراتيجية هذه وبناء ما كانت بعض الدول العربية تردده دائما عن توازن القوة الاستراتيجية. ومن الطبيعي أن يؤدي اختلال الميزان العسكري هذا في دفع اسرائيل إلى أن تزيد مطامعها وحصتها من السلام، وأن تفرض على العرب تنازلات لم يكن بإمكانها أن تفرضها لو كان التوازن المنشود حاصلا. وقد حققت حتى الآن مكاسب سياسية واستراتيجية أساسية في هذا المجال، سواء في اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مع المملكة الأردنية.

لكن مسألة وجود هذا التفوق العسكري الاسرائيلي الفعلي شيء، والاعتراف به وتكريسه في التعامل الدولي شيء آخر تماماً. فلو قبل العرب بتطبيق معيار مزدوج للأمن، يبيح لاسرائيل ما لا يبيحه لغيرها، لأصبح عليهم أن يوقعوا على صك خضوعهم الطوعي لاسرائيل وتسليمهم لها بكل السيادة والسلطة والهيمنة الخاصة والعامة في منطقة الشرق الأوسط. إن القبول بتكريس التفوق لا يدمر فكرة القانون الدولي واحترامه في المنطقة فحسب ولكنه يجهض الدول العربية جميعها بقدر ما يدمر مبدأ سيادتها، ويجعلها عرضة لكل المخاطر الداخلية قبل الخارجية. إن هدفه هو زعزعة الاستقرار الدائم في هذه الدول، ودفعها إلى أن تصبح لعبة في يد القوة الاسرائيلية تماما.

وليس المعني بهذه المسألة الدول العربية المواجهة لاسرائيل، ولكن جميع الدول العربية التي تريد اسرائيل تعقيمها وخصيها

بالمعنى السياسي والاستراتيجي للكلمة. فالمسألة لا تتعلق بالأسلحة الذرية، بقدر ما تتعلق بقضية توازن القوى في المنطقة ككل، ومن ورائه مسألة الأمن والاستقرار في جميع الدول العربية.

والمقصود من كل ذلك، أن قضية احتفاظ اسرائيل بالأسلحة الذرية ليست إلا الجزء البسيط البارز من جبل الجليد الكبير الذي هو مفهوم الأمن الشرق أوسطي كما تريد أن تفرضه اسرائيل وحلفاؤها في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مفهوم قوامه الرئيسي إلغاء الأمن الوطني لكل الدول العربية كشرط ضروري لضمان هيمنة اسرائيل وسيطرتها الفعلية والدائمة. ولا نقول لضمان أمنها، لأن ضمان الأمن لأي دولة لا يفترض تمكين هذه الدولة من سحق خصومها ومن تعتقد أنهم كذلك، سواء اجتمعوا أو تفرقوا، ولكن يفترض وجود اجراءات واتفاقات تمنع تعرضها للهجوم العسكري وتضمن في الوقت نفسه أمن الآخرين. إن المضمون الحقيقي لفكرة الأمن الاسرائيلي على حساب الأمن العربي ليس شيئا آخر سوى إدامة حالة الحرب الاقليمية القديمة، مع ميزة جديدة هي حرمان العرب من التسلح ومنعهم من الدفاع عن النفس.

هناك من دون شك من يقول بين العرب، إن اسرائيل سوف تغير من سلوكها الحالي عندما يسود السلام المنطقة وتشعر بأن العرب لا يريدون تدميرها كما كانت تعتقد. وكثير من الاسرائيليين الديمقراطيين المحبين للسلام يؤمنون بذلك أيضا. ولكن الحقيقة أن السياسة هي التعبير المباشر عن القوة، بل إن قوة الدول هي التي تحدد سياستها وأهدافها وطموحها، وذلك بصرف النظر عن العقائد والعواطف وطبيعة الأشخاص الذين يديرون شؤونها في هذه الحقبة أو تلك. وكما سمحت القوة المتفوقة في الماضي لاسرائيل بصوغ سياسة شن الحرب الوقائية ضد البلاد العربية، ومعاقبة الدول

والحكومات والمنظمات التي كانت تقاوم اسرائيل أو ترفض مطالبها، فسوف تساعدها هذه القوة نفسها على إعادة صوغ سياستها وأهدافها الاستراتيجية بحيث توظف هذا التفوق في مجال الحصول على ميزات ومكاسب ترابية واستراتيجية واقتصادية وسياسية وغيرها. ومنذ الآن تحاول اسرائيل أن تستفيد من هذا التفوق لتضمن لنفسها معاملة متميزة وميزة استراتيجية جوهرية، هي ضمان هذا التفوق رسميا، بينما تتنافس الدول العربية على تقديم التنازلات لها لتطمينها على نواياها السلمية. إن القبول لأي سبب بمعاملة استثنائية لاسرائيل في مجال القانون الدولي، والنزول عند رغبة أمريكية ليس لها أي أسس موضوعية، سوى استخدام اسرائيل في المستقبل كوسيلة لضمان خنوع العرب واستسلامهم، لا يعني أقل من قبول الانتحار الذاتي من قبل جميع الدول العربية.

إن السبب الأهم لوصول المفاوضات السلمية إلى حافة الانهيار، بما في ذلك المواجهة الراهنة حول التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الذرية هو التصور الاجرائي غير العملي وغير المتوازن لعملية المفاوضات. وجوهر هذا التصور هو تمكين اسرائيل من أخذ زمام المبادرة المطلقة وعلى طول الخط فيها، ووضع كل طرف عربي أمام الاختيار الصعب بين قبول المكاسب على حساب الطرف العربي الآخر أو الخروج خاسرا تماما مع اسرائيل.

فقد فرض هذا التصور الاجرائي صيغة غريبة تقوم في الوقت نفسه على تجزيئ القضية وتفتيتها في مسارات ثنائية تخفي حقيقة المشاكل الكبرى المطروحة على المنطقة والتي لا يمكن أن يكون حلها إلا في إطار إقليمي. ولو دققنا النظر لوجدنا أن جميع المسائل المطروحة، بما فيها المسماة ثنائية، هي مسائل إقليمية محضة، ولا يمكن أن تجد أي حل لها من دون وضعها في إطار إقليمي، يتناقض

تماما مع الصيغة الثنائية التي فرضها مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط على نفسه منذ البداية. فالحل الذي ستسفر عنه المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية لقضية فلسطين، بما فيها وجود الدولة أو عدمه، القدس، عودة النازحين الفلسطينيين، تنمية المنطقة أو الدولة الفلسطينية، لا يهم منظمة التحرير واسرائيل وحدهما، ولكن جميع الدول العربية التي تشكل قضية فلسطين محورا أساسيا من سياستها، والتي يتوقف جزء كبير من أمنها وتطورها الاقتصادي على نوعية الحل المقدم لها. وبالمثل، ليس من الممكن الفصل بين الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي يمكن لبلد كالأردن مثلا أن يوقعها مع اسرائيل على انفراد، وبين الاتفاقات العربية العربية في المجال نفسه، والعربية الاسرائيلية عامة. فلا قيمة لهذه الاتفاقات إلا لكونها وسيلة لخرق المقاطعة العربية حاليا، ولا قيمة لها في المستقبل إلا إذا كانت جزءا من خطة تعاون إقليمي شامل. ويمكن أن نعمم المبدأ نفسه على جميع المشاكل الأخرى التي تبدو ثنائية الاهتمام وهي في الواقع إقليمية الجوهر. والسبب في ذلك بسيط وموضوعي لاعلاقة له بأي اختيار قومي أو غير قومي، وهو تداخل مشاكل البلدان في منطقتنا وفي كل مناطق العالم فيما بينها. هذا التداخل الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تعتبر أن امتلاك دولة مثل كورية الشمالية للأسلحة الذرية، أو وجود نظام سياسي معاد لها في ايران، أو رفض توقيع موريتانيا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الذرية مصدرا من مصادر تهديد أمنها القومي. فمن باب أولى أن يقود أي تكتل في منطقة إقليمية واحدة إلى نتائج اقتصادية أو عسكرية أو أمنية عامة تثير قلق الآخرين. ومن الطبيعي أن يقوم التفاهم الاقليمي على طرح المشاكل الوطنية في إطار شمولي. فكل تصور للمصالح الوطنية بمعزل عن الأطراف الاقليمية

الأخرى لا يكون اليوم إلا ثمرة موقفين، موقف الدولة الأقوى التي تريد فرض مصالحها على الآخرين أو موقف الحكومة الساذجة التي تعتقد أنها تسيطر على كل شيء، وهي لا تملك زمام أي أمر.

وقد أدرك ذلك منظمو مؤتمر سلام الشرق الأوسط. ولذلك ألحقوا المفاوضات الثنائية بمفاوضات أطلقوا عليها اسم المفاوضات المتعددة أرادوا تخصيصها للمشاكل الاقليمية المشتركة. ولكن منذ البدء برزت تناقضات هذا التصور ومساوؤه إذ طرحت على المتفاوضين مسألة الربط بين تقدم المسارات الثنائية وتقدم المسار التعددي. وقد رفضت بعض الدول المشاركة في هذه المفاوضات، في حين أدى انسداد المسارات الثنائية إلى إفراغ المفاوضات المتعددة من مضمونها تماما. ودفع إدراك هذا التعثر الكبير في المتعددة إلى طرح مشاريع أو أطر جديدة متعددة تسمح بتجاوز الأزمة، كان أهمها المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شهر ديسمبر 1994 في الدار البيضاء.

ولم يكن يخفى على أحد أن توزيع المفاوضات السلمية بين مسارات ثنائية ومسار تعددي لم يكن يهدف إلا إلى تعزيز موقف اسرائيل في المفاوضات. فقد كان من المطلوب أن يساعد هذا العزل والفصل بين المسارين اسرائيل على اللعب على تناقضات الدول العربية، للحصول على مكاسب كبيرة منها من جهة، ومن جهة ثانية إعادة تركيب الوضع الاقليمي الذي نشأ عن تفكيك الصف العربي وزرع الخلافات فيه، حسبما تقتضي مصالحها الخاصة. ويعطي هذا التنظيم للمفاوضات لاسرائيل مزايا وقدرات استثنائية يمكنها من تقليص حجم تنازلاتها إلى أدنى درجة في عملية المفاوضات الثنائية، وهي تدور أساسا على الانسحاب من الأرض، وانتزاع أقصى المكاسب من العرب في المفاوضات المتعددة التي تدور على تقاسم المنافع والموارد والأسواق الاقتصادية العربية.

ونستطيع أن نقول إن اسرائيل ومعها مصممي المؤتمر السلمي قد نجحوا تماما في تحقيق هذه الأهداف، بل نجحوا أكثر من المتوقع في زعزعة الصف العربي تماما وتوقيع اتفاقات سلام مع بعض الدول العربية أقل ما يقال فيها إنها غير متوازنة، وإزالة أي خطر أو تهديد بالحرب من دون الوصول إلى أي سلام شامل.

لكن هذا النجاح هو بالضبط السبب الرئيسي في الوصول إلى الطريق المسدود الذي وصل إليه مسار السلام في الشرق الأوسط. فإذا كانت نتائج أي مفاوضات تتوقف في النهاية على ميزان القوى، بصرف النظر عن التخريجات والتزيينات غير الأساسية التي ترافق التوقيع على الاتفاقات، فلا ريب أن هذا التصميم الخاص قد سمح لاسرائيل، وهي الدولة المتفوقة، أن تضيف قوة جديدة إلى موقفها، بحيث أصبحت تشعر أن من حقها الحصول على السلام من العرب من دون ثمن، أو بالأحرى، لقاء ثمن جديد ينبغي على العرب دفعه إضافة إلى الأرض المحتلة وليس بديلا عنها. وهكذا بدأت الأطراف العربية تشعر أكثر فأكثر بأنه لا مصلحة لها ترجى من مثل هذا السلام.

وقد أدركت الدول المعنية مباشرة بنتائج السلام، وبالوضع الذي سينجم عنه، حتى لو لم يكن لدى أغلبها ملفات ثنائية مباشرة مع اسرائيل. إن استمرار المفاوضات السلمية وبلوغها غايتها أصبح يقتضي تعديلا ولو جزئيا في ميزان القوى. وقد كان الخوف على انهيار هذه المفاوضات، وما يمكن أن ينجم عنه من تعقيدات خطيرة على الوضع الاقليمي كله هو الدافع إلى عقد قمة الاسكندرية التي ضمت الدول العربية الثلاث مصر والسعودية وسورية.

وقد مثل هذا المؤتمر خطوة مهمة على طريق إعادة التوازن للعملية السلمية لعدة أسباب، أهمها من دون شك هو التراجع عن الفصل التعسفي وغير العملي بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات

المتعددة، وإبراز واقع أن مفاوضات السلام الثنائية ليست ثنائية تماما، كما أن مفاوضات السلام الاقليمية لا ينبغي أن تخضع فقط لأولويات السياسة الاسرائيلية الداخلية. وقد اعاد المؤتمر اكتشاف الحقيقة القديمة التي تؤكد أن الوسيلة الوحيدة لاحداث تعديل ميزان القوى الضروري لانجاح مفاوضات السلام مع اسرائيل هو إعادة العمل بقواعد التنسيق الاقليمي العربي، ووضع القضايا الثنائية أو التي بدت ثنائية في إطارها الجماعي الطبيعي.

على هاتين المسألتين الرئيسيتين: تحديد مفهوم الأمن الاسرائيلي الذي يراد له أن يكون بديلا كاملا عن مفهوم الأمن الاقليمي، من جهة، والأسلوب الاجرائي التجزيئي للمفاوضات، ينبغي أن يجيب المفاوض العربي إذا أراد أن لا تكون إعادة إطلاق عملية السلام على حساب العربي مرة ثانية.

باختصار، إن المطلوب من العرب ليس رفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة الذرية فحسب ولكن تحديد مفهوم للأمن العربي الوطني والجماعي، ومن ورائه للأمن الإقليمي، كما يرونه، وكما يعتقدون أنه يعبر عن مصالحهم ويجسد طموحاتهم وامالهم في الاستقرار والنمو والسلام. وما كان من الممكن لاسرائيل وغيرها أن يطرح مفهوما للأمن الإقليمي يكون مطابقا لمفهوم الأمن الاسرائيلي في أضيق صوره، أي ضمان السيطرة الشاملة لاسرائيل على جميع العرب، لو وجد هناك مفهوم للأمن لدى الدول العربية التي تضم الجماعة الأساسية التاريخية التي تحتل هذه المنطقة منذ أقدم العصور. إن المشكلة لا تكمن في طموحات اسرائيل الاستثنائية ولكن أيضا في غياب الطموحات والتصورات العربية الشمولية والتسليم في تقرير أمن المنطقة لواقع السياسية الدولية والحماية الأجنبية.

II

عصر الردة

مصادرة الأراضي العربية في القدس

من يهن يسهل الهوان عليه

لم يكد العرب يبلعون موسى التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي تستثني اسرائيل حتى خرجت عليهم تل أبيب بعملية مصادرة الأراضي العربية في القدس لبناء المزيد من المستعمرات الاسرائيلية الجديدة. ومن أجل قطع الطريق على أي مناورة دبلوماسية أو سياسية عربية وتجنيب الرأي العام العربي السعي وراء أية أوهام، أعلنت اسرائيل أن قرار المصادرة سوف يشمل أراضي جديدة أخرى ستبلغ مساحتها 55 هكتارا.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد. ففي الوقت الذي أكدت فيه واشنطن على لسان مسؤوليها، وعلى رأسهم وزير الخارجية، أنها لن تقبل بصدور أي قرار عن مجلس الأمن يدين عملية المصادرة للأرض، بل رفضت فكرة عرض المسألة برمتها على منبر المنظمة الدولية، دفع رئيس المعارضة الجمهورية الأمريكية في الكونغرس بمشروع قرار يقضي بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس في نهاية هذا العام. وفي الحالتين يريد التحالف الأمريكي الاسرائيلي وضع العرب أمام الأمر الواقع، ويفرض عليهم الاختيار بين الاذعان والاذعان ولا شيء آخر.

ليست هذه مع ذلك نهاية المطاف. ولن يتوقف سيل الضغوطات والاستفزازات القادمة سواء من طرف اسرائيل أو من طرف واشنطن أو من الطرفين معا. فهذا هو قانون العلاقات التي

تحكم القوى والدول على الساحة العالمية منذ نشوء المتحد الدولي. إن القوة التي لا تجد قوة تقف في وجهها أو تردعها تنزع لا محالة لبسط نفسها والتمدد والاستيلاء حتى تستنفد طاقتها أو تصطدم بقوة مماثلة أخرى. وقد اختار العرب بعد مقاومة طويلة، لكن ضعيفة وغير منسقة وفي أغلب الوقت غير جدية، أن يعقدوا الصلح مع اسرائيل في أوج قوتها وتفوقها الاستراتيجي. وبدل أن يعملوا على علاج هذا الخلل في ميزان القوة،والتعاون في ساحة معركة السلام، على الأقل كما كان عليه الحال في وقت الحرب، فضل أكثرهم الارتماء بنفسه على الولايات المتحدة واسرائيل لعله يحظى بحصة الأسد. وقد تبين بسرعة فيما بعد أنه لا توجد هناك حصة أسد لأحد، لأنه لا قيمة لمشروع السلام في نظر الاسرائيليين والأمريكيين إلا بقدر ما يساهم في تحويل جميع العرب إلى فئران.

من الواضح أن الاستراتيجية الاسرائيلية الأمريكية، مدعمة مباشرة من اللوبي الاسرائيلي الذي يسيطر على جزء كبير من السلطة في الولايات المتحدة، قد حددت لنفسها هدفين أساسيين لن تحيد عنهما حتى يتبين لها بالواقع الملموس وليس بالرفض الخطابي أن تحقيقهما مستحيل. الأول هو أن يتاح لحزب العمال الاسرائيلي الحاكم أن يحصل على كل الشروط التي تسمح له بالوقوف في وجه منافسيه في التجمع الليكودي، أي تحقيق مبدأ اسرائيل الكبرى على يد حزب العمل نفسه وبالتالي تفريغ مشروع الدولة أو الكيان الفلسطيني من أي مضمون ترابي أو سياسي أو رمزي. والثاني أن يتحقق للولايات المتحدة طموحها بجعل اسرائيل الحليفة والقريبة والعميلة معا القوة المطلقة والوحيدة في شرق أوسط تنظر إليه كله، من وراء الألفاظ الدبلوماسية المغشوشة، كمنطقة حيوية ومعادية بالعمق. فهي ترى فيه منبعا لحركات العداء التاريخي للغرب،

ولحركات الإرهاب السياسية والقومية والدينية، ولا تؤمن حتى بولاء الأنظمة السياسية الحليفة لها ولاءً صادقا، لأنها تنظر إليها كتجسيد للقيم الاسلامية والدينية والثقافية نفسها التي تسيطر على شعوب المنطقة. إن واشنطن تعتقد أن هذه الأنظمة لا تقف إلى جانب السياسة الأمريكية إلا بسبب الضغط وخوفا من العقوبة لا انطلاقا من الايمان بقيم مشتركة كما هو الحال مع اسرائيل.

ومن الواضح أيضا أن اسرائيل والولايات المتحدة التي تقف معها من دون حدود تعتقد أن حرب الخليج قد هزت الكيان العربي وزعزعت توازنه واستقراره. وأن هذه هي أفضل فرصة ممكنة لانتزاع أكثر ما يمكن من التنازلات منه. وعندما نقول أكثر ما يمكن فنحن نعني تنازلات من دون حدود، أي تشليحه من كل أوراقه ومصادره وميزاته الاستراتيجية، وفي مقدمها تعاون أقطاره فيما بينهم لوقف طوفان التنازلات والخسائر المستمرة.

ومن الواضح ثالثا أن الاستراتيجية التي تطبقها اسرائيل والولايات المتحدة تجاه العرب هي الضغط المستمر الذي يكيل الضربة بعد الضربة مباشرة بحيث يمنع الخصم من التقاط أنفاسه. وهكذا لا يكاد العرب يفتحون ملفا ما حتى يعرض لهم ملف آخر فيتركون الأول ويهتمون بالثاني، من دون أن يكون في استطاعتهم معالجة أي من الملفات المفتوحة، بل حتى من دون أن تتاح لهم فرصة عرضها ومناقشتها. إن الاستراتيجية الاسرائيلية الأمريكية تتلخص في عبارة صغيرة واحدة هي دعه يلهث. ولا شك أن واشنطن وتل أبيب نجحتا في جعل العرب يلهثون وراء الحدث بدل أن تكون لهم القدرة على التأثير فيه. وفي اللغة الاستراتيجية يعني هذا فقدان المبادرة والاضطرار إلى الوقوف على محطة ردود الأفعال، وبالتالي الافتقار إلى أي استراتيجية ايجابية أو خطة ذاتية.

على هذه الاستراتيجية التي تراهن على إدامة انعدام التوازن العربي وزعزعة الاستقرار يرد العرب في كل مرة يتعرضون فيها للضربة تلو الأخرى بالحركات الواهية والتشنجات والهيجانات نفسها. يبدأ الأكثر قوة فيهم بتصريحات طنانة تدين الاجراء الاسرائيلي أو تشجبه. ولأن الشجب أصبح لغة غير مؤدبة، صار من المعتاد أن تتضمن التصريحات عبارة أن هذا الاجراء أو ذاك لا يساهم في تقدم عملية السلام، وهي عبارة طالما استفزت العرب في الماضي عندما كانت تتداولها التصريحات الأمريكية بشأن عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. ولا تمر عدة أيام حتى يتنادى العرب لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية. وفي أغلب الأحيان يتعثر عقد هذا الاجتماع أو يعقد على مستوى وزراء الخارجية ليؤكد على موقف عربي رسمي ويصدر بيانا تاريخيا. أما عندما يكون الغضب العربي على أشده وتكون اسرائيل قد خرقت المقدسات كما هو الحال في الاصرار على تهويد القدس، فإن العرب قد اكتشفوا حيلة جديدة هي دعوة مجلس الأمن للانعقاد. وكان هذا الاجراء الأخير يثير في فترة من الفترات امتعاض الولايات المتحدة التي تخشى أن يكسب العرب من خلاله المعركة الدبلوماسية وتضطر إلى استخدام حق الاعتراض لحماية اسرائيل من اللوم، أما اليوم فقد نجحت واشنطن في امتصاص هذه المناوشة العربية. فهي تستطيع بفضل ما تتمتع به من نفوذ لدى العديد من الدول العربية أن تفرغ مناقشات مجلس الأمن من أي مضمون، وتحول الاجتماع الطارئ إلى وسيلة استعراضية لتنفيس غضب العرب، مفاوضة منذ البداية على حل وسط يضمن التعبير عن الاستياء العربي أمام الرأي العام ومنع المجلس من اتخاذ أية قرارات إجرائية.

في اللغة الشعبية يسمى هذا النوع من الردود العربية بالفرقعات.

وهدف الفرقعات مزدوج. فهو يظهر من جهة أولى للخصم الحد الأدنى من عدم الرضى، مؤملا أن يدرك هذا الخصم أن ما قام به قد مس بالمصالح العربية، وأصبح تنازلا جديدا ينبغي تسجيله في سجل التنازلات حتى لا يبخس حقه، وهو من جهة ثانية يعطي الانطباع للنفس وللرأي العام العربي بأن الدول العربية لا تزال حية، وأن المقاومة موجودة وإن كانت في أدنى درجة من درجاتها، أي المقاومة اللفظية، وهو أضعف الايمان.

لكن المشكلة الكبرى لهذه الفرقعات أو الحلول الوهمية لا تنبع من أنها لا تقدم ولا تؤخر في حركة الواقع ولكن أكثر من ذلك من أنها توحي لأصحابها بأنه بالرغم من كل شيء لا يزال هناك مجال للمناورة وأن هناك تقدما وأملا في التقدم في المستقبل. ويزداد الشعور بالانجاز والتقدم إذا صدر بيان عن أحد وزراء خارجية الدول الكبرى يعترض على الاجراء الاسرائيلي أو يعبر عن امتعاض حكومته منه بعبارة شبيهة بتلك التي ذكرناها سابقا والتي كرستها عملية السلام. والواقع أن كل هذه البيانات والاجتماعات العربية والدولية لا قيمة لها ولا هدف لها سوى ذر الرماد في العيون وتسهيل هضم الحقوق العربية. وهي تدخل أكثر فأكثر ضمن دائرة الارضاء المعنوي للعرب وللرأي العام ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بالسياسة أو بالاستراتيجية التي تهدف إلى تغيير الواقع أو مواجهة استراتيجية أخرى تقوم بمثل هذا التغيير. إنها ليست أكثر فعالية في مواجهة المخاطر من التشنجات التي يظهرها الطائر عند ذبحه.

هل يعني هذا أن علينا أن نتوقف عن السعي إلى إدانة إسرائيل أو بلورة موقف عربي موحد تجاهها أو العمل على محاصرة سياستها العدوانية والمعادية للسلام بالفعل في أوساط الرأي العام والمجالس والمنظمات الدولية؟ بالتأكيد لا، فلم يعد من الممكن لأي سياسة في

هذا العصر أن تنجح في تحقيق أهدافها من دون كسب شرعيتها لدى الرأي العام. لكن هذه الشرعية لا قيمة لها ولا يمكن أن تقود إلى شيء إن لم توجد القوة التي تستطيع أن توظفها وتستفيد منها لتغيير الواقع والتأثير في الأحداث. ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى ما حصل عليه العرب في نصف القرن الماضي من قرارات دولية صوتت عليها منظمة الأمم المتحدة بالأغلبية وأحيانا بالاجماع لصالح القضية الفلسطينية، وفي مقدمها قرار التقسيم.

إن العمل الاستراتيجي على الصعيد الدولي لا يستوي من دون فكرة الحق والقانون. ولكن الحق لوحده لا يخلق واقعا جديدا ولا يمنع ظلما قائما إذا لم يتسلح بقوة ذاتية قادرة على فرضه وتحويله من فكرة إلى حقيقة عملية. وبقدر ما تسمح قوة اسرائيل الاستراتيجية بتحويل الظلم والاغتصاب الفاضح للأراضي والحقوق الفلسطينية والعربية الأخرى إلى حق مكتسب، أو نوع من الحق المكتسب، يقف الضعف العربي حائلا أمام تحول الحق القانوني العربي إلى واقع عملي. إن مشكلة القيادة العربية ليست نابعة من سعيها لاكتساب الشرعية الدولية ولكن من جعلها تأكيد الحق الدولي بديلا للسياسة وللاسترتيجية، أي للقوة اللازمة لتجسيده في الواقع.

وحتى لا نخدع أنفسنا ولا نسمح بإدامة حالة الاستهزاء بالرأي العربي نقول إن سلسلة الاعتداء على الحق العربي من قبل اسرائيل والولايات المتحدة اليوم، وغيرهما إضافة إليهما غدا، لن تتوقف عند أي حد. وسوف نستمر نتراجع على خطوط الدفاع ونطالب بانعقاد جلسة طارئة لمجس الأمن، ونتصارع على صيغة البيان الصادر ونعتبر أنفسنا منتصرين عندما نستبدل كلمة ضعيفة بكلمة أقوى في الادانة والتنديد. ولن يتوقف حبل النزيف أبدا قبل أن ننجح في وضع الأصبع على الداء. وهذا الداء هو اعتقاد قادتنا أو

معظمهم أن السلام، عكس الحرب، لا يحتاج إلى تضحيات ولا إلى قوة. بل إنه بديل السعي إلى ايجاد القوة الضرورية ودفع تكاليفها. والحال أن العكس هو الصحيح. إن استمرار الحرب في الخمسين سنة السابقة كان ثمرة انعدام توازن القوة بين العرب واسرائيل. وانعدام التوازن هذا هو نفسه سبب تعثر عملية السلام ثم في ما بعد تحولها إلى غطاء لفرض الاستسلام.

ويكفي أن يقارن المرء بين ما تقوم به اسرائيل وما يقوم به العرب في إطار عملية السلام هذه. فبينما ركن العرب للوعود الأمريكية وقبلوا بإزالة عامة لكل أشكال التعبئة السياسية والدبلوماسية والعسكرية، استمرت اسرائيل في عملية مراكمة الأوراق الدبلوماسية والسياسية، بل إنها لم تكن أكثر سعيا لتطوير ترسانتها العسكرية وتحسين مواقعها الاستراتيجية والدبلوماسية مما هي عليه الآن.

إن الحق لا يغني عن السياسة والاستراتيجية والقوة. ولا يمكن أن يكون السلام الذي يشكل أكبر وأقوى هدف تطمح إليه وتحلم به الشعوب، مكافأة للضعف والعجز والتنكر للذات والابتعاد عن قيم التعاون والتضامن الانساني. وإلى أن تنجح الشعوب العربية بوضع قيادات تضع المصلحة الوطنية أو العامة قليلا قبل مصالحها الشخصية والخاصة، وإلى أن يدرك المسؤولون عن المصير العربي ما يستدعيه ذلك من استعادة المبادرة وجمع القوة العربية وتوحيدها ووضعها في معادلة القوة الراهنة، لا ينبغي أن ينتظر المواطن العربي شيئا آخر سوى المزيد من التراجع والمآزق والامتهان. إن أحد شعراء العرب هو القائل : من يهن يسهل الهوان عليه، ما لجرح بميت ايلام.

اتفاق طابا ومهمة تفكيك نظام الاحتلال

لم يخيب المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليون آمال الرئيس كلينتون. فقد تحقق ما كان ينتظره منذ مدة طويلة، وما يمثل حصته المنظورة أو المباشرة في عملية السلام الفلسطنية الاسرائيلية، أعني التوقيع في واشنطن، بحضور دولي وعربي كبير، على الاتفاقية الجديدة التي تكرس المرحلة الثانية من مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني وتعطي للفلسطينيين الحق في إدارة شؤونهم المدنية في مدن وقرى الضفة الغربية.

وبقدر ما أثارت هذه الاتفاقية حماس الدول والأطراف التي انخرطت بقوة في عملية السلام الشرق أوسطي، وسارت شوطا طويلا فيها، هيجت مشاعر قطاعات كبيرة من الرأي العام الفلسطيني والعربي الذي نظر إلى هذه العملية منذ البداية بعين الشك، وربطها بالإرادة الأمريكية لتمكين اسرائيل في المشرق العربي وتسليطها عليه، ولم ير في الاستمرار فيها أي فائدة للفلسطينيين أو للعرب عامة. هكذا وصفها الرئيس الأمريكي، معبرا من دون شك عن رأي حلفائه الغربيين والعرب معا، على أنها «خطوة كبيرة على طريق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». بل لقد أضاف بأنها خطوة كبيرة «نحو إنهاء حالة حصار طويلة في الشرق الأوسط». أما شمعون بيريس الذي قاد فريق المفاوضات الاسرائيلي فقد اعتبرها لحظة تاريخية، و «محاولة عظيمة لجعل أناس ولدوا في المهد ذاته

وحارب أحدهم الآخر على الجبهات نفسها يتفقون على مستقبل واحد». وقد ذهب أحمد قريع، المسؤول الفلسطيني الذي تابع المفاوضات، إلى حد القول بأن إتفاق أوسلو 2 هذا قد «حسن اتفاق إعلان المبادىء الأساسي» واعتبر أنه يشكل أساسا للدولة الفلسطينية المنتظرة. وبالمقابل رفضت أطراف المعارضة الفلسطينية الاتفاق، انطلاقا من المبادئ نفسها التي دفعتها من قبل لرفض اتفاق أوسلو الأول. وبشكل عام ينظر الرأي العام العربي والاسلامي إلى هذا الاتفاق على أنه تعبير عن استمرار أسلوب المماطلة الاسرائيلية والاصرار على حرمان الفلسطينيين من أي أمل في إقامة دولة مستقلة، بل من التسليم بحكم ذاتي حقيقي كما تشير إلى ذلك الأسس التي قامت عليها عملية السلام.

وكي نفهم حقيقة الاتفاق وما يمكن أن ينجم عنه وما هي انعكاساته على وضع الشعب الفلسطيني أولا، ثم على الوضع العربي والاقليمي ثانيا، ينبغي أن نضعه في سياقه الطبيعي، وأن نعين نوعية المصالح التي سمحت بالتوصل إليه، والصعوبات التي يمكن أن تعترض طريق تطبيقه، والنتائج التي سوف يسفر عنها لو طبق بالفعل.

وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى لا ينبغي أن ننسى أن مفاوضات طابا لم تكن إلا حلقة جزئية من مفاوضات أوسلو التي أفضت إلى توقيع أول اتفاق فلسطيني اسرائيلي، أو بالأحرى الاتفاق الاطار الذي سوف يحدد طبيعة المفاوضات كلها والمبادىء التي تحكم عملية السلام وفض النزاع بين الفلسطينيين والدولة الاسرائيلية. ومن هذه الزاوية كان من الخطأ انتظار شيء مختلف في الجوهر عما حصل من قبل. فالشروط التي انتجت اتفاقية اوسلو لم تتبدل، لا على الساحة الفلسطينية، ولا على الساحة العربية. إن الفلسطينيين يفاوضون مع

إدراكهم العميق بأنهم لا خيار لهم سوى التفاهم مع الاسرائيليين، وعلى أساس ميزان القوى الداخلي. ومن هنا جاء اتفاق أوسلو 2 صورة مماثلة تقريبا لاتفاق أوسلو 1، وذلك بالرغم من أن الفلسطينيين، قد حاولوا كما هو واضح من نص الاتفاق، تجاوز سلبيات أوسلو1، والبحث عن تحديد أدق وتفصيلي في شأن المسائل المناقشة.

وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية يمكن القول إن الاتفاق الجديد يستجيب لمطالب متعددة، ويشكل نقطة تقاطع بين مصالح اسرائيلية أمريكية فلسطينية متباينة. فقد ضمن الاتفاق لرابين جميع الأمور التي يحتاج إليها حزب العمل حتى يقاوم مزاودات تكتل ليكود على يمينه على أمل ضمان أغلبية في انتخابات السنة القادمة. ومن أهم هذه النقاط التسليم بوجود المستوطنين في الخليل والاحتفاظ بصلاحيات كاملة للسلطة الاسرائيلية في كل ما يتعلق بالمستوطنات، وعدم السماح للفلسطينيين بمتابعة أو تعقب أي مستوطن مهما كانت جريمته، والتعاون الكامل مع الأمن الاسرائيلي في ما تطلق عليه تل أبيب اسم الارهاب. وضمن الاتفاق للرئيس الأمريكي نصرا دبلوماسيا هو بأمس الحاجة إليه. فبعد النكسات التي أصيبت بها المفاوضات على الجبهات الأخرى، وفي مقدمها السورية اللبنانية وإلى حد كبير جبهة التطبيع الخليجية، صار لا بد من خطوة ما، تطمئن الرأي العام الأمريكي على صدقية عملية السلام وتؤكد له أن المسار السلمي الذي دعمته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا يزال على قيد الحياة، وأن السياسة الأمريكية لا زالت قادرة على تحقيق المكاسب الكبيرة في الساحة الدولية.

وليس هناك شك في أن قسما كبيرا من الرأي العام الفلسطيني الذي لم يعد يعيش إلا على أمل الخلاص بأي ثمن وبأي وسيلة من

تسلط الاحتلال الاسرائيلي على مصائره اليومية قد استقبل الاتفاق بالكثير من التفاؤل والأمل. فبالرغم من كل ما يحيط به من مثالب، يغازل الاتفاق الجديد في أعين فلسطينيي الداخل، لأول مرة، الحلم الوطني العميق بخضوع الفلسطينيين لسلطة وطنية فلسطينية والولاء لقيادة فلسطينية منتخبة، أي باختصار القطيعة النهائية والمادية مع قوات احتلال أصبحت رمزا دائما للاهانة والاذلال والانكسار.

ويتفاوت موقف الدول العربية حسب موقعها من عملية التسوية والتحالفات الاقليمية الدولية المرتبطة بها. فالحكومات العربية التي تراهن في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على عملية التسوية وما يمكن أن تجلبه لها من منافع استراتيجية واقتصادية، لا تخفي فرحتها لما يمكن أن تسميه تقدم المسار السلمي. بل إن هذا الاتفاق يمكن أن يشجع بعضها على تقوية موقفه إزاء الدول العربية الأخرى التي تبدو أقل ارتباطا بالعملية السلمية أو استفادة منها. أما الحكومات العربية التي تفرض عليها التسوية الانصياع لميزان قوى لم تعهده من قبل، والانضواء تحت لواء السلم الأمريكي الذي لم تختره فإنها تنظر إلى الاتفاقية الجديدة بوصفها وسيلة إضافية للضغط عليها وبالتالي لإضعاف موقفها في المفاوضات الصعبة التي تخوضها، سواء لاسترجاع الأرض أو للاحتفاظ بحد أدنى من قدرتها الاستراتيجية ودورها الاقليمي.

فما هو التقييم الموضوعي لهذا الاتفاق؟

ليس هناك شك أن مثل هذا الاتفاق لا قيمة له إلا من منظور الأخذ بالنظرية الأساسية التي كانت وراء الدخول في عملية السلام الراهنة، ومفادها أن من المستحيل، في الظروف الراهنة على الأقل، أو من الصعب، استرجاع حقوق الفلسطينيين الوطنية والانسانية بالقوة، وأن الطريق الوحيدة التي يمكن أن تجعل اسرائيل، ومن

ورائها الولايات المتحدة، تقبل التعامل مع القضية الفلسطينية والأخذ والعطاء فيها، هي طريق المفاوضات السياسية. ومن الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل خاص رئيسها ياسر عرفات، قد اعتمدت هذه الطريق وقبلت بمستلزماتها منذ قبولها المشاركة في مؤتمر مدريد. أما بالنسبة للمقاومة الاسلامية حماس التي تمسكت بفكرة الجهاد والقتال حتى إجبار اسرائيل على الخروج من الأراضي الفلسطينية بالقوة فلا يمكن لمثل هذا الاتفاق إلا أن يظهر لها وكأنه وسيلة لقطع الطريق عليها. فهو يوحي للرأي العام الفلسطيني بأن المفاوضات يمكن أن تعطي نتائج أكثر من المقاومة المسلحة.

بالتأكيد لم يغير اتفاق طابا كثيرا في حدود المعادلة القائمة. ومن الصعب تصور نشوء دولة فلسطينية انطلاقا من مثل هذا الاتفاق الذي لا يزال يعامل السلطة الفلسطينية الوليدة كقوة احتياطية للاحتلال. لكن إذا نظرنا إلى الأمور من وجهة نظر ديناميكية، ولم نعتبر ما تم التوصل إليه، حتى في اتفاق اوسلو 1، نهاية للنزاع الحقيقي والعميق بين الفلسطينيين واليهود على فلسطين، فمن الضروري أن لا نفرط بالمكاسب التي يمكن للفلسطينيين أن يجنوها منه. وأعتقد أن من أول هذه المكاسب انسحاب القوات الاسرائيلية من معظم مدن وقرى الضفة الغربية. ومن وجهة نظر ضمان شروط استمرار المقاومة بمختلف أشكالها للاحتلال، يفتح هذا الانسحاب مجالا أكبر لنمو القوى الشعبية والوطنية الفلسطينية بعيدا عن سيطرة وقمع السلطات الاسرائيلية. ومهما قيل عن قمع الشرطة الفلسطينية، فإن هذا القمع لا يمكن أن يقود إلى النتائج نفسها. والمكسب الثاني هو إتاحة الفرصة للفلسطينيين لأول مرة بعد الاحتلال لايجاد قيادة وطنية منتخبة وشرعية لا يمكن لاسرائيل ولا للمجموعة الدولية أن تشكك في صدقيتها وتمثيليتها. وبشكل عام لا ينبغي أن يغيب عنا،

بالرغم من العنجهية والغرور الاسرائيليين، وبالرغم من الظروف المأساوية التي يعيشها العرب في كل مكان تقريبا اليوم، أقول لا ينبغي أن يغيب عن ذهننا أن ما نشهده اليوم ليس في الواقع إلا تفكيك نظام الاحتلال في بنيته العسكرية وسلطته السياسية.

بالتأكيد لم يكن من الممكن تصور استمرار هذا التفكيك من دون كفاح كل قوى الشعب الفلسطيني، وفي مقدمها اليوم، حماس. فإذا قررت اسرائيل، بعد تردد كبير ومناورة لا حدود لها، توسيع دائرة تطبيق الحكم الذاتي فعلا، والانسحاب من المدن الفلسطينية، فذلك لأنها عجزت عن القضاء على قوة المقاومة الفلسطينية المسلحة التي لا تزال تشكل، مهما كان اعتقاد قادة منظمة التحرير، الوسيلة الرئيسية للضغط على الحكومة الاسرائيلية، ومن دونها ما كان هناك شيء يفرض على تل أبيب تطبيق بنود الحكم الذاتي نفسه.

بالتأكيد لا يعني البدء بتفكيك منظومة الاحتلال أن اسرائيل سوف تستمر في هذا التفكيك. ولعل أكبر المشاكل التي يعاني منها هذا الاتفاق هي الصعوبات الكبيرة التي تعترض تطبيقه بسبب تضارب الصلاحيات والسلطات. فاسرائيل تريد أن تحتفظ بنفس السلطات التي تنوي تسليمها للفلسطينيين. وهذا هو المنهج التقليدي للقيادة الصهيونية. فقد علمتنا اسرائيل أنها لا تتقدم خطوة على طريق السلام إلا كي تتراجع خطوتين. وطالما شعرت أن من الممكن هضم حقوق الآخرين فلن تتردد لحظة، لا مخافة من الشرعية الدولية ولا حبا في السلام العادل والشامل. إن الشرط الوحيد لاجبار اسرائيل على استمرار العمل على تفكيك نظام الاحتلال هو استمرار الكفاح الفلسطيني.

وبالمثل، لا يعني تفكيك منظومة الاحتلال، في حال نجاحها،

أن النظام الذي سوف يحل محله سيكون بالضرورة نظام الحرية والاستقلال الوطني. إن إسرائيل نفسها لا تخفي نواياها في استبدال استعمار جديد بنمط متخلف وبال من الاستعمار. وعلامات الاستعمار الجديد بالنسبة لفلسطين هو إبقاء الكيان الفلسطيني في صيغة لا هي بالدولة ولا هي بالحكم الاداري، والاحتفاظ بجميع المستعمرات الاسرائيلية، وضمان تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي وسوق ثانوية لمنتجاته الاستهلاكية.

إن اتفاق طابا، مثله مثل اتفاق أوسلو، لم يطو الملف الفلسطيني، ولكنه فرض على اسرائيل تنازلات تسمح بتزويد الفلسطينيين، إذا عرفوا استغلالها، بأدوات إضافية مهمة لاستكمال مسيرة التحرر والاستقلال. وهي مسيرة طويلة جدا وصعبة ومعقدة. المهم في كل ذلك هو أن تنجح القوى الفلسطينية الوطنية، على مختلف مذاهبها ومشاربها، في الابقاء على جذوة الوطنية الفلسطينية قوية وملتهبة، وأن تميز دائما، في نزاعاتها الداخلية، العقائدية والسياسية، الطبيعية والمشروعة، بين ما هو حوار ونقاش وصراع وطني، وما هو اقتتال وتمزق وحروب داخلية مجهضة ومنهكة.

وأخيرا، إذا لم نشأ أن يرتبط مصير تطبيق الاتفاق، أعني في بنوده التي تهم الفلسطينيين، بالنوايا الاسرائيلية التي تحدث عنها عرفات في طابا، فليس هناك بديل عن الاعداد الجدي منذ الآن لتحقيق الانتصار في معركة الحل النهائي القادمة. وطريقة التعامل مع بنود الاتفاق الجديد هي التي ستقرر في ما إذا سيكون مقدمة لخلق كيان فلسطيني على صورة البونتستانات التي نشأت في جنوب أفريقيا العنصرية، أو وسيلة لمرحلة أعلى ينجح فيها الشعب الفلسطيني في تفكيك المستوطنات وبناء دولته المستقلة. وجميع قوى الوطنية الفلسطينية مسؤولة عن استغلال السنوات القادمة من أجل بناء القوة

المعنوية والسياسية والاقتصادية اللازمة لمنع هذا الاتفاق من أن يكون مرحلة نهائية أو شبه نهائية، أو أن يتحكم بمستقبل الحل النهائي. فلا بد أن ندرك أنه لن يمكن لنا جعل موضوع المرحلة النهائية للمفاوضات تفكيك نظام الاستيطان والمستعمرات إلا إذا نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية فعلا في جعل اتفاق طابا إطارا عمليا لتفكيك نظام الاحتلال ومنطقه ومؤسساته. والوسيلة الرئيسية لذلك هي أن نأخذ منه ما يفيد قضيتنا ونرمي ما يضر بها أو يقيد الانتصار لها في سلة المهملات.

مؤتمر شرم الشيخ ضد الارهاب
حشد دولي لتعزيز موقف اسرائيل

يبدو لي أن السبب الرئيسي الذي دفع العديد من الدول إلى حضور مؤتمر شرم الشيخ، وفي مقدمها الدول العربية، هو اعتقادها أن إبراز التضامن العلني والسريع مع اسرائيل حكومة ورأيا عاما معا، سوف يساعد على امتصاص صدمة العمليات الانتحارية، ويسمح لحكومة بيريز التي تتعرض لمزاودات الليكود والقوى الاسرائيلية اليمينية الأخرى والمتطرفة، أن تضمن دخول الانتخابات القريبة من موقع القوة السياسية.

ولا أعتقد أن دولة في العالم حظيت أو يمكن أن تحظى في المستقبل، مهما كانت طبيعة الكارثة التي حلت أو يمكن أن تحل بها، بالعطف والتعاون والدعم الذي محضته دول مؤتمر شرم الشيخ لاسرائيل. فقد هرع الجميع إلى نجدتها وإسعافها. وبالرغم من عدم تعرض بيان المؤتمر لحماس والجهاد الاسلامي بالاسم، فقد كان مجرد ربط التعاون الدولي ضد الارهاب بمسائل الأمن الاسرائيلية وبما يجري في اسرائيل، تنازلا سياسيا لا يقدر بثمن قدمته المجموعة الدولية لاسرائيل. وقد سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم عون مالي مباشر أيضا (100 مليون دولار) لدعم العمل الاسرائيلي ضد الارهاب، أي بوضوح ضد المنظمات الفلسطينية التي تعمل من أجل دفع اسرائيل إلى الجلاء عن أراضٍ اعترفت المجموعة الدولية بأنها فلسطينية. بل لقد ذهبت واشنطن أبعد من

ذلك واجتازت خطا أحمر لديها، فأعطت اسرائيل تقنية أمنية متقدمة كانت ترفض حتى الان إعطاءها لها. وعقدت معها اتفاقا أمنيا جديدا للعمل ضد الارهاب، بحضور رئيس وكالة الاستخبارات المركزية والرئيس الأمريكي نفسه، يضمن لاسرائيل الحصول على المعلومات التي لا تستطيع الوصول إليها إلا أجهزة التنصت الأمريكية. وقد أقرت الدول التي شاركت في المؤتمر، زيادة في تطمين اسرائيل، مبدأ التعاون الدولي ضد الارهاب والتنسيق في مابينها من أجل ذلك، واعتبرت مؤتمر شرم الشيخ منطلقا لسياسة دولية منظمة في هذا الميدان، وخطوة أولى سوف تتبعها خطوات أخرى سريعة، وتحدثت عن مؤتمر جديد في واشنطن لاستكمال أعمال مؤتمر شرم الشيخ قبل أن يجف حبر البيان الذي أعلن اختتام أعماله.

والحال أن ما كان يخشاه الرأي العام العربي الذي وقف ضد مؤتمر شرم الشيخ أو شكك في صدقيته أو خاف من نتائجه بسبب ما يعرفه عن سلوك الطبقة السياسية الاسرائيلية بشكل عام، هو الذي حصل بالضبط. فبدل أن تدفع تظاهرة التضامن الدولية الاستثنائية والفريدة اسرائيل على الأقل إلى ما تسميه لغة الدبلوماسية ضبط النفس، أعطى لحكومة اسرائيل الشعور بأنها أصبحت طليقة اليد في الأراضي الفلسطينية، وأن مبادراتها في ما تسميه مكافحة الارهاب لا تستجيب لمقتضيات أمنية وانتخابية فحسب ولكنها ترد على مساعي دولية، بل تستجيب لمطالب أخلاقية.

لقد اختطت اسرائيل لنفسها بعد مؤتمر شرم الشيخ وتحت غطائه المعنوي والسياسي، سياسة أقل ما يقال فيها أنها عودة فجة إلى سياسة الضغط والابتزاز والاستفزاز التقليدية التي مارستها ضد الشعوب والدول العربية من قبل. فقد عاد الانتقام من جديد ليصبح سياسة اسرائيل الرسمية وأصبحت العقوبات الجماعية والاهانات

الرسمية وسيلة من الوسائل الطبيعية لفرض وجهة النظر الاسرائيلية. يكفي أن نذكر في هذا المجال الحصار المضروب على الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من شهر والذي حول الشعب الفلسطيني برمته إلى رهينة شرعية لسياسة مكافحة الارهاب الاسرائيلية. كما لو أن اسرائيل التي بدأت تشك في قدرتها على الخروج من مناخ وتجربة المعازل البشرية، تريد أن تعمم هذه التجربة على الشعوب الأخرى. وفي إطار الحملة الموجهة ضد الارهاب نفسها قامت السلطات الاسرائيلية بالانتهاك العلني والرسمي لاتفاقية الحكم الذاتي التي وقعتها من أجل ايجاد حل للقضية الفلسطينية، فسمحت لقواتها بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية والقاء القبض على المطلوبين، ودمرت ولا تزال بيوت الفلسطينيين المتهمين أو المشتبه بهم، تماما كما كانت تفعل قبل الدخول في عملية السلام، وهي تهدد بشكل علني بإبعاد طائفة جديدة من الناشطين الفلسطينيين، وتمارس كما يصرح بذلك مسؤولوا السلطة الذاتية الفلسطينية أنفسهم، ضغوطا لا يمكن احتمالها من أجل دفع هذه السلطة إلى تكريس نفسها لخدمة أهداف الأمن الاسرائيلية. والنتيجة ليست أقل من تهديد السكان الفلسطينيين بالتسول والمجاعة، وإجهاض سلطة الحكم الذاتي ودفعها إلى التفكك. وهي لم تجمد تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي وتعلقها فحسب، في الخليل وفلسطين عامة، ولكنها تهدد كذلك بتجميد مفاوضات السلام ذاتها مع سورية إذا لم تبادر حكومتها إلى إعلان إدانتها للارهاب وتمنع الارهابيين من الاقامة في أراضيها، وترسل تعزياتها إلى حكومة اسرائيل بضحايا العمليات الانتحارية.

لا تقع المسؤولية في كل ذلك على سياسة اسرائيل فحسب ولكن أيضا، وربما بدرجة أكبر، على سياسة المجموعة الدولية التي أخطأت التقدير، فقامت بمبادرة أدت تماما إلى العكس مما كانت

تهدف إليه. فلم يكن المطلوب لانقاذ عملية السلام زيادة الضغوط الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وهي الضغوط التي تقود باستمرار إلى تغذية التطرف وإضفاء شرعية على ما تسميه اسرائيل بالارهاب، ولكنها قادت بالعكس إلى دفع اسرائيل للتخلي أكثر عن الحلول السلمية والتفاوضية، والتراجع عن التنازلات البسيطة التي قامت بها في إطار عملية السلام من أجل تهدئة ثورة الضمير القومي الفلسطيني، أعني اتفاقات الحكم الذاتي والوعد المتضمن فيها بالخروج من تحت سلطة وتعسف الحكم الاسرائيلي بشكل أو آخر، ولكن في تسريع عملية السلام وإعطاء الفلسطينيين سلطة أكبر على أنفسهم، وتعميق ثقتهم أيضا بالمستقبل. لقد كان من الممكن أن يكون لمؤتمر شرم الشيخ قيمة فعلية وايجابية لو أن منظميه عرفوا كيف يستخدمونه من أجل تشجيع اسرائيل على احترام عملية السلام بالفعل، وعلى استخدام الرصيد السياسي والمعنوي الكبير الذي أعطوه لتل أبيب في طريق تعميق ثقة الرأي العام الاسرائيلي بفوائد السلام. والحال أن ما حصل هو نقيض ذلك تماما. فقد نجح بيريز في تجيير هذا الرصيد كليا لصالح حملته الانتخابية، وجعل منه وسيلة للتغطية على تبني أفكار وسياسة الليكود اليمنية، إذا لم نشأ القول كأداة للمزاودة على هذا الحزب اليميني ذاته.

وبالرغم من الانتهاكات الخطيرة التي تمثلها إجراءات العزل وضرب الحصار على السكان الفلسطينيين، لا تزال ردود الفعل العربية والدولية على هذا التهور والاستغلال المناقض وغير المنتج لحكومة بيريس، ضعيفة، بل لا وجود لها. ولعل الذين كانوا وراء تشجيع بيريز على سياسته الجديدة بشكل مقصود أو غير مقصود يعتقدون أن هذا هو الثمن الضروري لدفع الاسرائيليين إلى إعادة انتخاب حزب العمل، وأن سياسة الاستفزاز والابتزاز والمزاودة على

اليمين في إفراغ عملية السلام من مضمونها شر لا بد منه حتى حصول الانتخابات الاسرائيلية القريبة. بيد أن هؤلاء يرتكبون في نظري خطأ كبيرا عندما لا يولون اهتمامهم في مسألة الحفاظ على عملية السلام إلا إلى مسألة كسب ولاء ورضى الرأي العام الاسرائيلي. فليس من الصحيح أن الرأي العام الفلسطيني والعربي عموما لا قيمة له في حساب المستقبل. وليس من الصحيح كذلك أن اسرائيل هي وحدها التي تحتاج إلى الاقتناع بفوائد السلام وإلى تعزيز ثقة سكانها بعملية السلام الجارية.

فمن جهة، من المبالغة القول بأن صانعي السلام قد كسبوا الرأي العام العربي نهائيا لصالح السلام واطمأنوا إليه، ولم يعد لديهم خشية من أن ينقلب على دعاته. فحتى لو لم يعد متمسكا بمنطق الحرب، لا يزال هذا الرأي العربي كثير التشكيك بجدوى عمليه السلام الراهنة، وفاقداً تماماً للثقة بنوايا الأطراف الأخرى. وليس لذلك سبب آخر سوى طبيعة السلام الذي تعرضه عليه عملية تخضع أو لا تزال تخضع في تقييم سيرها بشكل رئيسي لمقتضيات الأمن الاسرائيلية قبل أن تهتم بضمان حقوق الشعوب العربية التي كانت الضحية الرئيسية لحقبة الحرب منذ قيام اسرائيل عام 1948. ومن جهة ثانية ليس من الصحيح أن الرأي العام الاسرائيلي مدرع ضد خيار السلام، أو أن السلام خيار مناقض لمصالح الاسرائيليين، ولا بد لنا بالتالي من أجل جذبهم وكسب قبولهم له من المواصلة في تقديم المكاسب والتنازلات السياسية والمعنوية والمادية لاسرائيل، على حساب الحقوق العربية ومباديء العمل والقوانين الدولية.

وربما كان من المفيد التذكير بحقيقة أن تل أبيب لم تقرر الدخول في عملية السلام نتيجة لتفجر العواطف الانسانية والقيم الأخلاقية في وسط الرأي العام الاسرائيلي، ولا ثمرة لاكتشاف

الشرعية التاريخية لحقوق الشعب الفلسطيني المدنية والسياسية، ولا بسبب ازدهار روح المحبة والود المفاجيء بينها وبين الدول أو الحكومات العربية. إن ما دفع اسرائيل إلى الدخول في العلمية السلمية التي قادت مسيرتها ولا تزال تقودها الحكومة الأمريكية، هو فشل الحلول العسكرية التي اعتمدت عليها منذ قيامها، وإدراك الاسرائيين، حكومة وقطاعا كبيرا من الرأي العام، أن استراتيجية الكبت والاخضاع التي اتبعتها إزاء الكتلة العربية، والتي ارتبطت لديها بتعزيز الترسانة العسكرية وبالبحث من دون توقف عن ضمان التفوق العسكري، ربما لم تعد مجدية، أو لن تكون مجدية بعد اليوم. فعدا عن أن التكاليف السياسية والمالية لمثل هذه الاستراتيجية غدت لا تطاق، تبين أن هذه الاستراتيجية تقود إلى طريق مسدود في ما يتعلق بحل جميع المسائل الكبرى لوجود اسرائيل واستمرارها. ولعل الحدث الأكبر الذي ساهم بانضاج هذا الوعي وتبيان هذه الحقيقة هو ما أطلق عليه الرأي العام العالمي اسم انتفاضة الحجارة. فقد برهنت هذه الانتفاضة التي قام بها ونظمها وقادها جيل من الأطفال المفتقرين لأي تكوين عسكري تكتيكي أو استراتيجي، وغير المسلحين بأكثر مما تفيض به أرض فلسطين من حجارة، على أن مراكمة الأسلحة الفتاكة، والتقدم المطرد في تطوير الترسانة العسكرية، والوصول بالفعل إلى درجة كبيرة من التفوق العسكري على مجموع القوى الاقليمية الداخلة في ميزان القوى في المنطقة، غير قادرة على ضمان الأمن والاستقرار لاسرائيل. لقد أدى الافراط في استخدام القوة ومنطق القوة والاخضاع إلى تفجير آخر، وبالضرورة أقوى، منابع المقاومة والرفض والتمرد على نظام سيطرة لا إنسانية ولا أخلاقية.

وبالعكس، إن امتلاك اسرائيل للقوة التي مكنتها من كسر إرادة

العرب مرات عديدة، من خلال الحروب الكلاسيكية، أو التشجيع على الممارسات الارهابية والردعية في عمق الأراضي العربية، والذي كانت تسميه سياسة ذراع اسرائيل الطويلة، لم يساعدها على فرض الاعتراف بها في المنطقة، ولا سمح لها بالاندماج فيها، ولكنه كرس عزلتها السياسية والاقتصادية والنفسية، بل عمق هذه العزلة ورفع جدرانها حتى أصبح الكثير من المفكرين اليهود المعتدلين أنفسهم يعتقدون بأنهم في سبيلهم إلى إعادة إنتاج تجربة الغيتو أو المعزل اليهودي التي وسمت حياتهم في البلاد الأوربية قبل المحنة النازية على الأرض العربية.

لن تتخلى إذن اسرائيل عن خيار السلام مهما حصل وليس لديها بديل عنه. إن الذي يبعدها عنه هو بالضبط سياسة التساهل والتواطؤ الدولي مع حكوماتها، مما يخلق لدى رأيها العام الوهم بأن من الممكن الاستمرار على طريق التظاهر بالقوة والاعتماد على التفوق العسكري كلما شعرت بأن الحلول السياسية تحتاج إلى حد أدنى من التضحيات المتبادلة ولا يمكن أن تتحقق من دون أي ثمن. وهذا التساهل الدولي هو الذي يفسر فشل اسرائيل أو قادتها في التغلب على ضيق أفق سياسي قل مثيله في تعاملها مع الدول والشعوب العربية، وفي مقدمها الشعب الفلسطيني، ولافتقار هذه السياسة إلى الحد الأدنى من الروح الأخلاقية، بل الاستعداد للتفريط بأية قوة أخلاقية تواكب أو توازن التباهي بالقوة العسكرية والقدرة على إعمال العنف والانتقام.

ينبغي على الدول التي نظمت مشروع التظاهرة العالمية المؤيدة لاسرائيل من أجل تجنيب بيريز ضرورة اللجوء إلى سياسة العنف التقليدية في وجه المزايدة اليمنية، أن تتحمل مسؤولياتها، ولا تسعى إلى التغطية عليها من خلال الاختباء وراء فكرة المساعدات العاجلة

والانسانية. فبدل أن يستخدم بيريز التضامن العالمي معه ومع سياسته من أجل ردع اليمين وإبراز صدقية ونجاعة القيم التي تعمل في سبيل السلام ولصالح السلام، وفي مقدمها قيم العدالة واحترام القانون والتعهدات الدولية واستغلال فرصة الالتفاف العالمي حول اسرائيل من أجل تعميق سياسة تدعيم الثقة المتبادلة وطمأنة الفلسطينيين على مستقبلهم، استخدم العطف الدولي من أجل التغطية على تبنيه سياسة مطابقة تماما لسياسة الليكود في مواجهة مشكلة الأمن ومشكلة السلام ومشكلة العلاقات العربية الاسرائيلية. وبعكس ما يعتقده بيريز ومن ورائه الدول التي أرادت تعزيز موقفه السياسي في اسرائيل، لن يكون لهذه السياسة النتائج المتوخاة. فهي تزيد اعتقاد الاسرائيليين أكثر مما هم عليه الآن، أن الحلول الصحيحة في عملية السلام هي الحلول القائمة على العنف والقوة، وأن الاتفاقات التي عقدت مع الفلسطينيين والعرب لا ينبغي أن يفهم منها اعترافا اسرائيليا حقيقيا بحقوق هؤلاء ولكن تنازلات تكتيكية وقتية يمكن وينبغي التراجع في أسرع وقت عنها. إن سياسة بيريز الجديدة تريد أن توحي للاسرائيليين أن السلام مع العرب لا يعني شيئا آخر، ولا ينبغي أن يعني شيئا آخر غير استمرار سياسة الحرب والتحدي والمرابطة على المواقع السياسية والنفسية ذاتها، ولكن بوسائل أخرى. فإذا كانت سياسة العنف والقوة والابتزاز والاستفزاز هي الصحيحة والمنتجة، لماذا يريد بيريز ومعه الرئيس كلينتون ومن تبعه في مبادرته الشرم شيخية أن يصوت الناخب الاسرائيلي لصالح ممثل ضعيف ومتردد لها بدل أن يصوت لأولئك الذين لم يكفوا لحظة عن تبجيلها وتعداد ايجابياتها؟ إن ما تعمل عليه سياسة بيريز الراهنة هو إضاعة ثقة الفلسطينيين بمعسكر السلام الاسرائيلي، ومعهم العرب، أكثر مما تسمح بكسب الناخب الليكودي أو شبه الليكودي.

ليس الخوف على السلام هو الذي يدفعنا إلى التذكير بهذه المسؤوليات تجاه الشعب الفلسطيني، ولكن الخوف من الارتفاع المفرط الثمن الذي سوف يضطر العرب والاسرائيليون إلى دفعه من أجل الوصول إلى سلام حقيقي. فقد يطول الزمن قبل أن يكتشف الاسرائيليون مهما كان تطرفهم الطريق المسدودة التي تقود إليها لا محالة استراتيجية الاحتواء الجديدة التي أحلوها محل استراتيجية الاخضاع بالقوة، وقبل أن يدركوا أنه ليس لديهم خيار آخر سوى التفاوض من أرضية المساواة والندية واحترام المصالح المتبادلة، خارج عمليات الابتزاز والضغط والارهاب، مع بقية الأطراف العربية. وبالمثل، ليس هناك سبب لاستبعاد خطر عودة الرأي العام العربي، إذا استمرت سياسة الابتزاز والاستفزاز على ما هي عليه، إلى التقرب من السياسات المتطرفة، المعادية للسلام. فالعرب ليسوا مجبولين من طينة تعصى على الاستفزاز أو تفتقر إلى الاحساس بالعدالة والكرامة. ولا شيء يمنعهم من تغيير الاتجاه ورفض الغش والغبن والاحتواء والتلاعب بمصيرهم. فليس لديهم ما يخسرونه اليوم في معركتهم الطويلة من أجل فرض اعتراف الاسرائيليين وغيرهم بحقوقهم واسترجاع احترامهم لأنفسهم. ولن تستطيع اسرائيل والدول المعنية بالسلام أن تقنع الرأي العام العربي بالسلام وتكسب ثقته وتعاونه من دون أن تفكر في إرضائه واحترام إرادته. فلن يحصل السلام ولن يخرج مساره الراهن من التخبط الذي يشهده منذ سنوات قبل أن يهجر صانعوا السلام سياسة الإملاء وفرض الأمر الواقع على العرب ويتبنوا سياسة التفاهم معهم وتطمينهم هم أيضا، من خلال تظاهرات دولية أو من دونها، على كرامتهم واحترام إرادتهم وحقوقهم ومصالحهم.

التحالف بين اسرائيل وتركيا
نكسة في السياسة العربية التركية

مثّل التوقيع في مطلع نيسان 1996 على اتفاق التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل فشلا ذريعا للسياسة العربية الجديدة الرامية إلى التقرب من تركيا. وهو يؤلف إضافة إلى ذلك ضربة قوية للموقف السوري في المفاوضات السلمية مع اسرائيل، بل أبعد من ذلك، في فرض سورية نفسها لاعبا رئيسيا على ساحة السياسة الشرق أوسطية.

فحتى السبعينات كانت الامبرطورية الشاهنشاهية التي حاولت الأسرة البهلوية بعثها هي محط أنظار أكثر دول الخليج المهددة بزعزعة الاستقرار، ومركز الثقل في تأمين القوة اللازمة للحفاظ على مصالح الدول الغربية عموما والدفاع عنها أمام صعود وتطور حركة التحولات السياسية والعقائدية والاقتصادية الجذرية التي ارتدت رداء القومية العربية منذ الخمسينات. لكن الثورة الاسلامية التي أطاحت بحكم الشاه قد نقلت ايران وقوتها العسكرية إلى الصف المناقض تماما. بل لقد حولت الدولة الايرانية إلى مصدر الخطر الرئيسي على أمن واستقرار الدول الخليجية والعربية عامة، وذلك بعد أن بدأ نجم حركة القومية العربية التي حملت راية التغيير الداخلي والاستقلال عن النفوذ الاجنبي يخبو بسرعة منذ نهاية عقد الستينات.

وبالرغم مما كانت السياسة التركية قد تميزت به من عداء علني للعالم العربي، ثقافة وحضارة ودولا ومجتمعات، عبر عنه وجسده

الاعتراف الرسمي باسرائيل والتعاون النشط معها، ضد القرارات الدولية، ومن دون اكتراث بالمشاعر الوطنية العربية، فقد عملت الحاجة إلى ايجاد بديل للقوة الايرانية في تحقيق التوازنات الاقليمية العربية العربية على تبييض صفحة تركيا الأتاتوركية، ودفعت الدول العربية إلى المراهنة المتزايدة على التقارب مع أنقرة.

وهكذا، بعد أن بقي مستوى العلاقات التجارية خلال أكثر من نصف قرن ضعيفا لا يكاد يتجاوز في أحسن حالاته إثنين إلى ثلاثة بالمئة من حجم التبادل التجاري بين الطرفين، سوف يصل معدل هذا التبادل إلى أكثر من 20٪ في أواخر الثمانينات. فقد فتحت البلدان العربية أسواقها أمام الصادرات التركية كما استقبلت فائض يدها العاملة واستوعبت الجزء الأكبر من نشاطات شركات الانشاء التركية. وقد وصلت قيمة الأعمال التركية الاجمالية في السعودية وليبيا والعراق بين عامي 1973 و 1985 فقط إلى 14،5 مليار دولار. وبالاضافة إلى العوائد التي حصلت عليها تركيا لقاء مرور أنبوب النفط العراقي والبالغة 40 مليون دولار في العام، تلقت تركيا قروضا بمئات ملايين الدولارات من المصارف العربية واستقبلت عددا كبيرا من السواح العرب. وقد عرفت تركيا نتيجة ذلك أهم فترة نمو اقتصادي في تاريخها تجاوزت معدل 5٪ في العام. ويمكن القول إن التعاملات الاقتصادية مع الدول العربية لم تسمح لتركيا بتجاوز أزمتها الاقتصادية فحسب، ولكنها كانت العامل الرئيسي في طفورها إلى دولة صناعية أو شبه صناعية. وبالمقابل ستعرف تركيا أشد أزماتها حدة بعد حرب الخليج الثانية، وما أدت إليه من تقلص السوق العربية، وبشكل خاص الخليجية، من جهة، السوق التجارية والمالية وسوق العمل على حد سواء، ونجاح الولايات المتحدة في احتكار هذه السوق أو ما تبقى منها، وحرمان حتى حلفاءها الأوربيين من

مشاركتها فيها، من جهة ثانية.

وقد غذى هذا التطور السريع للعلاقات الاقتصادية العربية التركية آمالا عربية كبيرة تجاه تركيا ساهم فيه ما بدا لفترة من عودة تركيا عن التصاقها الشديد باسرائيل، أو من تحول في سياسة أنقرة العربية. وقد عمق من هذا الانطباع تطور سلوك بعض الساسة، وتصاعد مطالب بعض قطاعات من الرأي العام التركي أيضا بتأكيد الانتماء إلى الهوية الاسلامية، مما أوحى وكأن تركيا الأتاتوركية التي بقيت مغلقة تماما حتى ذلك الوقت على القضايا العربية، تنزع إلى استعادة هويتها الاقليمية ولعب دورها التاريخي كسند للكتلة الشرق أوسطية في مواجهة المطامع الخارجية. ونظرة سريعة إلى الندوات والحوارات التي بادر إليها المثقفون والناشطون العرب في اتجاه تركيا في العقد الأخير، كافية للبرهان على حجم الرهان الذي وضعه قسم كبير من الرأي العام العربي على تحول تركيا الايجابي، بما يسمح بتصفية إرث النزاع الماضي الذي نشأ عن سياسة القمع العثمانية المتأخرة والذي أعقب كذلك الثورة العربية ضد الأتراك عام 1916، ويساهم في إعادة بناء العلاقات التركية العربية على أسس جديدة من التعاون المثمر والمودة وإحياء وشائج القربى التاريخية والثقافية والدينية.

ومن هذه الزاوية يمثل توقيع أنقرة على اتفاقية التحالف العسكري مع تل أبيب مفاجأة كبيرة للرأي العام العربي ويشكل خيبة أمل كبيرة لقطاعات واسعة من هذا الرأي التي راهنت على تحسين العلاقات العربية التركية. في الواقع لا يمثل التوقيع على هذه الاتفاقية انقلابا على السياسة التركية السابقة، ومع أنه ستكون له نتائج كبيرة على الأوضاع العربية والشرق أوسطية.

فبالرغم مما يبدو على توقيع الاتفاقية من تراجع عن السياسة

التركية السابقة، من الصعب الحديث عن انقلاب، بل عن تغيير حقيقي في طبيعة السياسة التركية وفي اختياراتها الاستراتيجية الكبرى التي كانت قد مهدت لها الأتاتوركية عندما وجهت الرأي العام التركي نحو الغرب وسعت إلى ربطه، بجميع الوسائل، بعجلة التاريخ الأوربي. وهذه الاختيارات هي التي يعبر عنها الاشتراك الفاعل لتركيا، منذ الخمسينات، في اتفاقية الحلف الأطلسي، وقبولها بأن تحول أراضيها إلى قاعدة للنشاطات العسكرية والسياسية الموجهة ضد الدول العربية. وتشير جميع الدلائل إلى أن تركيا لم تفكر لحظة في تغيير هذه الاختيارات أو تعديلها. إن كل ما فعلته، هو أنها حاولت أن تستفيد من الفرص التي أتاحها لها ظرف تاريخي معين، حتى تعظم من منافعها الاقتصادية، وتزيد من نفوذها في منطقة عربية أصبحت أكثر من أي حقبة أخرى نهشا لجميع الأطماع. وهكذا اكتشفت تركيا العالم العربي بعد انكار طويل، وعرفت كيف تستغل الفورة الاقتصادية التي بعثها ارتفاع أسعار النفط وزيادة السيولة المالية في الخليج، كما نجحت في استغلال الخوف الذي أثاره انتصار الثورة الاسلامية الايرانية في الدول العربية من أجل العودة إلى السياسة الشرق أوسطية.

لكن، بالرغم من كل النوايا الحسنة التي كانت الدول العربية تبديها، ومعها الرأي العام العربي أيضا، تجاه تركيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في الشرق الأوسط، لم تغير النخبة اليمينية التركية الحاكمة من منطلقاتها ومفاهيمها السياسية التقليدية تجاه المنطقة العربية، وبقيت تتبع سياسة معادية للعرب ومناقضة لمصالحهم، وداعمة بشكل مكشوف لمعظم المشاريع التي تضعف الموقف العربي وتسيء إليه. فقد قبلت أنقرة تحويل أراضيها إلى قاعدة للتدخل الأطلسي المستمر في شمال العراق، بالرغم من المصالح

الكبيرة التي تربطها به، ولم تول أهمية تذكر في موضوع السوق الشرق أوسطية إلا لمشروع تزويد اسرائيل بالمياه عن طريق مد خط للأنابيب يعبر الأراضي السورية. وهي لا تزال ترفض إخضاع تقسيم مياه نهري دجلة والفرات للقوانين الدولية المتعارف عليها، وتطالب بحقوق وطنية خاصة على النهرين، في سبيل حرمان البلدين العربيين من حصتهما القانونية في المياه، غير عابئة بما يمكن أن ينجم عن ذلك من كوارث اجتماعية، بل مما يمكن أن يدفع إليه من حروب مستقبلية. إن جوهر السياسة التركية بقي، كما كان منذ عقود، مقايضة الضغط على الدول العربية مع منافع عينية أو استراتيجية تطمح أن تحصل عليها في الساحة السياسية الأمريكية والأوربية.

إذا كانت سياسة الدول العربية تعد وتصاغ وتضبط ويدقق فيها في واشنطن، لا أدري ما الذي سيدفع تركيا إلى التعامل أكثر مع الممثلين الشكليين لهذه السياسة بدل التعامل مع أصحاب هذه السياسة الحقيقيين. فطالما بقيت الولايات المتحدة هي المسؤولة الفعلية والرئيسية عن المنظومة الاقليمية الشرق أوسطية، فمن الطبيعي أن تركيا لا تستطيع أن تحسن دورها وتضمن مصالحها إلا بالتعامل المباشر مع الولايات المتحدة والمساهمة في تحقيق سياسات هذه الأخيرة وأهدافها الاستراتيجية.

هذا هو منطق العلاقات الدولية. وهو يعبر عن إدراك تركيا حقيقة مصالحها. ولا يجدي مع هذا المنطق التذكير العربي بالقيم الدينية أو بالعلاقات التاريخية. فليس من طبيعة الأمور أن يتفاوض الصيادون مع الطريدة، ولا أن تشاور الوحوش المفترسة فريستها وتأخذ رأيها. إن المفاوضات والمشاورات تتم، كما كان عليه الحال دائما في المنطقة العربية منذ القرن الماضي، بين المشاركين في الوليمة، والمتنازعين على اقتسام أشلائها. وهذا هو اليوم بالضبط

حال الجامعة العربية. ولا يمكن لأي تحليل أن يكون أكثر تعبيرا عن هذا الوضع، وفي هذه المناسبة، من الحديث الشريف: يأتي يوم تتداعى فيه الأمم عليكم كما تتداعى الأكلة على قصعتها، قالوا أمن قلة نحن يارسول الله، قال بل أنتم كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل.

وقد سعت تركيا خلال فترة أولى إلى التغطية على حقيقة سياستها الاقليمية، طالما كانت المنافع التي تجنيها من البلاد العربية كبيرة ومضمونة. لكن الوضع اختلف كثيرا بعد أزمة الخليج وحربه الثانية التدميرية. فقد أدت هذه الحرب إلى ضمور شديد في الأسواق العربية التجارية والمالية. فهبط حجم المبادلات العربية التركية إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب. وبقدر ما تضاءلت المصالح التركية في البلاد العربية، وأصبح من الواضح أن شعوب المنطقة ليست هي صاحبة السيادة الفعلية على مصيرها، عادت تركيا من دون أي تردد أو تساؤل إلى سلوكها وخطابها السابق، أعني إلى تثمير سياسة الضغط التقليدي على الدول العربية في سوق السياسة والاستراتيجية الاسرائيلية والأطلسية، تماما كما كانت تفعل منذ الخمسينات.

لكن الأمر المهم لا يتعلق بتركيا في الواقع، ولكن بالاستراتيجية التي أصبحت تركيا بعد توقيع هذا الاتفاق العسكري طرفا رئيسيا في تنفيذها. فقيمة الاعلان عن هذا الاتفاق العسكري كامنة في ما يلقيه من أضواء جديدة على المشروع الشرق أوسطي الذي تَعِد به الولايات المتحدة العرب بعد السلام، وتغريهم بالدخول فيه والكفاح من أجله. فهو يبرهن أن المطلوب هو تهميش العرب وعزلهم من خلال توثيق علاقات التبادل والتفاعل والتحالف بين الدول المعادية لهم، أو التي بقيت منذ بداية القرن في صف المناهضة لأي عمل يسعي إلى تحقيق امال العرب في الاستقلال والسيادة والتنمية والتضامن والاتحاد. فليس النظام الاقليمي الجديد

الذي تنوي واشنطن وأنصارها إقامته في الشرق الأوسط، والذي بدأت تدعو إليه بعض أوساط النخب العربية، مشروعا يهدف إلى إزالة عوامل التوتر والنزاع والحرب في المنطقة الشرق أوسطية، ولكنه نظام جديد للتحالفات الاقليمية يهدف إلى تحييد القوة العربية. إنه التعميم السري لسياسة الاحتواء التي تمارسها واشنطن علنا تجاه كل من ايران والعراق اليوم، والتي لا تشكل في الواقع إلا الحلقة الأولى من استراتيجية الاحتواء الشامل التي تسعى إلى تطبيقها على جميع الدول والقوى العربية القائمة التي لا تسير سيرا أعمى في ركبها.

ففي منطق التحييد والاحتواء يدخل العمل على إضعاف القوة العسكرية للدول العربية، وبالتالي تدمير أسلحتها المتطورة، وفي منطق الاحتواء يدخل أيضا نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وتحريم استخدامها كليا إلا على اسرائيل، الشريك الرسمي، العلني والاستراتيجي، في تطبيق سياسة الاحتواء والاستفادة منها. وفي منطق الاحتواء يدخل حصار الدول العربية واحدة بعد الأخرى بدءا بالعراق، ثم ليبيا وقريبا السودان. وفي منطق الاحتواء يدخل تشجيع الدول المجاورة للمنطقة العربية على الوقوف ضد العرب والتحرش بهم واستفزازهم واحتلال أراضيهم، كما فعلت منذ مدة قريبة اريتيريا. وفي المنطق نفسه يدخل بث الخلاف والفرقة بين الدول العربية ذاتها ودفعها للعمل إحداها ضد الأخرى. وفي منطق الاحتواء تدخل عمليات تفجير المجتمعات العربية من الداخل، سواء بتغذية الحروب الأهلية وتعميق الشروخ الطائفية والقبلية أو بشراء النخب المحلية واستقطاب القوى الفعالة منها. وفي هذا المنطق تدخل كذلك عملية إدخال العرب في هياكل إقليمية سياسية أو عسكرية مفروضة عليهم ولا تخضع بأي شكل لسيطرتهم وإشرافهم.

أما بالنسبة لسورية، فإن للتحالف العسكري التركي الاسرائيلي مغزى يتجاوز ذلك، ليجعل من تركيا طرفا مباشرا في النزاع الدائر بين دمشق واسرائيل للوصول إلى تسوية سلمية. فبهذا التحالف، وضعت أنقرة رسميا قوتها الاستراتيجية في خدمة اسرائيل، وأعلنت وقوفها علنا في معسكر اسرائيل ضد المصالح الحيوية للدولة السورية. لقد تحولت تركيا، بفضل التسهيلات العسكرية التي ستقدمها لاسرائيل، أي التهديد بوضع سورية بين فكي كماشة، من احتياطي للعرب ضد ايران، كما كان يتوقع البعض، أو على الأقل من جبهة محايدة نسبيا في الصراع العربي الاسرائيلي، إلى أكبر حليف عسكري وسياسي واستراتيجي لاسرائيل في المنطقة العربية.

بيد أنه من السذاجة اعتبار التوقيع على هذا التحالف أمرا تركيا اسرائيليا محضا. إنه جزء من النشاط الأمريكي الضاغط على العرب، وعلى سورية بشكل خاص، من أجل إجبارهم على القبول بالترتيبات الأمنية الجديدة المقترحة عليهم لصالح اسرائيل، والدخول من دون مناقشة في إطار النظام الاقليمي المقترح كبديل عن النظام العربي الذي سيطر على المنطقة في الحقبة السابقة. فليس المطلوب لهذا النظام أن يقوم، وعلى العرب إدراك ذلك، على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة، أو على الشراكة الشرق أوسطية المعلنة بين دول متساوية أو معسكرات متصالحة ومسالمة، ولكن المطلوب نظاما يضمن أمن اسرائيل ويحافظ على المصالح الأمريكية. ولا يمكن بناء مثل هذا النظام إلا على أساس تحالف القوة بين تركيا واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، في وجه الضعف، وعلى إبقاء الدول العربية جميعا في حالة متقدمة من التفكك والانهيار.

ولو كان المقصود بناء نظام اقليمي مستقر، لا تكوين حلف معاد للعرب وتقدمهم، لما سمحت واشنطن بتوقيع مثل هذا الاتفاق

العسكري. إذ ما الحاجة إلى تطوير التحالفات العسكرية، وتعريض المنطقة إلى المزيد من عدم التوازن، وبالتالي من التوتر والخوف وعدم الاستقرار، إذا كان المطروح على الشرق الأوسط هو بالفعل السلام والتعاون الاقتصادي والسياسي والتطبيع بكافة أشكاله؟ لا يمكن لأي مراقب سياسي أن يشك لحظة في ما ينطوي عليه هذا التحالف العسكري الذي رعته واشنطن من استفزاز للعرب، وما يمكن وينبغي أن يدفع إليه من تشكيك في مغزى السلام الذي ترعاه واشنطن باسم المجموعة الدولية، وما يقود إليه من تدمير الثقة العربية في النوايا الأجنبية.

لا يمكن لمثل هذا التحالف أن يشجع أحدا في المنطقة على السلام، وفي مقدمهم اسرائيل. وهو يظهر بالعكس أن الكلام عن السلام في واشنطن وتل أبيب لا يعني شيئا آخر إلا تغيير محور الجهد في الحرب، ونقل الجبهة العسكرية من محور النزاع العربي الاسرائيلي إلى محور الصراع الشرق أوسطي ضد العرب بأجمعهم. وإذا لم ينجح العرب في الخروج برد ايجابي وقوي على هذا العمل العدواني الذي يعادل إعلان النية في الحرب، فإنهم سيجدون أنفسهم في نهاية المطاف مجبرين على شن الحرب أو الخضوع الذليل لكل نوع من أنواع الابتزاز بالقوة. ولا يعتبر البيان المصري السوري الايراني الذي أدان هذا التحالف ردا عمليا كافيا، أي قادرا على محو الآثار المدمرة الناجمة عنه.

ليست الخيارات العربية في هذا المجال معدومة أو محدودة، سواء ما تعلق منها بالعمل داخل النطاق العربي، أو بالانفتاح نحو قوى إقليمية أخرى. إن ما يحتاج إليه العرب هو قليل من التفكير بعيد المدى، قليل من الثقة بالنفس وبعض الارادة، وقبل هذا وذاك، التغلب على الخوف الذي يشل إرادتهم.

الحرب الاسرائيلية على لبنان:

الاعلان المدوي عن ميلاد النظام الشرق أوسطي الجديد

لا يمكن أن يكون رد الفعل الأول عند أي مواطن عربي، بل أي إنسان، إزاء الحرب المعلنة من قبل اسرائيل على لبنان منذ العاشر من نيسان أبريل 1996 إلا الشعور بالسخط الذي لا حدود له، وتقيؤ المبادئ التي تقوم عليها سياسات الدول الكبرى ومجلس الأمن معا، وفي مقدمها سياسة واشنطن الشرق أوسطية. فليس لهذه المبادئ مضمون آخر سوى التحيز والظلم والوقاحة الفظة.

بيد أن هذا الشعور السليم الاول لم يعد يكفي لاتخاذ موقف صحيح مما يجري. فليست هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها الحكومات الاسرائيلية حقيقة نواياها والطريقة التي تريد أن تفرضها للاسراع في عملية المفاوضات السلمية. ولا هي المرة الأولى التي تظهر فيها الحكومة الأمريكية متماهية تماما مع مشاريع تل أبيب العدوانية. والأسئلة الأساسية التي يجد المرء نفسه مضطرا لطرحها ومحاولة الاجابة عنها هي التالية: ماذا تريد اسرائيل من هذه الحرب التدميرية، وكيف أمكن لها أن تشرع بها وتبررها أمام الرأي العام العالمي، وأن تنجح في أن تحظى بالحياد الدولي الكامل إن لم يكن بالتأييد العلني؟ ثم ما هي المكاسب التي تطمح أن تحصدها نتيجة ذلك.

تدعي حكومة بيريز أن السبب الرئيسي لهذه الحرب هو وقف هجومات حزب الله على مدن شمال اسرائيل. وأنها تقوم بها في

إطار مكافحة الارهاب المشروع من جهة والعمل على ضمان أمن اسرائيل الذي يشكل الهدف المركزي لسياستها الخارجية، من جهة ثانية. وهذه هي أيضا نظرية إدارة كلينتون في واشنطن وبقية الدول التي تسير في ركابها، وعلى رأسها بريطانيا. بالمقابل، يميل أغلب المحللين السياسيين إلى النظر إلى هذه الحرب من منظار الصراع السياسي الاسرائيلي الداخلي، وسعي قادة حزب العمل إلى تحسين صورتهم الأمنية في نظر الرأي العام الاسرائيلي استعدادا للانتخابات العامة التي ستجري في شهر مايو القادم.

والواقع إن هناك اعتقادا قويا لدى معظم الاوساط الدولية بأن نجاح بيريز وحزبه في الانتخابات القادمة هو الضمانة الرئيسية لاستمرار عملية السلام الشرق أوسطية الراهنة، وأن هذا النجاح يتوقف على اقناع الناخبين الاسرائيليين بأن الحفاظ على أمن اسرائيل وتفوقها الاستراتيجي وسطوتها العسكرية في المنطقة ليس من اختصاص حزب الليكود ولا هو مناقض لسعي حزب العمل نحو سلام مع العرب، بل إنه يشكل شرط هذا السلام.

وإذا كانت النظرية الاسرائيلية الأمريكية حول المخاطر التي تهدد أمن شمال اسرائيل مصطنعة كليا، ذلك أن اسرائيل هي التي خرقت اتفاقية تموز/ يوليو 1993 القاضية بحصر الصراع في منطقة الشريط الحدودي وعدم المساس بالمدنيين، فإن اقتراب الانتخابات العامة الاسرائيلية يظل أحد العناصر الرئيسية لتفسير ما يحصل اليوم في لبنان.

ومع ذلك، إذا كان موضوع الصراع الانتخابي الاسرائيلي يفسر التشدد العام الذي عرفته سياسة بيريز في الشهرين الماضيين، وهو الذي أدى عمليا إلى تجميد المفاوضات الفلسطينية والسورية واللبنانية معا، ودفع إلى ضرب الحصار على الأراضي الفلسطينية

التابعة للحكم الذاتي، فإن من الصعب عليه أن يبرر حربا تدميرية من مثل ما يحصل اليوم في لبنان، خاصة وأن استقصاءات الرأي الأخيرة التي سبقت الحرب عادت لتعطي السبق إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي على منافسيه الليكوديين. ثم إن الولايات المتحدة لم تكن مضطرة، لو كان الأمر يتعلق بتحسين موقف بيريز الانتخابي إلى إعلان التأييد المطلق لما سوف يتخذ طابع الحملة العسكرية التأديبية على لبنان، ولا العمل المقصود من أجل توريط سورية في هذه الحملة، ودفعها إلى الدخول في المفاوضات السياسية التي تحاول واشنطن وتل أبيب فرضها بمناسبة هذه الحملة.

وكي ندرك الهدف الفعلي لهذه الحرب التي وجدت في قضية محاربة الارهاب وتهديد موقف حزب العمال الانتخابي مبررا لها، ينبغي وضعها في السياق التاريخي العام الذي حصلت فيه. ويتميز هذا السياق بأمرين أساسين. الأول هو التعثر الذي شهدته عملية المفاوضات السياسية بسبب ما بدا من عجز أو رفض الحكومة الاسرائيلية الراهنة عن تحمل نتائج دفع ثمن السلام الذي يسعى العرب إلى إقامته على مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد تجسد هذا التعثر في وقف المفاوضات السورية اللبنانية الاسرائيلية من جهة وفي اندلاع العنف من جديد في الأراضي الفلسطينية بسبب عودة الاسرائيليين إلى سياسة تصفية قيادات حركات المقاومة الاسلامية في الداخل ورد هذه الحركات على هذه السياسة بالعمليات الانتحارية الاستعراضية. والأمر الثاني، هو ما حققته اسرائيل بالفعل، بفضل نجاحها في استغلال الدعم الأمريكي والعطف الدولي وانعدام الثقة بين الحكومات العربية من مكاسب بل انتصارات سياسية ودبلوماسية كبيرة غيرت تماما من ميزان القوى الاقليمية، من دون الحاجة إلى استخدام القوى العسكرية. ويكفي أن نذكر من بين هذه المكاسب

العديدة التي تحققت لاسرائيل في الأشهر القليلة الماضية انعقاد قمة شرم الشيخ التي شاركت فيها أكثر من إثني عشر دولة عربية للتضامن مع حكومة بيريز وإضفاء الشرعية على حملتها السياسية ضد المقاومة والمعارضة الفلسطينية، والاتفاق الأمني الذي وقعته على إثر هذا المؤتمر مع الولايات المتحدة ونالت من خلاله مساعدات مالية وتقنية ذات أهمية استثنائية، والاتفاق العسكري ذو الأهمية الاستراتيجية الحاسمة الذي وقعته كذلك مع حكومة أنقرة، والتفاهم بل التعاون العسكري الذي بدأته في الأسبوع نفسه الذي شنت فيه الحرب على لبنان مع الأردن، وكرسته زيارة رئيس أركان الجيش الأردني لتل أبيب، ثم أخيرا الخرق الدبلوماسي الذي حققه بيزيز بنجاحه في زيارة عاصمتين عربيتين زيارة رسمية، مسقط والدوحة، وما لقيه فيهما من استقبال أظهر تهلهل الجامعة العربية.

ففي الأسبوع الذي قررت فيه تل أبيب تأديب لبنان، كانت المنطقة تشهد الاعلان عن ولادة أول حلف عسكري وسياسي جديد يطمح إلى استباق الأحداث وتقرير مصير الوضع الاقليمي العام، أعني الحلف الذي ضم الولايات المتحدة واسرائيل وتركيا والأردن، ويطمح إلى التوسع نحو بعض الأقطار العربية الأخرى. وفي هذا الأسبوع نفسه الذي انطلقت فيه الطائرات الاسرائيلية لضرب مواقع لبنانية شملت بيروت نفسها، كانت تجري في الكويت مناورات مشتركة عربية أمريكية تحت اسم «الحسم النهائي»، وكانت عمّان تستقبل الطائرات الأمريكية للبدء بمناورات مماثلة أعطيت اسم «النمر المتأهب». كما ارتفعت اللهجة بشكل مفاجيء ضد ايران ومخاطرها الارهابية، ودعت واشنطن إلى إحياء المعارضة السياسية والعسكرية ضد النظام العراقي، كما هددت بضرب ليبيا بعد أن اتهمتها بالشروع من جديد في بناء مصنع للأسلحة الكيميائية.

إن الحرب التي تشنها اسرائيل ضد لبنان، تتجاوز بكثير مسألة الصراع الانتخابي الاسرائيلي، لتدخل ضمن إطار العمل على قلب موازين القوى الاقليمية القائمة وخلق وضع استراتيجي جديد تماما يعبر عن التفكك المتزايد الذي عرفته، في المرحلة السابقة، الجبهة العربية وتهالك الكثير من أطرافها على التحالف مع اسرائيل، كما يعبر عن التقدم الذي أحرزه التحالف الأمريكي الاسرائيلي في تشديد قبضته على المنطقة والتمكن من السيطرة عليها. إن حرب لبنان 1996 تترجم على الأرض، ومن وجهة النظر الاستراتيجية، هذا التقدم السياسي والدبلوماسي، تمهيدا لبدء المرحلة القادمة من المفاوضات، التي تطمح اسرائيل في أن تجري على أرضية تكون فيها الدول العربية المفاوضة قد جردت تماما من كل أسلحتها. وبقدر ما يمثل النجاح في بناء الحلف العسكري السياسي الراهن، الركن الرئيسي الذي سوف يقف عليه مشروع النظام الشرق أوسطي، فإن تصفية المقاومات العربية المتنوعة والمتعددة الأشكال التي لا تزال قائمة هنا وهناك هو خطوة أساسية على طريق تحقيق التسوية التي تتفق تمام الاتفاق مع ضمان بقاء هذا الحلف وخضوع العرب جميعا له. يدخل في هذا الاطار السعي إلى وصم جميع منظمات المقاومة العربية بالارهاب وإضفاء الشرعية على عملية القضاء الدموي عليها، سواء أكان ذلك في فلسطين أو في جنوب لبنان. كما يدخل فيه السعي إلى عزل سورية وإضعاف موقفها الاستراتيجي، سواء عن طريق فصل المسار السوري عن اللبناني، وهو الهدف المعلن اليوم للحرب الاسرائيلية، ولاقتراح التسوية الامريكي الاسرائيلي، أو عن طريق عزل ايران وقطع صلتها بالعالم العربي، وبسورية بشكل خاص. فلا ينبع استهداف حزب الله في هذه الحرب مما يشكله من تهديد أمني لاسرائيل فقط، ولكن لأنه مركز الالتقاء

السوري الايراني اللبناني بالدرجة الأولى والتجسيد الحي له. وبهذه الطريقة تعتقد تل أبيب أنها تستطيع أن تحبط المقاومة السورية اللبنانية، وتفرض بالقوة والتهديد العسكري إعادة فتح ملف المفاوضات السياسية المجمد بما يلبّي الطموحات والمطالب الاسرائيلية.

إن المستهدف الحقيقي للحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان ليس حزب الله فقط وليس لبنان وحده ولكن سورية أساسا ومن ورائها العالم العربي نفسه، أعني مكانه وموقعه ودوره في النظام الاقليمي القادم الذي لا بد أن يولد من نزاع القوة الراهن. والأمل الوحيد لاسرائيل في التحول إلى نواة هذا النظام ومركزه هو زعزعة الكيان العربي نهائيا، وتفكيكه بين قوى متنافسة، ينضم بعضها إلى اسرائيل ويعمل في إطار استراتيجيتها الاقليمية، ويبقى البعض الآخر ممزقا متخبطا في نزاعاته الداخلية والخارجية. ولو تحقق لاسرائيل ما تريده من هذه الحرب لكان ذلك بمثابة قطع شوط حاسم في الوصول إلى الهدف الاسرائيلي الأمريكي المنشود. وتوحي مواقف العرب الضعيفة المترددة، بل التأييد الضمني لبعض الدول العربية لهذه العملية، منذ الآن باتجاه التطور في المستقبل. إننا بصدد تحول مجرى الصراع من نزاع على إقامة نظام شرق أوسطي يساعد على دمج اسرائيل في المنطقة ويعطيها الأسبقية، لكن ضمن إطار مشاركة عربية أساسية، إلى نزاع على إقامة نظام أوسطي قائم على سيطرة مطلقة لتحالف الولايات المتحدة واسرائيل مع بعض الدول الاقليمية العربية وغير العربية، وذلك بهدف ضرب الحصار على الدول العربية الرئيسية وتحييدها، وفي مقدمها مصر وسورية. فعزل سورية ومصر، وهو الهدف الرئيسي للسياسة الامريكية الاسرائيلية منذ أن وقفت مصر مع سورية في معركة الحصول على سلام يتمتع بالحد الأدنى

من التكافؤ واحترام الكرامة العربية، هو المقدمة الطبيعية لتحييدهما استراتيجيا، ثم ضرب حصار عسكري فعلي عليهما.

وكما أصبح من الواضح في حرب لبنان أن حرب التدمير التي شُنّت على العراق سوف تتحول إلى نموذج يحتذى في حروب أمريكا واسرائيل ضد البلاد العربية، سيصبح واضحا أكثر فأكثر في المستقبل أن استراتيجية العزل والحصار الممارسة على العراق وليبيا والسودان وفلسطين واليوم لبنان، هي نموذج الاستراتيجية التي يزمع المحور الجديد تطبيقها لإذلال الدول العربية وضمان خضوعها.

ليس السلام أو القبول بمنطق مفاوضات السلام هو الذي قاد العرب إلى أن يصبحوا كماهم عليه اليوم تحت رحمة اسرائيل. إن الوضع الاستراتيجي المنهار الذي يعيشه العالم العربي اليوم ليس ثمرة خطإ واحد. إنه التتويج الطبيعي لسياسات كاملة ومشتركة، وطنية وقومية معا، قامت على الاستهتار بواقع الحسابات الجيوسياسية والجهل بمتطلبات الحياة الدولية، والاغراق في خدمة المصالح الفئوية الضيقة وتجاهل المصالح الوطنية، وإعطاء الأولوية لكسب الحرب الداخلية على مواجهة المخاطر الخارجية.

ومن يتأمل بعمق الحقبة الماضية من تاريخ الصراع السياسي في البلاد العربية، يدرك إلى أي حد عمل ضيق الأفق السياسي والاستسلام لمشاعر الشوفينية الرخيصة والأحقاد والنزاعات الثانوية على خسارة العرب معركة التضامن والتفاهم، وبالتالي بناء إطار التعاون الاقليمي الذي يشكل اليوم في كل القارات أهم عامل في الاستقرار السياس والتوازن الأمني، مثلما يشكل أهم عامل في التطور الاقتصادي والتكيف مع معطيات العصر الصناعي والتقني.

لقد نجحت الدول المعادية للعرب، في استغلال ضيق الأفق السياسي والاستراتيجي والانساني الذي ميز النخب العربية السائدة،

بقدر ما وسم مؤسسات النظم القائمة، رغم ذكاء الأشخاص، بالبلادة والجمود وانعدام الرؤية التاريخية والمبادرة، للتلاعب بهم من دون حدود. فمن أجل تخدير العرب وتوجيه أنظارهم عن حقيقة المخططات المعدة لهم والمحور العسكري الذي ظهر اليوم كنواة للنظام الاقليمي الجديد، زجت الدول الكبرى بهم في معارك وحروب داخلية وخارجية لامعنى ولا مبرر لها وليس لأحد مصلحة فيها. وحتى يشغلونهم عما كانوا يعدون لهم كانوا يشحنونهم بالعداوات الداخلية ويغذون لديهم، بكل الوسائل المتوفرة، النزاعات والحروب الأهلية. فهم يحرضونهم تارة ضد المعارضات المحلية، ويهددون بالتدخل للقضاء عليها بأنفسهم إذا لم تبادر الحكومات الرسمية إلى أخذ مسؤولياتها بنفسها وقتال المعارضة اليسارية أو الاسلامية فوق أراضيها، ويهددونهم بقطع المعونة العسكرية المقدمة لهم إذا لم يعيدوا فتح الحوار مع هذه المعارضة نفسها، تارة أخرى. وهم يطمئنونهم على دعمهم ضد القوى الأجنبية حتى يدفعونهم إلى القطيعة مع جيرانهم، ثم يدفعون هؤلاء الجيران أنفسهم إلى الاعتداء عليهم. وهم يشحنون هذه الحكومة العربية ضد الحكومة الأخرى وينقلون لها تهديدات مصطنعة، ثم يقدمون أنفسهم سعاة خير.

باختصار، إن حروب العرب الداخلية، الأهلية والعربية/العربية قد شغلتهم عن مصالحهم الوطنية، وأفقدتهم أي رؤية سياسية وبالأحرى استراتيجية. ولا مخرج لنا من النفق المظلم إلا في مراجعة ذاتية حقيقية، وقبل ذلك، بوقف الحرب الداخلية، ونبذ المشاعر السلبية والانتقال إلى العمل من منطلقات عملية وايجابية.

المغزى الحقيقي لفوز بنيامين نتنياهو

بالرغم من الشكوك الكبيرة التي كانت تحوم حول قدرة بيريز على تحقيق الفوز في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة، جاء فوز نتنياهو مفاجأة لجميع الأوساط السياسية الدولية والعربية، وفي مقدمها من دون شك واشنطن. ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو أن جميع الأطراف التي دخلت في ما يسمى عملية سلام الشرق الأوسط وجدت نفسها فجأة رهينة هذه العملية، وما كان بإمكانها أن تفكر بأي احتمال آخر غير انتصار بيريز. والضغط الهائل الذي مارسته واشنطن من أجل تحويل هذا الأمل أو الرغبة إلى واقع لم يعرف حدودا في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات، حتى أصبح الشرق الأوسط كله آله انتخابية واحدة تعمل لصالح انتصار ما بدا للجميع وكأنه حزب السلام.

لكن لم تكن هذه هي إرادة الاسرائيليين المعنيين مباشرة بالأمر. فإذا حسبنا أصوات الناخبين العرب في إسرائيل، تكون الأغلبية الساحقة من الاسرائيليين اليهود قد اختارت التصويت للحزب الذي جعل من الاحتجاج على عملية السلام، بالرغم من التراجعات الطفيفة أثناء الحملة الانتخابية، برنامجه الانتخابي الرئيسي إن لم يكن الوحيد. ولا يعبر هذا الانكفاء عن مشروع السلام الذي قدم لاسرائيل من المنافع والمكاسب ما لم يقدمه لها أي انتصار عسكري سابق، عن الخوف من انعدام الأمن الذي يمكن أن يجره السلام

بقدر ما هو نتيجة الادراك العميق، بوصول عملية السلام، كما تبلورت وتقدمت في السنوات الأربع الماضية، إلى مأزق حقيقي. والواقع أن الرأي العام العربي الذي سار هو أيضا في أغلبيته مع مشروع السلام في بداية المفاوضات، قد وصل إلى الاقتناع ذاته في الوقت نفسه تقريبا. وأخذ التشكيك في جدوى الاستمرار في عملية متعثرة لا أمل في تقدمها يزداد ويدفع الرأي العام العربي والاسرائيلي معا إلي المواقف التقليدية السابقة على إطلاق هذه العملية.

إن انتخاب نتنياهو يعبر عن عودة الرأي العام الاسرائيلي عن مشروع سلام بني منذ البداية على أسس فاسدة، وما كان بإمكانه أن يصل بالفعل إلى سلام حقيقي. لا يعني هذا بالتأكيد أن رئيس وزراء اسرائيل الجديد سوف يكون أقدر على المساهمة في تحقيق مخطط أفضل للسلام. فهو أبعد ما يكون عن ذلك، وليس في أفكاره شيئا واضحا سوى مشروع الحرب المقنعة بكلمات الحفاظ على عملية السلام. لكنه يعني أن انتصار نتنياهو هو ثمرة إخفاق هذا السلام وأن المسؤول الرئيسي عن هذا الاخفاق هو الذي تصور السلام تنازلات عربية مستمرة وتقوية موازية في مقابلها لاسرائيل ولتفوقها السياسي والعسكري. وبذلك أفقد العرب حماسهم للسلام ولم يكن بمقدوره اقناع الاسرائيليين بضرورة دفع ثمن هذا السلام.

فعندما بدأت مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد في 1991 كان من الواضح أن اسرائيل ليست مستعدة للدخول في مثل هذه العملية. وقد أكد ذلك رئيس وزرائها شامير بعد خروجه من السلطة عندما أعلن أن استراتيجته كانت تقوم على كسب الوقت وجعل المفاوضات تدوم عشرة أعوام على الأقل. ومع ذلك لم يتردد العرب في الانخراط في مفاوضات السلام وتقديم المزيد من التنازلات المجانية في سبيل انجاحها، اعتقادا منهم أن الولايات المتحدة الأمريكية

جدية هذه المرة في تحقيق السلام، وذلك لسببين، الأول نابع من نجاحها بعد حرب الخليج الثانية في بسط هيمنتها على كامل المنطقة المشرقية، وبالتالي من حرصها على تهدئة الأجواء فيها وضمان استقرار الأنظمة السياسية التي أصبحت صديقة مخلصة لها. والسبب الثاني ناجم عن الاعتقاد بأن اسرائيل قد فقدت قيمتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد أن تبين عدم قدرتها على المشاركة في حرب الخليج، مما أعطى الانطباع للعديد من المحللين السياسيين، العرب والأجانب، بأن ضمان نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يحتاج منذ الآن أكثر من أي مرحلة سابقة إلى مساعدة وبالتالي مشاركة القوى المحلية، وعلى رأسها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودة وربما سورية. لقد بدت الدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي ضد العراق في ذلك الوقت وكأنها أصبحت النواة لهيكلة عربية جديدة وبالتالي الشريك العربي الرسمي للولايات المتحدة في نظام إقليمي جديد قيد الانشاء على أنقاض نظام الجامعة العربية.

وبالرغم من تراكم المؤشرات على غياب أي إرادة سلام حقيقية في اسرائيل، ظل العرب متفائلين بإمكانية الوصول يوما ما إلى السلام. فقد كانت هناك رغبة واضحة لدى العرب والأوربيين والأمريكيين معا في تحميل تعثر مفاوضات السلام لتطرف حكومة ليكود. وكان ذلك يعني أن تغيير هذه الحكومة، وهو ما سعت إليه بالفعل الادارة الأمريكية في عهد بوش ثم فيما بعد في عهد كلينتون الأكثر التصاقا باسرائيل، سوف يعيد الأمور إلى نصابها، بحيث تلتقي إرادة السلام العربية المعلنة بإرادة إسرائيلية لا تقل عنها التزاما علنيا بعملية السلام، يجسدها، كما كان الاعتقاد السائد، حزب العمل، ومن بين قادته، بشكل خاص شمعون بيريس.

واضطر شامير بالفعل إلى ترك الحكم في تل أبيب، ولم تنجح خطته في إدامة وقت المفاوضات إلى عشر سنوات وأكثر. وعندما استلم حزب العمال الاسرائيلي السلطة بعد تحالف ليكود، حاول زعماؤه، وبشكل خاص بيريز، إعطاء صورة لموقف اسرائيل من السلام على النقيض تماما من الصورة التي قدمها حزب شامير. فقد بدأت المفاوضات تتخذ شكلا أكثر جدية، وعاد القادة الاسرائيليون إلى عادتهم القديمة في البحث عن صفقات سلمية سرية مع الزعامات العربية التي يعتقدون أنها ميالة في السر، حفاظا على كراسيها، إلى تقديم تنازلات لا تقبل بتقديمها في العلن نظرا لخوفها من الرأي العام. ونشر بيريز وهو وزير خارجية اسرائيل كتابه عن الشرق الأوسط الجديد الذي حلم به خاليا من الحروب والنزاعات والتأخر والظلم والاستبداد. وجعل السلام منطلق هذا الشرق الجديد للخروج من جحيم التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والتهميش الحضاري إلى جنة الازدهار والتقدم والدخول في عصر الثورة التقنية والعلمية المتنامية. وانتقلت اسرائيل من إشهار تبرمها بعملية السلام والتقصد في وضع العراقيل أمامها، إلى سياسة المزايدة على الآخرين بالسلام. فهي تريده حارا جدا لدرجة أخذ العرب يظهرون في مواجهتها وكأنهم المترددين في قبول اقتراحات الانفتاح والتفاهم والتعاون الاقليمي.

وليس هناك أي شك في أن سياسة حزب العمل قد حققت نتائج كبيرة في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية. فقد نجح نغم السلام في سحر العديد من القادة العرب ودفعهم إلى الخروج عن حذرهم وتحفظهم. فظنوا أن اسرائيل جادة هذه المرة في التوصل إلى السلام، وأن اسرائيل تعرف أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتراف بالحقوق العربية الأساسية. وتصرف العرب منذ ذلك

الوقت انطلاقا من الايمان بأن عصر المواجهة مع اسرائيل قد انتهى تماما، وأننا قد بدأنا حقبة جديدة سمتها الرئيسية البحث عن السلام، ومادام الأمر كذلك فلم يعد هناك أي حاجة للتكتل العربي في وجه اسرائيل، بل لأي تكتل أو تعاون عربي، أمنيا كان أم سياسيا أم ثقافيا.

وبينما كان العرب الداخلين لوحدهم في مناخ سلام أسطوري ووهمي يعني المصالحة مع اسرائيل والتآخي ونسيان الماضي، بل التضامن والتعاون وبالتالي زوال جميع الأخطار، باستثناء تلك النابعة من حسد بعضهم للبعض الآخر، يتخلون تماما عن أي إطار يجمعهم، بما في ذلك إعلان بيان دمشق الذي بقي الإطار الوحيد للعمل العربي المشترك ولو المحدود بعد قتل جامعة الدول العربية، كانت اسرائيل تخطط لما بعد السلام، أو تفكر لوحدها في الثمار التي تريد ويمكن أن تقطفها من عملية السلام. ذلك أن إسرائيل، ليكودية كانت أم عمالية لا فرق، تتصرف، بعكس العرب، كدولة، أي تعرف أنه سواء حصل سلام أم لا فإن هناك مصالح لا يمكن التساهل فيها أو التفريط بها، وهناك مزايا يمكن للسلام أن يقدمها، لا يمكن التخلي عنها. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي كان لديها مفهوم للسلام يختلف عن مفهوم المصالحة التاريخية والمعاهدات أو الاتفاقات الشكلية التي تعوّد العرب التوقيع عليها في إطار جامعتهم العربية وصرف النظر عنها في اللحظة نفسها التي يوقعون عليها. وأدركت اسرائيل أنه في إطار عالم عربي مفكك وأمام غياب أي استراتيجية أو رؤية جيوسياسية إقليمية، أي أمام فراغ استراتيجي بالمعنى الحرفي للكلمة، ليس بإمكانها أن تحصل على السلام فحسب، ولكنها تستطيع أكثر من ذلك أن تكون اللاعب الرئيسي في الشرق الأوسط. وليس عليها إلا أن تستخدم تمسك العرب بالسلام

وحاجتهم المتزايدة له بعد أن فقدوا أي قوة مشتركة أو نواة موحدة تمثل مركز قوة قادر على موازنة القوة الاسرائيلية، من أجل تحقيق هيمنتها الكاملة على المنطقة.

فبقدر ما يتساوى مفهوم السلام لدى العرب مع انتهاء الصراع، ويدفع بالتالي إلى تجريد النفس من منظور وأدوات مثل هذا الصراع، يزداد تطور مفهوم السلام لدى اسرائيل في اتجاه كسب الصراع وتحويل السلام إلى فرض الارادة بالقوة وإلى إرادة ملء الفراغ الذي يخلفه تبعثر العرب وتلاشي قوتهم الاستراتيجية في حقل الهيمنة الإقليمية.

هذا هو الذي يفسر انقلاب المواقف والأوضاع الراهنة تماما بالمقارنة مع تلك التي نشأت في بداية مفاوضات السلام. فاسرائيل التي كانت مترددة في السابق أصبحت الأكثر حماسا لسلام يعدها بالتحول إلى مركز لامبرطورية كبرى، والعرب الذين كانوا مندفعين نحو السلام أصبحوا يشعرون أنهم ربما كانوا ضحاياه الرئيسيون. وهو الذي يفسر كذلك ازدياد لجوء اسرائيل حزب العمال، أكثر مما كان عليه الحال في عهد ليكود، إلى القوة لحل المشكلات التي تعيق تقدم ما يسمونه عملية السلام، بعد أن جعل من نقده لمغامرات ليكود العسكرية عنوانا لانخراطه في مشروعات السلام الاقليمية.

لن تغير نتائج الانتخابات الاسرائيلية كثيرا من هذا الواقع. فقد نجحت اسرائيل في اعتقادي في أن تجعل من تعميم سياسة ليكود إمكانية تاريخية وأن تحقق هذه السياسة بصرف النظر عن الزعيم المنتخب. والذي دفع اسرائيل بمجملها إلى الالتفاف حول خط ليكودي، مع ليكود أو بدونه، هو الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه تفكك العرب في الشرق الأوسط، وبالتالي شعور رجل الدولة الاسرائيلي مهما كان مذهبه السياسي أن بإمكان اسرائيل من دون

صعوبة ملء هذا الفراغ بالتفاهم مع الولايات المتحدة التي أصبحت في الوقت نفسه ولية أمر القسم الأكبر من العرب. وما لم ينجح العرب في ملء هذا الفراغ، أو في تكوين قطب قادر على المشاركة في ملئه وعلى الوجود استراتيجيا على ساحة أوسطية أخذت تعج بالمرشحين للهيمنة والقيادة من اسرائيل إلى تركيا من دون الحديث عن القوى الكبرى الخارجية، فلن يغير تبدل الحاكم في اسرائيل كثيرا من المسألة. فالذي يمكن أن يختلف باختلاف الحزب الفائز في الانتخابات الاسرائيلية لا يمس جوهر مشروع السيطرة الاسرائيلية التي يدفع إليها هذا الفراغ، من خلال عملية سلام شكلي أو من دونها، ولكنه يقتصر على الوسائل التي تستخدمها اسرائيل لتحقيق هذا المشروع. فربما كان العماليون الاسرائيليون أكثر ميلا إلى المناورة والالتفاف واستغلال الخلافات والحزازات العربية من الليكوديين، لكن الهدف الرئيسي يظل من دون تغيير، أعني نزوع اسرائيل إلى إملاء إرادتها على العرب.

هل يستطيع العرب مراجعة رؤيتهم لعملية السلام؟

بالرغم من مرور أسابيع على الانتخابات الاسرائيلية، لايزال الرأي العام العربي، الرسمي والشعبي، لم يخرج بعد من صدمة المفاجأة التي مثلها فوز زعيم اليمين المتطرف الاسرائيلي في هذه الانتخابات. والسبب في ذلك أن العديد من العرب، إن لم نقل جميعهم، قد استقروا بعد أن اعترفوا بهزيمتهم وتفكك معسكرهم في مواجهة اسرائيل، على الاعتقاد بأنه ولو أننا خسرنا معركة المواجهة فإن أهمية العالم العربي الاقتصادية والسياسية، ونوعية العلاقات التي تربط معظم وأهم بلدانه بالقوى الغربية، تبقي المجال مفتوحا أمام إمكانية تحقيق تسوية مشرفة، والخروج من المواجهة من دون إراقة ماء الوجه. وكان أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو رمي المسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعية السلام والوصي غير المرسّم على العديد من الدول العربية، في السعي إلى ايجاد مثل هذه التسوية العادلة. وقد كان إيمان العرب بقدرة واشنطن على الوصول إلى هذا الهدف من القوة إلى درجة لم يعد يشعر العرب فيها بالحاجة إلى التفكير باستراتيجية بديلة. وكان ايمانهم بقوة واشنطن الاقناعية التي لا تقهر قويا أيضا لدرجة لم يكونوا يعتقدون أن هناك ما يمكن أن يقف أمام إرادتها أو يعرقل مخططاتها. بيد أن الناخب الاسرائيلي، وهو ما تجاهلته كل الحسابات، قلب جميع هذه الحسابات عندما قرر أن يقول لا، ومن دون تردد،

لرئيس الولايات المتحدة التي تحتضن اسرائيل وترعى تفوقها وازدهارها وتوسعها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

كان من الطبيعي والحال هذه أن يجيئ خبر انتصار زعيم حزب الليكود مفاجأة مؤلمة وغير منتظرة على الرأي العام العربي الرسمي والشعبي معا. كما كان من الطبيعي أيضا أن يظهر هذا الرأي العام صعوبات كبيرة، كما تدل على ذلك الأحاديث والنقاشات التي تدور على كل المستويات، في استيعاب درس هذه الانتخابات الاسرائيلية، وايجاد الوسائل العملية الناجعة للرد على ما حصل. ويبدو لي أنه بالرغم من البيانات التحذيرية العديدة التي صدرت عن الرسميين العرب، لا يزال الموقف السائد هو عدم تصديق ماحصل، أي رفض التسليم بأن كل ما استثمره العرب في عملية السلام معرض للذهاب سدى. وبعد تبادل الاتهامات السريعة حول دور هذا الطرف العربي أو ذاك في نجاح نتنياهو، يبدو أن الرأي العام العربي قد استقر أو يكاد على الاعتقاد البسيط الذي يقول بأنه سيكون من الصعب على نتنياهو أن يهرب بفريسته، بالرغم من أنها أصبحت بين مخالبه، أعني حلم السلام العربي العادل والمتوازن الذي يخرج المنطقة من جمودها وتأزمها، وأن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يتوقف مسار السلام أو يغير مجراه، وأن مصلحتها سوف تتغلب أخيرا على تعنت نتنياهو الذي تعتمد بلاده كليا عليها.

وسيكون من سوء الطالع على العرب أن يكون هذا الاقتناع الدفين بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عن العرب، ولن تسمح بضياع فرصة السلام، لما يمثله هذا من مخاطر، هو الذي سوف يهيمن على مناخ مؤتمر القمة ويحكم مناقشاته. فلن تكون النتيجة عندئذ إلا ترسيخ سلوك غياب أي رد فعل عملي وجدي، وهو ما تدعو إليه الولايات المتحدة منذ الآن، ومن ثم اتخاذ موقف السكون

بانتظار أن تنكشف معالم اللعبة الجديدة مع نتنياهو. وبما أن هناك اقتناع كامل لدى الدبلوماسية العربية والدولية عموما بأن إدارة كلينتون لا تستطيع أن تقوم بأي مبادرة قبل الانتخابات الرئاسية، فستكون الترجمة العملية لمثل هذا الموقف الانتظاري هو إعطاء نتنياهو الوقت الكافي حتى يحقق الجزء الأكبر من برنامجه ويقضي على ما تبقى من صدقية السياسة العربية. ولن يفيد في التغطية على ذلك سعي القادة العرب إلى ملء الفراغ السياسي والنفسي عند جمهورهم، بعقد مؤتمرات وإصدار بيانات، أي بتمثيل مسرحيات تضامنية هدفها إلهاء الرأي العام العربي وتخديره أكثر من اقناع تل أبيب أو واشنطن بتغيير سياستها بل حتي بتعكير مزاجها في مواجهة السياسة الاسرائيلية الجديدة المعلنة.

إن أكبر خطأ يمكن أن يرتكبه القادة العرب هو أن يستسلموا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تسمح بوقف عملية السلام أو بتحقيق حلم اسرائيل الكبرى، سواء أكان ذلك نتيجة التزام واشنطن السياسي والرسمي، أو لما يمكن أن يقود إليه مثل هذا الاحتمال من انفجار المنطقة ونشر عدم الاستقرار، وبالتالي بسبب ما يمثله من تهديد للمصالح الأمريكية وفي مقدمها النفط. ولا أدري كيف دخل إلى خلد العرب مثل هذا الاعتقاد. وربما كانت واشنطن هي التي أطلقت هذه النظرية حتى تقنع العرب باتخاذ موقف ايجابي من اسرائيل وتقديم تنازلات مسبقة تسمح بإطلاق عملية السلام. أما الحكومات العربية فقد جعلت من الثقة بعدم قدرة أمريكا على التخلي عن العرب تعويضا عن غياب قدرتها على تحصيل حقوقها بإمكانياتها الذاتية.

والواقع أن العرب يكذبون على أنفسهم في هذا الاعتقاد. إن الولايات المتحدة حريصة بالفعل على أن لا تكون هناك حرب في

المنطقة، أي على تحييد مخاطر تقدم القوة العربية، ليس لأن هذه القوة تهدد اسرائيل، لكن لأنها تؤدي أولا إلى زيادة هامش المبادرة السياسية والاستراتيجية العربية عموما، وتهدد بإضعاف سيطرة واشنطن على مقدرات وموارد المنطقة، خصوصا النفطية. لكن طالما ليس هناك خطر الحرب، فإن أمريكا تعتبر أن السلام قد تحقق، فلا يهمها أن يكون ذلك على حساب العرب أم لا. هذه قضية يحلها في نظرها ميزان القوى والمفاوضات العربية الاسرائيلية. إن كل ما يهم الولايات المتحدة هو إلغاء الخيار العسكري العربي.

يعتقد العرب أن من مصلحة واشنطن أن تحافظ على الحكومات العربية التي تسميها معتدلة، وبالتالي لا يمكن لها إلا أن تساعدها في الحصول على سلام متوازن يحميها من مخاطر التفجرات الداخلية ولا يسيء إلى صدقيتها. والواقع أن منطلق السياسة الأمريكية هو العكس تماما. فالأمريكيون يعتقدون أنه ليس هناك أي أمل في وجود عالم عربي مستقر، ويقيمون حساباتهم على حتمية انفجار هذا العالم وتفجر مجتمعاته. ويدخل الدعم غير المشروط لاسرائيل في هذه الحسابات مباشرة، فهي الضامن الوحيد للسيطرة على الوضع العربي المتفجر، كما يدخل في هذه الحسابات أيضا نشر قوات أمريكية ثابتة في نقاط متعددة من الأرض العربية.

وبعكس ما يعتقد العرب، لا يخاف الأمريكيون أبدا من أن يسبب انتشار القلاقل وتفكك الدول العربية تهديدا لتدفق النفط، وبالتالي رادعا لهم عن دفع المجتمعات العربية نحو الانفجار. وجميع الدلائل تشير في السنوات القليلة الماضية إلى أنهم يدفعون هذه المجتمعات بالفعل نحو الانفجار. إن استراتيجيتهم تقوم على مواجهة احتمال هذا الانفجار عن طريق السيطرة المباشرة، بفضل التعاون بين القوة الاسرائيلية والقوات الأمريكية المرابطة في المنطقة،

وبقية الأطراف «غير المريضة» مثل تركيا، على منابع النفط والمواقع الاستراتيجية. أما بخصوص الحكومات المعتدلة، فليس لديهم شك أن العثور على متعاونين معهم هو في العالم العربي أسهل منه في أي منطقة أخرى، وأنهم ربما استطاعوا العثور على نخب أكثر اعتمادا عليهم وتبعية لهم إذا انهارت مواقع النخب الحاكمة الراهنة التي لا يكنون لها أي احترام.

إن العرب لن يستطيعوا فهم السياسة الأمريكية، طالما لم يدركوا بشكل واضح أن واشنطن تعتبر أن من المستحيل المراهنة على العرب في ضمان مصالح أمريكا في البلاد العربية، وأن العرب مقطوع الأمل منهم في الارتقاء إلى أي مستوى من مستويات الحياة الدولية المتمدنة والحضارية. إن استراتيجية واشنطن مرسومة على أساس معالجة المنطقة العربية كمنطقة مريضة، من غير الممكن استرجاعها وإدخالها في دائرة التعامل الطبيعي على أساس المعايير الدولية العادية. ولذلك تقوم استراتيجيتها على مبدأ حماية البقع التي لا تزال سليمة فيها، أي لم يبلغها السرطان بعد، وهي تلك المنفتحة كليا أمام الإرادة الأمريكية والمستسلمة لها، ثم العزل والحصار والضرب والسيطرة على جميع المناطق الأخرى المصابة. ويشكل تصاعد قوة الحركة الاسلامية في الوقت الراهن برهانا واضحا على هذا «المرض» الذي بدأ مع انتشار القومية العربية في الخمسينات، وما تخفيانه من نزوعات وطنية واستقلالية تبدو في نظر واشنطن وجزء كبير من الرأي العام الغربي على أنها لا شرعية ولا عقلانية.

وإذا كان ليس من المستبعد أن تعلن الادارة الأمريكية الجديدة القادمة أو الراهنة، أي قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها، عن قلقها من سياسة التطرف الاسرائيلي في قضية السلام، فليس من مصلحتها أبدا المساس بصدقية وقوة حليفها الرئيسي في المنطقة، أعني

اسرائيل. وبالرغم من أن واشنطن سوف تنزعج من إطلاق عملية الاستيطان من جديد، فهي لن تحرك ساكنا ضدها طالما كانت مدركة أن العرب ليسوا مستعدين من أجل وقفها إلى وقف مسار السلام والعودة إلى الحرب.

أما حكومة اسرائيل المنتخبة للسنوات الأربع القادمة على الأقل، فهي تدرك أن التحام المصالح، والبشر أيضا، بينها وبين أمريكا، هو من القوة بحيث يردع أي إدارة أمريكية من اتخاذ أي إجراء يسيء إلى اسرائيل بالفعل. وبالعكس مما ينتظره الزعماء العرب الذين يقيسون طبيعة العلاقات التي تربط اسرائيل بأمريكا، خطأ، على طبيعة علاقاتهم هم بهذه الأخيرة، سوف يجعل نتنياهو من تحدي الإرادة الأمريكية وسيلة لتعزيز موقفه الداخلي وتكنيس ما تبقى من قوة مادية ومعنوية لمعسكر السلام الاسرائيلي. وهو والفريق المتطرف والعنصري الملتف حوله لم يتردد في التصريح بأن اللغة الوحيدة التي يمكن بها التعامل مع العرب هي لغة القوة، بما في ذلك مع العرب الذين يريد نتنياهو تقريبهم أو الحفاظ على علاقات ودية معهم. إن نتنياهو يريد أن يجعل من سلوك اسرائيل نموذجا في المنطقة الشرق أوسطية لسلوك الولايات المتحدة على عموم الساحة الدولية.

من هنا، وإذا كان من غير المنطقي، ومن غير الممكن كذلك، المراهنة على حسن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في انقاذ عملية السلام، كما هو سائد للأسف في أوساط الدبلوماسية العربية، فليس للعرب محيد عن التفكير بخطتهم الخاصة لانقاذ هذا السلام أو على الاقل لانقاذ الاستثمارات السياسية والمادية والمعنوية الكبيرة التي وضعوها فيه. ولا نتحدث عن انقاذ عملية السلام من قبيل الدعاية وترداد الكلام المحبب للآخرين أو لبعض العرب، ولكن

للاقتناع العميق بأن فشل عملية السلام الراهنة لن يعني العودة إلى الوضع السابق على فتح مفاوضات السلام ولكن الدخول في حقبة من الشك وعدم الثقة، وبالتالي من عدم الاستقرار الذي لم يكن للسلام إلا هدفا واحدا هو الخروج منه. وسوف يعني ذلك دفع العالم العربي نحو المزيد من التهميش والاستبعاد من دورة التنمية العالمية، وتعميق التوتر والنزاعات بين دوله ومجموعاته، وربما انتشار الحروب والاعتداءات الأجنبية كرد على صعود شهوات ومطامع الدول العديدة المتنافسة على نيل حصتها من الفريسة العربية.

بعد توقف عملية السلام

بنـاء الداخـل أولاً

ليس هناك شك في أن الدول العربية التي اكتسحتها موجة قلق وشك عميقة على أثر نجاح نتنياهو زعيم تكتل ليكود المتطرف في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة، تبدو اليوم أكثر ثقة بنفسها وأقرب إلى السكينة والاطمئنان من أي فترة مضت منذ افتتاح مؤتمر مدريد للسلام عام 1992. فبقدر ما أثار مشروع السلام من مخاوف وشكوك ونزاعات بين الدول العربية التي قبلت الدخول في مسار مفاوضات ثنائية يضمن لاسرائيل منذ البداية اللعب على تنافس الدول العربية وفقدان ثقة زعمائها فيما بينهم، أعاد التضامن المبدئي الذي جسده لقاء القمة العربية الأخيرة في القاهرة الثقة والأمل من جديد إلى المنطقة العربية، شعوبا وحكومات معا. وإذا نجح العرب في الالتزام بهذه الروح الجديدة التي أطلقها مؤتمر قمة القاهرة، فلن يمض وقت طويل قبل أن تصبح حقبة الهزيمة والاحباط والمنازعات التي نشأت عنها في السنوات القليلة الفائتة ذكرى ماضية. فكما أدى اهتزاز ثقة العرب بانفسهم ووحدة مصيرهم بعد كارثة حرب الخليج إلى انفراط عقدهم وتفاقم نزاعاتهم واحتقارهم لأنفسهم وميلهم إلى التشكيك بقدراتهم وبمستقبلهم، يعمل النجاح الذي مثله هذا المؤتمر على خلق ديناميكية جديدة تدفع نحو التفاهم والتعاون والتشبث أكثر من أي مرحلة سابقة بمفهوم التضامن العربي.

وقد شكل انعقاد مؤتمر قمة القاهرة، بالسرعة التي جاء بها

والتفاهم الذي ساد جلساته على العموم، مفاجأة حقيقية للرأي العام العربي قبل الرأي العام العالمي. ويبدا للجميع أن الفكرة التي بدأت تشيع بعد حرب الخليج والتي حاولت الدبلوماسيات الغربية أن تعتمدها نهائيا كفرضية واقعية وضرورية للعمل، لم تعد صالحة تماما. والمقصود تلك الفكرة التي تقول إن تضامن العالم العربي هو مجرد وهم، وأن النظرة الواقعية تحكم لامحالة بتضارب أجزاء هذا العالم وتناقض مصالحه، وأن أي سياسة تسعى إلى أخذ هذا التضامن بعين الاعتبار سيكون مصيرها الفشل. فقد حاولت هذه الدبلوماسيات أن تبين كيف أن مصالح الخليج متناقضة مع مصالح الدول العربية الأخرى، كما أنه ليس هناك ما يجمع بين مصالح المغرب العربي الذي ينبغي أن يسعى إلى حل مشاكله الاقتصادية والسكانية من خلال مفاوضات متميزة وخاصة مع أوربة ومصالح المشرق المرتكزة على النزاع العربي الاسرائيلي ومعالجة مشكلة الهيمنة الاسرائيلية الاقليمية. كما أنه ليس هناك علاقة بين مصالح البلدان العربية الصغيرة التي تريد بأي وسيلة كانت حماية كياناتها وسيادتها المهددة ومصالح البلدان العربية الكبيرة التي تتنازع في ما بينها الزعامة أو الهيمنة شبه الاقليمية.

لقد أعطى العالم العربي عن نفسه في مؤتمر قمة القاهرة صورة بأنه قادر على رد الفعل الايجابي، كما هو قادر على التفكير بعقل واحد وعلى التصرف بإرادة واحدة أيضا. ولعل أبرز ما في هذه الصورة هو ما أوحت به بل ما أكدته من وجود رابطة روحية أو نفسية تحمي هذه المجموعة المتعددة الدول والمتنوعة في العديد من مظاهر وجودها السياسية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، مهما وصلت إليه حدة الخلافات بين زعمائها، من التبعثر والانحلال.

ومن يراقب ما يجري ويقرأ ما يكتب اليوم في الصحافة ووسائل

الاعلام العربية الأخرى يدرك إلى أي حد بدأت اللهجة تختلف وأخذ خطاب الأسى واللوعة والخوف على المصير العربي يترك مكانه شيئا فشيئا لخطاب أكثر تفاؤلا وايجابية ينظر إلى التقدم في مسار التضامن العربي وكأنه أصبح في متناول اليد. فبالرغم من أن شيئا لم يتغير على مستوى واقع الحال، وبالرغم من أن جميع المشكلات الكبرى التي يتوجب على العرب الرد عليها لا تزال من دون رد، خلق التضامن العربي الذي تجسد في مؤتمر القمة مناخا جديدا يدفع بالعرب، خاصة في مستوى النخب السياسية والثقافية، إلى اتخاذ مواقف أكثر ايجابية من أنفسهم ومن مستقبل استمرار قيادتهم أيضا. وهناك ما يشبه الوعي العميق الناشئ بأنه مثلما كان تنازع العرب وافتقارهم إلى الرغبة والقدرة على التفاهم هما سبب تدهور موقفهم الاستراتيجي وانهيار مصالحهم كل على حدة، فإن توحيد كلمتهم وتعاون قياداتهم هما أساس تجاوزهم لمصاعبهم ونجاحهم في رد التحديات المفروضة عليهم.

هذه النزعة المتنامية إلى جعل التضامن العربي قيمة محورية في السياسة الاقليمية ليست عودة للماضي. إنها اكتشاف جديد سببه المعاناة القاسية التي عاشها العرب في السنوات الست الماضية التي أعقبت حرب الخليج، على مستوى الدول المنفردة وعلى مستوى الرأي والشعور العام معا. إنها الثمرة المباشرة لادراك ما يعنيه تفتت العرب والتخلي عن وحدة مشاعرهم ومصالحهم والتسليم لإغراءات البحث عن المصالح الخاصة القطرية أو السياسية، من دون حساب للمخاطر والنتائج على الآخرين. ففي سياق الهجوم الكاسح الذي تعرضت له فكرة القومية العربية والوحدة التي ارتبطت بها بسبب حرب الخليج، نجح المتطرفون في أن يجعلوا من أي فكرة تضامنية بل من أي دعوة للتعاون الاقتصادي أو للاندماج الاقليمي، وهومما

يحصل بين دول لا تجمع بينها أي روابط قومية، إحياء لفكرة القومية والأمة العربية التي أرادوا لها أن تكون المسؤولة عن جميع مفاسد الزعامات السياسية وأخطائها.

لقد ساهم مؤتمر القمة مساهمة كبيرة في التهدئة والتطمين العامين في المنطقة العربية. وإذا نجح القادة المسيرون له في استغلال هذه الروح التي أطلقها، ولم تحصل أخطاء جديدة ولا تراجعات خطيرة غير محسوبة، فإن هناك فرصة حقيقية من أجل خلق الشروط المناسبة للرد بطريقة ايجابية على التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم العربي في نهاية هذا القرن. وأهم هذه التحديات على الاطلاق استيعاب الارتداد الاسرائيلي على عملية السلام والتراجع عنها، وإطلاق مسيرة النمو الاقتصادي من جديد في العالم العربي بشروط العولمة المتنامية وفي إطارها وحسب متطلباتها.

ففي ما يتعلق بالمسألة الأولى، من الواضح أن نتنياهو الحاكم لا يختلف ولن يختلف عن نتنياهو المعارض. ولن يكون هناك، على الأقل خلال السنين الأربع القادمة، أي أمل في احراز تقدم على جبهة السلام مع اسرائيل، وبالتالي، لن يكون هناك أي معنى للمراهنة على التعاون الاقتصادي والتقاني معها كمحور لدفع الجهد التنموي أو كأحد الأسس الكفيلة بتطويره. وفي اعتقادي أن المشكلة لا تتعلق بنتنياهو نفسه ولكن بتطور الرأي العام الاسرائيلي واليهودي عامة. فقد أدى ضعف رد الفعل العربي في السنوات الماضية إلى جعل الاسرائيليين يعتقدون أن بالامكان تحقيق السلام مع العرب من دون التخلي عن الأراضي، بل وبرفع مستوى المتطلبات الأمنية الاسرائيلية. ولن يمكن للعرب العودة بعملية السلام إلى الطريق الصحيح وإكسابها الحد الأدنى من التوازن، ما لم ينجحوا مسبقا في إشعار الرأي العام الاسرائيلي أن مثل هذا السلام مستحيل، وأن

العرب ليسوا تلك اللقمة السائغة التي يطمعون فيها. فإذا لم يحصل ذلك، لن يكون هناك أي قيمة لنجاح تجمع ليكود أو حزب العمل في الانتخابات القادمة ذلك أن كليهما سوف يسترشد بهذا الرأي العام ويتصرف بحسب درجة استعداده للتضحية من أجل السلام.

وفي هذه المسألة ليس لدى العرب ما يلعبونه اليوم بالفعل سوى الاستفادة من الوقت من أجل تحسين موقفهم الدبلوماسي العالمي أولا، وتحصين أنفسهم ثانيا ضد الضغوط الاسرائيلية والأمريكية التي سستتفاقم لكسر إرادة المعسكر العربي والعودة بالعالم العربي إلى مرحلة ما قبل قمة القاهرة، أي إلى التفتت والتنازع الداخلي.

لكن هذا لا يعني أن على العرب الاستسلام للعطالة في هذا المجال بانتظار ما سوف تتفتق عنه مخيلة اسرائيل أو الولايات المتحدة لحلحلة المسار السلمي. إن المقصود هو بالضبط عكس ذلك.

فلا ينبغي على العرب أن يقضوا وقتهم وينفقوا جهدهم في السنوات القليلة القادمة في مماحكات ومناورات دبلوماسية موضوعها سلام الشرق الأوسط البعيد المنال. لقد عبروا عن موقفهم وأكدوا ثوابتهم أمام الرأي العام العالمي، وهم قادرون على الدفاع عنها. والمطلوب لإطلاق مفاوضات السلام من جديد أن يغير الطرف الآخر من موقفه. ولا يهم إذا جاء هذا التغيير بعد أربع سنوات أو عشر سنوات. ذلك أن من دونه لا يمكن الأمل بأي تقدم على هذه الجبهة.

إن الرد الحقيقي على تبدّل الرأي العام الاسرائيلي هو استغلال روح التضامن العربي القوية التي ظهرت في القمة الأخيرة من أجل إعادة بناء العالم العربي نفسه، أي الاهتمام بالداخل من جميع النواحي، الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. وبقدر ما سوف

ننجح في إعادة هذا البناء ووضع المجتمعات العربية على سكة التحولات العالمية الراهنة، سوف يكون بمقدورنا التأثير على الأحداث الاقليمية والمشاركة في صنعها، أي حسم النزاع على جبهة المواجهة العربية الاسرائيلية، وفرض السلام على التجمعات الاسرائيلية المتنافرة التي لا توحدها إلا مشاعر الغزو القديمة ولا تلهمها إلا الروح الاستيطانية.

وعندما نتحدث عن إعادة البناء فنحن نتحدث بالدرجة الأولى عن إعادة التفكير بنوعية العلاقات التي تجمع بين الأقطار العربية أولا، وكذلك بنوعية العلاقة التي تربط بين المواطن العربي والسلطة السياسية الرسمية. والمطلوب منذ الان البدء بمفاوضات عربية عربية عامة من أجل بناء الاطار المتفق عليه، مهما كان شكله واسمه، وذلك في سبيل اطلاق حركة الاندماج والتبادل والتواصل بين القوى المنتجة والحية للمجتمعات العربية. ولدي اعتقاد قوي بأن مثل هذه الحركة التي ستكون محرك التنمية العربية في السنوات القادمة لن تكون ممكنة من دون أن يواكبها حلحلة للانسدادات السياسية التي تضغط بقسوة على المواطنين العرب وتخنق إمكانية الحركة وروح المبادرة والمجازفة والتضحية وبذل الجهد لديهم. إن هبة منعشة من ريح الحرية وتحرير العلاقات الانسانية في المنطقة العربية هي أكثر ما يحتاج إليه العالم العربي اليوم لينزع ثياب الماضي ويغلق صفحة النزاعات والحسابات القديمة، ويفتح صفحة جديدة تعده لدخول حقبة ما بعد الحروب الأهلية.

باختصار، إن التضامن العربي، بصرف النظر عن الفلسفات التي يستلهمها العرب المؤمنين به، قومية كانت أم إقليمية أم استراتيجية، يجب أن يكون الركيزة الأساسية لأي مسيرة تقدم عربية. فليس هناك أمل بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من دون الاستفادة منه في خلق

الاطار المناسب للتنمية في القرن الواحد والعشرين. وبالمثل ليس هناك ما يشجع على السير في خط الاصلاحات السياسية وإطلاق الحريات الأساسية أكثر من شعور الدول والأنظمة العربية بالاطمئنان وغياب مخاطر التدخلات الأجنبية.

وليس من الصعب تبين المكاسب التي حصدها العرب منذ الآن من هذا التضامن. ويكفي الاشارة في هذا المجال إلى المواقف الايجابية لقمة الاتحاد الأوربي في فلورنسا التي صادف انعقادها في الشهر نفسه الذي عقد فيه مؤتمر القمة العربية، وكذلك لقمة السبع الكبار التي انعقدت في مدينة ليون الفرنسية في نهاية يونيو 1996. فقد جاءت هذه المواقف تأييدا صريحا للخط الذي رسمه مؤتمر القمة العربية بخصوص مفاوضات السلام. ومن المنتظر أن يساعد تماسك الموقف العربي الذي ظهر في هذا المؤتمر على تطوير الموقف الأوربي ودفع دول الاتحاد إلى المزيد من التمايز في سياساتها الشرق أوسطية عن الموقف الأمريكي المناصر تلقائيا لاسرائيل.

ولا يختلف عن ذلك ما حصل من حركية ايجابية في مجال تحسين العلاقات الثنائية بين الدول العربية والسعي إلى حل الخلافات القائمة أو تجميدها. ومثل ذلك ما حصل على جبهة النزاعات العربية الايرانية.

بالتأكيد لن تترك اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي يسير بسهولة في طريق البناء الجماعي والعمل الداخلي هذا. وسوف تعمل كل ما بوسعها من أجل حرفه عن هذا المسار، حتى لو اضطرت إلى تفجير الحرب وتغذية التوتر مع دول الجوار. ولكن الدول العربية تستطيع إذا صممت وتبنت سياسة واقعية وعقلانية وبنت آلية سليمة ومنتظمة للتعاون العربي وحل الخلافات العربية، أن

تحبط هذه المحاولات وتستمر في مشروع بنائها الداخلي. كل ما هو مطلوب منها هو أن تحافظ على سياسة تهدئة عامة ونزع فتيل النزاعات قبل تفجرها ومعالجة الخلافات بواقعية وروية. فلم يعد هناك اليوم في المنطقة مكاسب حقيقية يمكن انتزاعها من خلال النزاع. إن المكاسب الحقيقية مرتبطة بقدرتنا على خلق الشروط التي تسمح بخلق قيم ومصالح وسلوكات ومواقف جديدة. وبالتالي بفتح آفاق جديدة أيضا للأجيال العربية القادمة. ولن تنجح اسرائيل، حتى لو أحكمت سيطرتها على الأراضي وضاعفت من حجم المستوطنات، في أن تسيطر على المنطقة أو أن تكون المقرر لمصيرها. وإنها إن بدت مكاسبها الراهنة كبيرة فهي تسير في عكس اتجاه التاريخ. ولن تستطيع، مهما طال الزمن، أن تتهرب إلى الأبد من دفع الحساب الصحيح.

أصل المشكلة غياب جدول أعمال عربي للسلام

تردد الحكومة الاسرائيلية منذ بداية الحملة العسكرية الأخيرة على لبنان نظريتها القائلة بأن ليس لها أي مطالب ترابية في جنوب لبنان، وأنها مستعدة لسحب قواتها في أي لحظة عندما تتأكد من قدرة الجيش اللبناني من السيطرة على الجنوب وبالتالي ضمان أمن المستعمرات الشمالية في اسرائيل. وهي تلوح من خلال ذلك بأن هذا الجيش لم يصبح بعد قادرا على مثل هذا العمل.

وما تقوله بخصوص لبنان، أي اشتراط خروجها من الجنوب ببرهنة الجيش اللبناني على قدرته على وقف عمليات المقاومة اللبنانية، تقول مثله بخصوص انسحابها من الجولان ومن معظم أراضي الضفة الغربية التي لا تزال تسيطر عليها. ففي جميع هذه الحالات تظهر اسرائيل في مظهر الضعيف الخائف الذي يطلب ضمانات مسبقة واحتياطات لا حدود لها في موضوع الأمن. وبالنظر إلى حقيقة التفوق الاسرائيلي الساحق في الميدان الاستراتيجي بالنسبة لجميع الأطراف العربية، يبدو مثل هذا الادعاء عصيا على التصديق، مهما حاول المرء التساهل مع السياسة الاسرائيلية وإدخال العوامل النفسية النابعة من الخوف التاريخي الذي سببه اضطهاد اليهود في أوربة. وتصبح هذه النظرية الاسرائيلية الأمنية لا معقولة أكثر عندما يتابع المرء وتيرة التعاون الاسرائيلي الأمريكي السريعة في ميدان نقل التكنولوجية العسكرية والأمنية، حتى لا يكاد يمر شهر من دون أن

يوقع الطرفان اتفاق تعاون على تسليم تقنيات متطورة جدا لاسرائيل أو على العمل المشترك على مشاريع أسلحة شديدة التطور والكلفة.

وقد يعتقد المرء أن المسألة مرتبطة بنوع من «البارانويا» الاسرائيلية الجماعية التي خلفتها سنوات الاضطهاد والخوف فيبرر للحكومات الاسرائيلية ما تقوله من الهوس الأمني المنقطع النظير الذي تعيش فيه. بيد أن المتابعة الطويلة تظهر أن الحقيقة غير ذلك تماما، وأن اسرائيل ليست واثقة من قوتها وتفوقها الاستراتيجي الساحق فحسب، ولكنها مستعدة أيضا لركوب مخاطر أكثر بكثير مما يعبر عنه خطابها الأمني. إن الخطاب الأمني الاسرائيلي الذاتي الاتجاه لا يعكس خوف اسرائيل على أمن حدودها ولكنه يعبر عن شهوتها العارمة لبسط سيادتها وسيطرتها على كامل الإقليم الشرق أوسطي باسم الخوف التاريخي المرضي لليهود وضمان الأمن الاسرائيلي. إنه مظهر من مظاهر الاستراتيجية الاسرائيلية الرئيسية التي تتجلى في كل الميادين والقائمة على توظيف مشاعر العطف العالمي على اليهود للحصول على مكاسب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، واليوم لخلق امبرطورية شرق أوسطية تجعل من اليهود اللاعب الأول إن لم نقل الوحيد في هذه المنطقة في مواجهة الأقطاب الدولية. إن ما تصارع عليه اسرائيل ليس الحفاظ على أمنها من العرب. فلو كان هذا هو همها الفعلي، لكان السعي نحو سلام عادل يضمنه التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي هو الطريق الأبسط والأسهل للوصول إلى الهدف المنشود. فاسرائيل قادرة أن تضمن بقوتها العسكرية وحدها احترام جميع الدول العربية للاتفاقات التي يمكن أن تعقدها معها، وفي مقدمها لبنان.

إن جوهر الصراع الذي تعيشه المنطقة الشرق أوسطية اليوم، بعد أن فقد العرب دورهم المركزي في رسمه، هو تحديد دور

اسرائيل نفسها وموقعها في هذه المنطقة. والصراع الذي يدور على أرضية البحث عن اتفاقيات سلام بين العرب واسرائيل مشروط بهذه المعركة الكبرى حول تعيين الدور المقبل لاسرائيل، وتبيان ما إذا كانت ستصبح القطب الرئيسي المسيطر في الشرق الأوسط أم شريكا متساويا مع شركاء آخرين، في مقدمهم مصر وسورية والعربية السعودية والعراق والسودان والجزائر والمغرب إلخ. ولا يمكن فهم موقف اسرائيل واستراتيجتها في المفاوضات السياسية لانهاء النزاعات العربية الاسرائيلية إلا من خلال تحليل مقتضيات هذه المعركة ونزوع اسرائيل الجامح إلى انتزاع اعتراف جميع الأطراف العربية بأسبقيتها.

ومن الممكن بسهولة الكشف عن هذا النزوع في كل ما يصدر عن اسرائيل أو عن واشنطن من استراتيجيات وتكتيكات في عملية المفاوضات الطويلة والمعقدة هذه. وأول ما يعبر عن ذلك النظرية التي تقوم عليها المساعي الأمريكية، والتي لا يكف مسؤولو واشنطن عن ترددادها، والقائلة بأن الاحتفاظ لاسرائيل بمركز التفوق الاقليمي بما في ذلك أو في مقدمة ذلك احتكار أسلحة الدمار الشامل، هو الضمانة الرئيسية لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. والترجمة الحرفية لهذه النظرية هي أنه لا سلام من دون اعتراف الدول العربية بالدونية الاستراتيجية تجاه اسرائيل، وبالسيادة الاقليمية لها ولا وسيلة لانهاء النزاع من دون القبول بنظام إقليمي يستند بالدرجة الأولى على تفوق اسرائيل العسكري والاستراتيجي ويكرس هيمنتها.

ومن الواضح أن ضمان مثل هذا التفوق لا يمكن أن يحصل في المدى الطويل ويجدد قاعدته وشروطه إلا إذا أمكن لاسرائيل انتزاع تنازلات استراتيجية عسكرية واقتصادية وثقافية منذ الآن. فليس

الخوف من كاتيوشا حزب الله هو الذي يمنع اسرائيل من سحب قواتها من جنوب لبنان، ولكن اقتناعها بقدرتها، من خلال استخدام وجود قواتها في الجنوب والضغط على حكومة لبنان وتهديدها بعمليات تأديبية من مثل ما حصل في نيسان الماضي، على انتزاع مكاسب استراتيجية أساسية لقاء هذا الانسحاب، مثل الاعتراف بدور بارز لها في الحياة السياسية الداخلية، تقاسم المياه اللبنانية معها، وتحييد لبنان في لعبة الصراع على الهيمنة الاقليمية، سواء من خلال منعه من المشاركة في أي استراتيجية عربية بديلة يمكن أن تظهر الآن أو في المستقبل من أجل مقاومة الدور المتميز والمتفوق لاسرائيل في المنطقة، أو من خلال الرغبة الأكبر في ضمه مباشرة إلى استراتيجيتها كما فعلت مع غيره.

إن ما نشهده من صراع في المنطقة اليوم، وما ينجم عن هذا الصراع من عنف، يعكس النزاع بين مفهومين للسلام ولبناء العلاقات الدولية بين الأطراف المختلفة. وهو ليس مناقضا لمفاوضات السلام، ولكنه مرتبط مباشرة بها، أو هو بالأحرى جزء لا يتجزأ منها، وهدفه الوحيد هو الاعداد لها وتوجيهها الوجهة التي يسعى إليها كل طرف. فتفوق اسرائيل الاستراتيجي ما كان يمكن ضمانه من دون تدمير القوة الاستراتيجية والاقتصادية والتقانية العراقية، ومنع بغداد من العودة لعقود طويلة إلى دائرة الصراعات على الهيمنة الاقليمية. وإخماد المعارضة العربية لتتويج اسرائيل قوة مركزية وقيادية في المنطقة لا يمكن تحقيقه من دون كسر التضامن العربي وتحييد جامعة الدول العربية. وقد اعتمد تحقيق هذا الهدف على تكتيكات متعددة منها العمل بحماس من أجل تعميق وتضخيم النزاعات العربية العربية ومنها تفجير النزاعات الأهلية التي تجعل الدول العربية مشغولة كليا بمشاكلها الداخلية.

لكن الاستراتيجية الأكثر استخداما اليوم للابقاء على الشلل العربي الشامل تتجسد في تطوير ما أطلقت عليه الدبلوماسية الأمريكية مكافحة الإرهاب. فقد أتاحت هذه الاستراتيجية التي سارت وراءها العديد من الدول العربية التي وضعتها واشنطن نفسها تحت ضغط الارهاب الداخلي بالفعل، أقول أتاحت للولايات المتحدة أن تجمد تماما نشاط أي طرف عربي، دولة كان أم حزبا أم جماعة أهلية، يشكل أو يمكن أن يشكل تهديدا لمشروع ترقية اسرائيل إلى مصاف القوة المسيطرة أو الهيمنية. فباسم العمل ضد الارهاب، وبتعاون الدول العربية والأوربية، تفرض استراتيجية واشنطن الجديدة الحصار على الدول العربية واحدة بعد الأخرى، وتضغط بها على الدول الأخرى وتهدر دم المنظمات والقوى السياسية العربية التي تقف في معكسر معارضة مشروع الهيمنة الاسرائيلية. وباسم مقاومة الارهاب أيضا، نجحت واشنطن في أن تبقي على احتكارها لساحة العمل السياسي والاستراتيجي الدولي في المنطقة الشرق أوسطية، وبالتالي عزل بقية الدول الكبرى، وفي مقدمها الأوربية، عن منافستها في تقاسم المنافع الاقتصادية وغير الاقتصادية. وليس من قبيل الصدفة أن تعلن اسرائيل نفسها قائدة حرب مكافحة الارهاب في الشرق الأوسط كله، بما في ذلك ايران. وليس في اسرائيل أو على حدودها فقط. إن مكافحة الارهاب سوف تكون الأرضية التي ستقوم عليها مشروعية النظام الاقليمي الاسرائيلي الجديد، وذلك بقدر ما أصبح الارهاب لصيقا بالاسلام والدول العربية الاسلامية. ويعني العمل ضد الارهاب في الوقت نفسه تنظيم الصراع والتحالفات ضد الدول التي سوف توصف منذ الآن بالارهابية وضد الحركات السياسية أو التيارات الايديولوجية.

ومن ميزات هذا التكتيك الباهر أنه يمكن واشنطن من ربط

معركتها لكسب مركز الهيمنة الاقليمية لاسرائيل مع معركة الحكومات والنخب العربية الحاكمة التي تتعرض لارهاب داخلي، كما أنه يسمح بجعل العنف الأمريكي الاسرائيلي عنفا شرعيا ومقبولا بقدر ما يربطه بقضية أخلاقية، في حين يجعل من كل عنف مناهض عملا منبوذا بقدر ما ينزع عنه كل صفة إنسانية.

إن مكافحة الإرهاب هي أهم ركن في استراتيجية شل العالم العربي وتكسيره وإعداده لقبول الهيمنة الاقليمية الاسرائيلية، وجعل هذه الهيمنة هبة كونية. وبقدر ما تتطور هذه الهيمنة وتفرض نفسها، وتدفع بالمقابل إلى تطوير استراتيجية هيمنة بديلة، يصبح تعزيز الارهاب وتغذيته في المنطقة العربية المصدر الرئيسي لتجديد أسس الهيمنة الاسرائيلية الاقليمية.

تقدم نظرية مكافحة الارهاب كأساس للهيمنة الاقليمية الاسرائيلية في الواقع صورة مهمة عما سيكون عليه نظام المستقبل في الشرق الأوسط. فاسرائيل لن تكون بحاجة في سبيل تبرير سيطرتها الشاملة إلى تطوير أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي أو التقاني أو العلمي المثمر. إن مساعدتها النخب والفئات الحاكمة في الاحتفاظ بحكمها وضمان الاستقرار سيكون الأرضية الوحيدة لتحالفها المقبل مع السلطات والطواقم الجديدة. إن نظام المستقبل الذي تبشر به نظريات الأمن الأمريكية الاسرائيلية هو نظام الملاحقة والمتابعة والتعقب للقوى والتيارات والعناصر المعارضة عملا وقولا وقلبا، في أي شكل جاءت به هذه المعارضة أو المقاومة. إنه تعميم نظام الأمن الذي يخضع له اليوم ملايين الفلسطينيين، وسوف يخضعون له في المستقبل، تحت الحكم الذاتي الفلسطيني.

هل سينجح هذا النظام في فرض نفسه؟ لا بالتأكيد. لأنه يدفع العالم العربي ومجتمعاته إلى الانتحار بدل أن يقدم لهم فرصا جديدة

لحل المسائل العالقة والرد بشكل ايجابي على تحدي استيعاب المكتسبات الحضارية.

لكن الدرس الذي ينبغي علينا أن نستخلصه هو التالي: إن السلام ليس مشروعا قائماً بذاته، أو لم يصبح مشروعا قائما بذاته بعد في الشرق الأوسط. إنه بالنسبة للدول الواثقة من قوتها وقدرتها الاستراتيجية، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة عالميا واسرائيل إقليميا، أداة لتحقيق أهداف أخرى. فهو لا قيمة له بالنسبة لاسرائيل إذا لم يضمن الارتقاء بها إلى مصاف الدولة المركز في إقليمها. إنه لا يساوي أبدا الأمن ولا علاقة له به كما يتصور السياسيون والدبلوماسيون الصغار. فالدول لا تسعى إلى السلام من أجل السلام أو الأمن. ذلك أن الذي لا ينجح في ضمان أمنه بوسائله الخاصة أو بتحالفاته الناجعة لا يمكن أن يعرف السلام.

ومشكلة العرب هي بالضبط أنهم يسعون إلى السلام خوفا من الحرب وبحثا عن الأمن، كما لو أنهم يريدون استخدامه كقناع لعجزهم الاستراتيجي والعسكري، أو كتعويض عن هذا العجز. وهم بعكس اسرائيل لا ينظرون كثيرا إلى ماوراء هذا السلام، أو إلى ما تتضمنه معركة السلام من رهانات كبرى تتعلق بتحديد هامش مبادرتهم التاريخية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، في المستقبل القريب. إن كل ما يهمهم هو توقيع اتفاقيات أمنية يفرغون بها من المشكلة. ولذلك لا تكاد تجد لديهم أو بالأحرى لدى غالبيتهم أي تفكير بشروط السلام وطبيعته والأهداف التي ينبغي استخدامه لتحقيقها. وفي أحسن الحالات لا يتجاوز موقفهم من عملية السلام موقف رد الفعل والسعي إلى عرقلة الصعود الجامح لاسرائيل في النظام الاقليمي. لكن لا يوجد مقابل الاستراتيجية الأمريكية الاسرائيلية أي استراتيجية ايجابية منظمة ومتسقة بديلة تنسق الجهود

العربية من أجل توظيف السلام المنشود لأهداف تخدم الشعوب العربية جميعا.

وبقدر ما يعاني مفهوم السلام الاسرائيلي من مرض جنون العظمة (برانويا) الذي لن يقود إلا إلى المزيد من الدمار في المنطقة، يعاني مفهوم السلام العربي من التجوف وانعدام الهدف وغياب المشروع الواضح والناجع لتنظيم المنطقة الاقليمي. ولن يكون هناك سلام فعلي، أي لن تصل بيروقراطيات الدول العربية المرعوبة إلى الأمن المنشود طالما بقيت من دون مشروع إقليمي حقيقي للسلام، وطالما عجزت عن بلورة الاستراتيجية الناجعة وضمنت بناء الأداة الفعالة لتحقيقه.

وفي اعتقادي ليس لأي سلام عربي اسرائيلي من قيمة ما لم يكن وسيلة وإطارا لتحسين قدرة العرب على حل المسائل العالقة التي لم ينجحوا في حلها حتى الآن، أعني على التوالي وحسب الأولوية، الاندماج الاقتصادي لخلق شروط تنمية مستديمة وذاتية المحور، ضمان الأمن الوطني وإزالة مصادر التهديد الخارجي الدائم من أي نوع كان، اسرائيلياً أو غيره، وأخيرا استعادة الثقة بالذات، سواء من خلال إعادة تثمين وتقدير الثقافة العربية على صعيد المجموعة العربية بأكملها وفي علاقتها بالدوائر الحضارية الأخرى، أو من خلال توسيع دائرة المشاركة الفردية لكل المواطنين في تقرير المصائر الجماعية، أي ببناء المواطنية القائمة على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع الواحد.

ولا سبيل للوصول إلى استراتيجية سلام تخدم هذه الأهداف وتجعل منها منارة للخائضين في المفاوضات ومؤشرا على نجاحها إلا إذا بدأوا هم أنفسهم، ومنذ الآن تطبيقها على أنفسهم، وخلق الشروط التي تجعل من النظام الشرق أوسطي الجديد المنتظر نظاما

عربيا، أي تسيطر عليه وتحدد جدول أعماله القضايا العربية، لا نظاما اسرائيليا، أو على الأقل اسرائيليا فقط. وعلى العرب أن يظهروا إذن منذ الآن أن لديهم الرؤية والنظر الثاقب والإرادة في إقامة مثل هذا النظام الاقليمي المتوازن الذي لا يستبعد العرب ولا يضع مواردهم وإمكانياتهم في خدمة مشروع الهيمنة الاسرائيلية الاقليمية، وربما ما وراء الإقليمية. وهذا يعني أن مستقبل السلام الشرق أوسطي متوقف هو أيضا على نجاح العرب في التفاهم المسبق على جدول أعمال عربي-عربي، يتجاوز التعبير الظرفي عن مشاعر التضامن مع الضحايا الذين يتساقطون كل يوم بعدد أكبر على مسار الارتقاء الامريكي باسرائيل إلى مصاف الدولة الاقليمية الكبرى. فما لم ينجح العرب في تجاوز هذا المفهوم السلبي والشكلي للسلام، أي المفهوم الأمني القانوني، نحو مفهوم ديناميكي ومليء يساهم في تشكيل المستقبل، وما لم يظهروا منذ الآن صورة هذا المستقبل مطبقة عليهم، لن يكون هناك أي سلام حقيقي شرق أوسطي. وسوف تتكرر محاولات اسرائيل الفاشلة لفرض إرادتها على العرب، من دون أن ينجح العرب في ترجمة هذا الفشل إلى مكاسب ملموسة تعمل على تحسين موقف العرب الاستراتيجي وتسمح لهم بلجم شهوة السيطرة الاسرائيلية.

اتفاق الخليل

السلام العربي في خطر

بعد العاصفة التي أثارها فتح النفق السياحي تحت باحة القدس الشريف، عاد المفاوضون الاسرائيليون والفلسطينيون للاجتماع ثانية في طابا للوصول الموعود إلى اتفاق إعادة نشر القوات الاسرائيلية في الخليل. وقد أصبح هذا النشر أو الانتشار موضوع الساعة، بقدر ما جعل منه العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين، معيار التقدم على طريق عملية السلام. فإذا تحقق هذا الهدف صار من الممكن التقدم خطوة أخرى على طريق اتفاق اوسلو، وإذا أخفق أتى بالبرهان القاطع على موت عملية السلام.

وقبل أن انتقل إلى النقطة الرئيسية التي أريد إثارتها في هذا المقال، أود أن أطمئن المفاوضين والمسؤولين العرب، على أن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق لن يكون مستحيلا. فالضغوط التي يخضع لها رئيس الحكومة الاسرائيلية منذ الانفجار الشعبي الذي حدث كرد فعل على فتح النفق في القدس من القوة بحيث لا يستطيع أن يتجاهلها جميعا من دون أن يفقد الكثير من صدقيته كرجل سياسي ورئيس حكومة دولة تعيش على تحالفاتها الخارجية أكثر من أي دولة أخرى في العالم. وليس من المهم الطريقة التي سوف يتم بها تخريج الحل المرتقب خاصة وأن الأمريكيين حاضرين في الميدان، وهم مهتمون بتحقيق انجاز سريع في هذا المجال يضمن لكلينتون صون ما تبقى له من صدقية تجاه وعوده بالسلام الشامل في العالم، وتجاه حلفائه العرب.

لكنني لا أعتقد مع ذلك بأن التوقيع على اتفاق بشأن الخليل يسعف عملية السلام أو يحييها، تماما كما أنني لا أعتقد أن إخفاق التوصل إلى اتفاق حول الخليل يقضي بموت هذه العملية وانهيارها.

إن الذين ينشرون مثل هذا الطرح يعتمدون في الواقع على حجة واحدة هي أن توقيع مثل هذا الاتفاق يعبر عن حسن نوايا اسرائيل، أو عن فاعلية الضغط الامريكي على اسرائيل حتى لو تعلق الأمر بحكومة متشددة مثل حكومة ليكود.

والحال إن نتنياهو قد يوقع على اتفاق الخليل بالشروط التي يعتقد أنه يستطيع أن يدافع عنه فيها أمام ناخبيه الأكثر تطرفا، من دون أن يعكس ذلك تغيرا في نيته ولا تبديلا لسياسته الحقيقية التي انتخب على أساسها رئيسا لحكومة اسرائيل ومقررا لسياستها. وهو سوف يعتبر أن تطبيق هذا الاتفاق هو جزء من المناورة السياسية وامتصاص الضغوط الخارجية، وليس هناك ما يجبره على اتباعه باتفاقات أخرى. بمعنى آخر، ليس هناك ما يمنع نتنياهو من أن يستخدم هذا الاتفاق نفسه ليدعم موقفه المتشدد موحيا بأن توقيعه هو دليل على عدم خروجه على عملية السلام، وعلى استمرار هذه العملية بالرغم من كل شيء، وأن عدم التقدم فيها هو نتيجة بطء المفاوضات وليس ثمرة لإرادة ليكودية مبيتة في قتل هذه العلمية والاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية والعربية كما يتهمه العرب.

وبالمثل، لا يثبت إخفاق مفاوضات طابا أن عملية السلام قد ماتت، ولن يكون بعد الجلسة الحالية جلسات أخرى. فمن جهة أولى لم تعد عملية السلام مرتبطة باسرائيل أو بإرادة حكومة اسرائيل وحدها، ولكنها أصبحت مرتبطة بإرادة دولية، تزداد وضوحا مع ازدياد التزام الاتحاد الأوربي، وعلى رأسه فرنسا، بالانخراط فيها ولعب دور أنشط في التوصل إلى التسوية. ومن جهة ثانية، ليس ولا

يبدو أن للعرب سياسة بديلة عنها، أو استعدادا لاستبدالها بسياسة حربية أخرى. فلا تعلن جميع الحكومات العربية بأن السلام هو خيارها الاسراتيجي فحسب ولكن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وحالة استعدادها العسكرية، والخلافات التي تمزقها، تجعل أي اختيار آخر لها خال من الصدقية. فهي مضطرة، حتى لو أخفقت مفاوضات طابا الحالية أن تعود إلى جلسة ثانية وثالثة ورابعة إلى ما لانهاية منذ اللحظة التي حكمت على نفسها فيها أن لا يكون لديها خيار سوى السلام.

والسؤال أن النقطة الرئيسية التي تستحق الاثارة في هذا المجال لا تتعلق بصحة هذا الخيار نفسه. ذلك أنني مثلما أشرت إلى أن اسرائيل غير قادرة على قتل عملية السلام لوحدها، أعتقد أيضا أن العرب ليسوا أحرارا في ذلك أيضا، وأنهم ملزمين أمام العالم الذي يعتمدون على دعمه السياسي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، من أجل موازنة التفوق اسرائيل العسكري ومنعها من فرض الأمر الواقع بالقوة، بالاستمرار في العملية، مهما حصل، ومهما كانت الصعوبات والعقبات التي تضعها اسرائيل في وجه التوصل إلى تسوية سلمية. باختصار إن هذا الالتزام بالسلام وعدم اللجوء إلى الحرب، بل العنف، بصرف النظر عن الخسائر المادية والمعنوية التي يتحملها العرب جميعا، وطنيا وعلى المستوى الجماعي، هو الثمن الضروري للاحتفاظ بالتأييد الدولي، هذا التأييد الذي يشكل اليوم، شئنا أم أبينا، الورقة الوحيدة التي يعتمد عليها العرب في مواجهة اسرائيل والسعي إلى استعادة بعض الحقوق التي أضاعوها. والذين يطالبون بانسحاب العرب من المناورة السلمية، وهي مناورة بالمعنى الحرفي للكملة، لأنها تهدف لدى الجميع إلى تغيير ميزان القوى الوطني والاقليمي تحت غطاء مفاوضات السلام، يدعون من غير أن يدروا

إلى العودة إلى خيار الحرب وما يعنيه من ضرورة إعداد العدة لها، من الناحية العسكرية بالتأكيد، لكن أيضا من الناحية السياسية، من خلال إعادة جو الصفاء والتضامن والوحدة بين الدول العربية. وإدراك النخب الحاكمة أو معظمها بحقيقة تعذّر ذلك هو الذي يمنعها من الاستعداد الفعلي للحرب. فخيار تحسين الاستعدادات العسكرية والسياسية يعني اليوم للرأي العام الدولي والعربي معا، تغييرا جذريا في السياسات العربية، والانتقال من سياسة المراهنة على الضغوط الخارجية إلى سياسة الاعتماد على القوة الذاتية.

والسؤال إذا كان خيار السلام أو كما يعلن المسؤولون العرب، قد أصبح استراتيجية بحد ذاته، ولم يعد أمام العرب خيارات أخرى، كيف يمكن انجاح هذا السلام، أي عدم السماح بأن تتحول هذه المناورة الاقليمية والدولية الكبرى التي تسمى عملية السلام إلى غطاء لاخراج العرب، منفردين ومجتمعين، من دائرة القوة والنفوذ في الشرق الأوسط وتحويلهم إلى أدوات تتلاعب بها السياسات الكبرى؟

فموقف العرب في عملية السلام، موقف دقيق معرض للتآكل، بعكس الموقف الاسرائيلي وذلك على عكس ما يشاع. وسبب هذا التآكل أن عدم التقدم السريع في مفاوضات السلام يعني بالضرورة خسارة فوائد السلام، سواء ما تعلق منها بتحرير الأراضي وفك إسار الشعوب العربية من نير الاحتلال الذي تدفع ثمنه دما ومستقبلا، أو ما تعلق منها بفتح المنطقة للاستثمارات الخارجية، وزيادة الفرص أمامها للخروج من تخبطاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويخطئ من يعتقد أن إدانة العرب على الالتزام بعملية السلام هو ضمانة للمستقبل. ويخطئ كذلك من يعتقد أن مثل هذا الالتزام يستطيع أن يثبت طويلا أمام النداءات المتزايدة التي تصدر عن قطاعات واسعة من الرأي العام العربي لإعلان موت عملية السلام

وإخفاق الخيار الاستراتيجي الذي ارتبط بها. ومن المؤكد بالنسبة لي، أن الحكومات العربية لن تسطيع أن تدافع عن خياراتها طويلا إذا استمر التعثر على ما هو عليه.

إن الدعوة لإسقاط عملية السلام قد تكون مشروعة وقد تكتسب الرأي العام كله بسبب السياسات القائمة. لكن الوضع لن يكون مفيدا لأحد. إن العرب سوف يجنحون في أحسن الأحوال إلى استلهام الأنظمة التقليدية السابقة إن لم يدخل الكثير من أقطارهم في الفوضى. أما الاسرائيليون فهم مهددون بالانصياع لتيارات التطرف القومي والديني التي تتغذى من العداء وحب الحرب والانتقام من العالم بأجمعه عن طريق العرب. أما الولايات المتحدة الامريكية التي رتبت عملية السلام بأكلمها كغطاء تستطيع من تحته أن تعيد تنظيم المنطقة أي أن تقيم نظاما إقليميا مستقرا يضمن مصالحها الحيوية الكبرى، فلن تجد أمامها إلا شعوبا ثائرة وحكومات غير مستقرة، مضطرة، رغم عمالة أكثرها، لأن تتبنى موقفاً لفظياً والرد في الوقت نفسه بقسوة وعنف على الانتفاضات المتكررة.

إن السلام خيار استراتيجي سليم، على شرط أن تكون له استراتيجية سليمة، تضمن شروط تحقيقه. وفي غير هذه الحالة لن يكون إلا تسهيلا لمناورات خارجية، قد تحرم العرب من اللجوء إلى العنف أو الحرب، ولكنها تقودهم لا محالة إلى الانفجارات الداخلية. وليس انفجار القدس الأخير إلا الارهاص الأول بذلك.

وهذا يعني أن الدعم الخارجي لا يكفي كاستراتيجية للسلام، بل ليس من المضمون أن يستمر إذا تعثرت العلمية أكثر من ذلك. والنقطة التي ينبغي أن يقف فيها العرب على هذا الخط لانقاذ خيار السلام اليوم هي بالضبط نقطة المنتصف، أعني استراتيجية نصف حرب ونصف سلام.

هل يمكن نزع سلاح الاستيطان من يد اسرائيل؟

من الصعب القول إن الدول العربية أو الرأي العام العربي قد فوجئوا بإعلان العديد من المسؤولين الاسرائيليين عن الاستعدادات الكبيرة لبدء حملة واسعة لبناء المستعمرات الجديدة في الضفة الغربية والجولان. ولعل العرب اعتقدوا في الأشهر القليلة الماضية أن التطرف الذي يوصف به التجمع الاسرائيلي الحاكم يقتصر على التصريحات المتصلبة ولا يترجم بوقائع مادية، أو لعلهم ظنوا أن الضجة التي بعثوها من حول حكومة اسرائيل الجديدة منذ انتخاب رئيسها نتنياهو قد أعطت ثمارها، وأن المخاطر التي كانوا ينتظرونها ويخشونها لم تعد وشيكة الوقوع.

وقد جاءت الأنباء الاسرائيلية عن بدء حملة الاستيطان الجديدة لتقلب هذه الاعتقادات أو لتقشع الظنون. وبالرغم من التراجع الذي أبدته الحكومة الاسرائيلية مؤقتا حينما أعلنت على لسان مسؤوليها أن القرار ببدء الحملة الاستيطانية لم يتخذ بعد، فإن الأشهر القادمة سوف تشهد تطورات كبيرة على هذا الصعيد. فمن جهة لم تنف اسرائيل نيتها في بناء المستعمرات الجديدة، ولكنها نفت أن يكون القرار الرسمي ببدء التنفيذ قد اتخذ بالفعل، وأن ذلك لن يحصل قبل عدة أشهر، ومن جهة ثانية تفترض ايديولوجية الليكود وأحزاب اليمين القومي والديني الأخرى المتحالفة معه، بل تستدعي، تطوير مشروع الاستيطان والاستعمار.

ولو عدنا قليلا إلى البرنامج السياسي الذي تكون على أثره الليكود ونشأ من أجل تطبيقه التحالف القائم في الحكومة لوجدنا أن جوهره العودة إلى تأكيد مفهوم اسرائيل الكبرى في وجه مفهوم حزب العمل الذي قبل بمبدأ التسوية السلمية وبالتالي بالتراجع عن احتلال الأراضي التي سيطرت عليها اسرائيل بعد حرب 1967 أو عن أجزاء منها. ولا يعني الحفاظ على اسرائيل الكبرى شيئا آخر ولا يمكن تحقيقه إلا بتمتين السيطرة العسكرية والسياسية والبشرية على الأراضي تمهيدا لضمها النهائي لاسرائيل. ولا يفهم الاسرائيليون من الضم إلحاق الأراضي مع السكان، إذ أن مثل هذا الضم يهدد الفكرة الجوهرية للصهيونية، أعني وجود دولة يهودية نقية من الأقوام والأديان الأخرى. إن ما يفهمه الاسرائيليون من الضم هو تهويد الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967 بالطريقة نفسها التي تم بها تهويد الأراضي الفلسطينية التي احتلت قبل عام 1948 وبعده. ويعني التهويد اليوم كما عنى في الماضي استبدال الجغرافية والتاريخ والسكان العرب بجغرافية وتاريخ وسكان يهود، أي إخفاء المدن والقرى والبشر الموجودين تحت مدن وقرى وبشر جدد. والعبارات المستخدمة نفسها تشير إلى ذلك. إن الاستيطان والاستعمار يفترضان وجود أرض فارغة غير مستوطنة ولا مستعمرة، وبالتالي جاهزة لاستقبال المعمرين القادمين من منطقة أخرى لاستعمارها وتحضيرها. وقد كان تفريغ هذه الأرض، بدفع السكان إلى الهجرة أو عن طريق ما سمي في سنوات ماضية الترحيل، هو الوسيلة الوحيدة للحصول على أرض بلا شعب لشعب يريد الاستيلاء على مزيد من الأرض.

لا ينبغي أن يبعث نفي بعض المسؤولين الاسرائيليين نيتهم الراهنة في بناء المستوطنات إذن أي وهم عند العرب. فالمشاريع

الاستيطانية معدة وجاهزة، ولم يتراجع الاسرائيليون إلا ليندفعوا بشكل أقوى في القريب. وعلينا أن نتذكر أن الاسرائيليين لم ينتخبوا تجمع ليكود ورئيسه من أجل تحقيق السلام مع الدول العربية. ولم يزعم قادة هذا التجمع أنفسهم ذلك في أي وقت. لقد قالوا إن هدفهم هو تحقيق الأمن. وقد اتهموا حكومة حزب العمل السابقة بأنها تهدد من خلال توقيعها على اتفاقات السلام مع العرب أمن اسرائيل. ولم يخفوا في أي وقت رفضهم عملية السلام الراهنة والاتفاقات التي يمكن أن تنجم عنها وتقوم على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام. كما لم يخف قادة ليكود رفضهم لهذه المبادلة وهدفهم في إجهاض عملية السلام حتى يمكن ضمان بقاء الأراضي المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية. وبعد انتخاب نتنياهو رئيسا للوزراء، كان لا بد من تحسين الخطاب الدبلوماسي قليلا، فصار شعار الليكوديين الأمن قبل السلام، ثم تحت تأثير الضغوط الدولية، المباشرة وغير المباشرة، أصبح الشعار السلام الذي يضمن أمن اسرائيل.

لكن وراء تبدل هذا التخريج اللفظي للسياسة الاسرائيلية لم يطرأ أي تغيير على الهدف الحقيقي للحكومة الحالية. والفلسطينيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة يعرفون هذا من حياتهم اليومية وسلوك الجنود والمستعمرين الاسرائيليين أفرادا وجماعات. فليس الحديث عن الأمن وأولوياته إلا ستارا يخفي الهدف الأول والأخير لتجمع ليكود وجميع المتطرفين الاسرائيليين، أعني تهويد الأراضي العربية المحتلة منذ 1967.

إن من الصعب الاعتقاد، مع وجود العنجهية والغطرسة اللتين يظهرهما الليكوديون وأنصارهم كل يوم، أن هؤلاء خائفون بالفعل على أمنهم من العرب والفلسطينيين، أو أنهم يشكون في قوتهم وقدراتهم العسكرية. فبعكس ما يتظاهرون به من الخوف الكاذب،

إن شعورهم المتفاقم بالتفوق الاستراتيجي، ومن وراء ذلك بالأمن والاستقرار هو الذي يدفعهم إلى التشدد ورفض التسوية السلمية. فلثقتهم العمياء بأنهم نجحوا في كسر إرادة العرب، باتوا يعتقدون بأن هذه التسوية لا تنسجم مع ميزان القوى الراهن، وأن بإمكانهم من دون صعوبة انقاذ السلام القائم بالفعل والاحتفاظ بالأراضي في الوقت نفسه. إن جوهر مشروع الليكود للسنوات الأربع القادمة ليس تحقيق السلام مع العرب ولا تحقيق الأمن لاسرائيل، وهو أمر حاصل، ولكن هضم الأراضي العربية واستعمارها وبالتالي إخراج مسألة الأراضي من جدول أعمال المفاوضات السلمية مع العرب. وما يفكر فيه الليكوديون هو الاستفادة من هذه الفرصة التي سنحت لهم بانتخاب نتنياهو رئيسا للوزراء لنسف الأساس الذي قامت عليه العملية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991، والتحضير من ثم لمفاوضات أخرى تبدأ بعد عدة سنوات، يكون فيها من الصعب على العرب الحديث عن أرض عربية محتلة، ويصبح من الضروري أن يتفاوضوا على حلول تعترف بعدم إمكانية الفصل بين السكان والأراضي، وبالتالي تقبل بالاستيطان وتتعامل معه كأمر واقع وشرعي في الأرض العربية.

لا ينبغي أن يكون لدينا أوهام كبيرة حول هذا الموضوع. إن توسيع حركة الاستيطان هو القاسم المشترك الوحيد بين مكونات الحكومة الاسرائيلية الراهنة. وإذا لم تحقق هذه الحكومة ذلك فسوف تنهار لا محالة. هذا يعني أن أي رهان يقوم على ردع الحكومة الليكودية عن محاولات توسيع الاستيطان سوف تبوء بالفشل. وسوف يستمر الضغط الاسرائيلي في هذا الاتجاه طالما لم تتبدل الحكومة الاسرائيلية ولم يتم التوصل إلى حل سلمي وشامل.

ومن المؤكد أن الموقف العربي سوف يصاب بالتآكل لو بقي

يقوم كما هو عليه الآن على أساس رد الفعل فحسب. فقد استوعب الاسرائيليون هذا الوضع، وطوروا في مواجهته تكتيكا قويا هو الكر والفر الذي يسمح باستنفاد الغضب العربي منذ الصدمة الأولى ثم إعادة الكرة بعد أن يكون العرب قد تعبوا من الحركة والتحرك الدوليين، كما يسمح بامتصاص الضغوط الدولية تدريجيا. إن المطلوب من الجامعة العربية أن تستفيد من فتح معركة الاستيطان هذه لبلورة استراتيجية شاملة تهدف إلى عزل حكومة ليكود دوليا من جهة، بل إلى إسقاطها، وانتزاع إدانة علنية ورسمية من جميع الدول والمؤسسات الدولية لعلمية التوسع الاستيطاني والحصول على تعهدات باعتبار هذا الاستيطان باطل من الأساس ولا مشروع من قبل الدول الكبرى جميعا وفي مقدمتها أوربة والولايات المتحدة.

وربما كانت هذه الفترة هي أفضل فترة لتطوير هذه الاستراتيجية بمبادرة لجان من وزراء الدول العربية تقوم بجولات شرح وإعلام في جميع دول العالم. فقد كانت الدول الكبرى تغض النظر عن عمليات الاستيطان في حقبة الحكومة العمالية السابقة كي تعطي لهذه الحكومة هامش مناورة داخلي أكبر، ولتكافأها أيضا على تبنيها خط المفاوضات. أما اليوم فليس في سياسات حكومة اسرائيل الحالية الاقليمية ما يبرر مثل هذا الموقف المتفهم من قبل الدول الكبرى. ثم إن حكومة نتنياهو معزولة نسبيا أو ممكنة العزل. والدول الكبرى التي كانت تكتفي بترداد شعار أن الاستيطان عقبة أمام السلام يمكنها أن تذهب اليوم أبعد من ذلك في التلاقي مع الموقف العربي الذي يعتبر أن وقف الاستيطان كان أحد الشروط الرئيسية للقبول بالدخول في مفاوضات السلام. وليس من الصعب على العرب اليوم الحصول على موقف دولي يعلن معارضته للاستيطان كجزء من جهوده لانقاذ عملية السلام. والمقصود إن على العرب العمل بحيث يمكن وضع

حد نهائي للاستيطان الذي يهدف إلى نسف أسس عملية السلام وقطع طريق العودة إليه، سواء عن طريق الحصول على وعود بقطع المساعدات والمعونات التي تتلقاها اسرائيل لتوسيع هذا الاستيطان أو تجميد اتفاقات التعاون معها. فلا ينبغي أن ننسى أن أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في تطوير الاستيطان هو المعونات المالية الكبرى التي تقدمها الولايات المتحدة باسم الاستيطان. والنجاح في مثل هذه الحملة سيكون مكسبا رئيسيا لا بد منه كي يستطيع العرب في المستقبل خوض المفاوضات القادمة حول مستقبل المستوطنات نفسها، من دون أن يخسروها مسبقا.

طبعا، لا يمكن للعرب أن يطالبوا الدول الأخرى بمواقف عملية تردع اسرائيل عن الاستمرار في حلم توسيع الاستيطان وقطع الطريق على التسوية السلمية في الوقت الذي يستمرون هم فيه، أو يستمر بعضهم في توقيع اتفاقات تعاون مختلفة تجارية أو سياسية أو ثقافية أو أمنية مع اسرائيل. إن مثل هذا الموقف يهدد صدقية العمل الدبلوماسي العربي من الأساس. ولا بد على هذا المستوى أيضا من صوغ موقف عربي سياسي واضح ومشترك يبين رد الفعل الذي سوف تقوم به الدول العربية جميعا لدى بدء أول عمليات توسيع جديدة للمستوطنات، وتبليغ هذا الموقف لاسرائيل وللدول الكبرى في الوقت نفسه.

إن المطلوب من العرب أن يدركوا أن مسألة الاستيطان ليست وجها جزئيا أو ثانويا من القضية العربية، ولكنها تشكل جوهرها في الوقت الراهن. إذ أن مركز الصراع العربي الاسرائيلي الرئيسي في السنوات القليلة القادمة التي تغطي عليها عملية المفاوضات هو السيطرة على الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام 1967. وأداة اسرائيل الرئيسية في هذه السيطرة هي الاستيطان. وأداة العرب

الوحيدة اليوم لاستعادتها هي المفاوضات. وليس من الصعب على أي مراقب أن يدرك إلى أي حد تريد اسرائيل لضمان انتصارها في هذه المعركة أن تخضع وتيرة المفاوضات السياسية لوتيرة الاستيطان، أي أن تعرقل المفاوضات بما يسمح لها بكسب وقت كاف حتى تؤكد سيطرتها العملية والنهائية على الأرض. وليس أمام العرب لمواجهة هذه المناورة الكبيرة إلا جعل الاستيطان غير ممكن ومستحيل التحقيق فلسيطينيا وعربيا وعالميا، حتى تدرك اسرائيل أنها لن تستطيع بتأجيل المفاوضات السياسية كسب الوقت وتحقيق أهدافها في السيطرة على الأراضي، وحتى تعود إلى المفاوضات نفسها كإطار لحل موضوع السيطرة على هذه الأرض.

باختصار لن يفيد كثيرا أن تتراجع اسرائيل اليوم عن قرارها بوقف الحملة الاستيطانية بانتظار فرصة أفضل. إن ما هو مطلوب هو نزع سلاح الاستيطان من يد المفاوض الاسرائيلي نهائيا، وجعل أي عودة إليه تثير من ردود الفعل المحلية والدولية ما يدفع اسرائيل إلى التخلي عنه. إن الاستيطان لا ينبغي أن يدان بوصفه مجرد عقبة أمام السلام، ولكن بوصفه مشروعا مجسدا لأسوأ أشكال اللاإنسانية أخلاقيا ومنافيا لجميع القوانين والشرائع الدولية سياسيا، ومناقضا لجميع قيم التحرر والعدالة والمساواة وتقرير حق الشعوب التي قامت عليها منذ الحرب العالمية الثانية المنظومة الدولية. وينبغي أن ينجح العرب في اشعار الرأي العام الدولي جميعا بالعار تجاه ما يبديه من تفهم وتواطؤ مع مشروع اسرائيل الاستعماري الاستيطاني في الوقت الذي يعلن فيه شجبه ومقته وإدانته لكل أشكال القهر القومي والاستعمار والعنصرية في جميع القارات وأنحاء العالم الأخرى.

في أصل التطابق بين السياسة الأمريكية والسياسة الاسرائيلية في الشرق الأوسط

من المؤكد أن تعيين مادلين أولبرايت في منصب وزير خارجية الولايات المتحدة خلفا لوارن كريستوفر قد أثار الكثير من الشكوك بل والاحباط لدى الأوساط الدبلوماسية العربية التي كانت تراهن بقوة على ما يمكن أن تقدمه انتخابات الرئاسة الأمريكية لمواجهة المأزق الذي دخلت فيه مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية. بل لا نبالغ إذا قلنا أن معظم العرب إن لم نقل جميعهم قد راهنوا، في إطار انسداد آفاق أي مبادرة أخرى، على نجاح الرئيس الأمريكي في انتخابات الرئاسة، اعتقادا منهم بأن الرؤساء الأمريكيين الذين يوشكون على انهاء مدتهم الرئاسية يميلون بشكل أكبر إلى المواقف المتزنة، ولا يضطرون إلى المبالغة في مراعاة مصالح اسرائيل حرصا على اجتذاب الناخب الأمريكي اليهودي.

وبالرغم من أن هذه النظرية لم تتحقق تماما في التجربة التاريخية، وأن معظم الرؤساء الأمريكيين الذين اهتموا بقضية الشرق الأوسط فعلوا ذلك في ولايتهم الأولى، فإن الأمل بقي قويا في أن يتحرر كلينتون في ولايته الثانية من ضغط اللوبي الاسرائيلي، ويدفع واشنطن إلى اتخاذ موقف أكثر عقلانية من الدعم المطلق لسياسة الحكومة الاسرائيلية مهما كانت هذه الحكومة. وربما رجع التعلق بهذا الأمل إلى سببين. الأول هو الاعتقاد بأن التصويت اليهودي في الانتخابات أمر حاسم في الولايات المتحدة، والثاني أن الادارة

الأمريكية ليست مطمئنة تماما إلى سياسة نتنياهو المتشددة والمتطرفة، وهي ميالة بالتالي عندما يخف عنها الضغط الانتخابي والحاجة إلى الصوت اليهودي، إلى الوقوف في وجه هذه السياسة.

وقد جاءت التعيينات الجديدة في الادراة الأمريكية لتقضي على هذا الأمل تماما. فبالرغم من أن المعيار الرئيسي الذي استلهمه الرئيس في هذه التعيينات هو، كما جاء على لسان المسؤولين والمعلقين الأمريكيين، تكوين فريق متناغم في السياسة الخارجية ومجلس الأمن القومي، إلا أن العديد من المراقبين، والعرب منهم بشكل خاص، يعتبرون أن فوز البرايت على ميتشل، ذي الأصل اللبناني، في المنافسة على منصب الخارجية يعكس فوز اللوبي الاسرائيلي. وإذا كانت هذه هي الحال بالفعل، وهي كذلك إلى حد كبير، هل يعني ذلك أن العرب قد خسروا رهانهم الرئيسي، لإخراج المفاوضات السلمية من مأزقها؟

ليس من المؤكد أن تعيين أولبرايت في منصب الخارجية سوف يغير كثيرا من السياسة الأمريكية المتبعة تجاه اسرائيل. فمن جهة أولى لم تكن أولبرايت، وهي عضو في مجلس الأمن القومي، بعيدة عن هذه السياسة، ومن جهة ثانية لا يخفي الاسرائيليون أن كلينتون هو أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييدا وعطاءا لاسرائيل. إن وزيرة الخارجية الامريكية الجديدة لن تكون إذن أكثر اهتماماً بإسرائيل من كلينتون، ولكنها لن تكون أقرب إلى العرب من وارن كريستوفر. إن حفاظها على الخط الراهن في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يكفي كي تضمن تقديم أكبر خدمة لاسرائيل. لكن هل يستطيع العرب أن يتعايشوا مع هذه الاستمرارية، وهم الذين راهنوا على تغيير ما في السياسة الأمريكية تجاه حكومة نتنياهو؟ وهل كان أمل العرب في هذا التغيير قائما على غير أساس؟

أي مراقب دقيق لتطور السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط يدرك أن هناك خطا متواصلا منذ بداية الحرب الباردة وحتى اليوم من تنامي التعاطف مع اسرائيل والمزايدة في دعمها في البيت الأبيض. ومن المؤكد أن هذا التنامي في الدعم القوي لاسرائيل مرتبط هو نفسه بصعود جيل من الدبلوماسيين والأطر والمحللين المؤيدين لاسرائيل في الادارة الأمريكية، وبشكل خاص في الخارجية، كما هو مرتبط بتراجع، حتى لا نقول بتهميش الأفراد الذين كانوا يحسبون بشكل أو بآخر من دعاة القضية العربية، أو بالأحرى من أنصار سياسة أكثر توازناً في الشرق الأوسط. بيد أن هذا التيار المتنامي في الدعم المطلق لاسرائيل لم يصعد بسبب أهمية الصوت الانتخابي اليهودي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولكن بسبب الوزن المتزايد في الحياة الاعلامية والسياسية والاقتصادية والثقافية عامة للأمريكيين اليهود أو المتعاطفين معهم في الدولة الأمريكية. وقد جعل تنامي هذا الوزن الضغط الانتخابي ذا أهمية ثانوية بالمقارنة مع التأثير المستمر قبل الانتخابات وبعدها، أو بصرف النظر عنها، للتيار الأمريكي المتعاطف مع اسرائيل.

لكننا نخطئ كذلك إذا نظرنا إلى هذا النفوذ على أنه ثمرة ضغط يقوم به لوبي اسرائيلي أو محاب لاسرائيل في المؤسسات الأمريكية، يتناقض أو يمكن أن يتناقض في هذه اللحظة أو تلك، مع المصالح الأمريكية العليا. إن ما يحصل هو نوع من التطابق المستمر بين اسرائيل وبين الولايات المتحدة، وهو تطابق تعبر عنه وحدة المصالح والارتباط المصيري. والتعبير الأعمق عن هذا التطابق ووحدة المصالح هو نظرية التحالف الاستراتيجي الذي أصبحت توصف به العلاقة بين الطرفين. فإسرائيل ضرورة للولايات المتحدة لضمان مصالحها في الشرق الأوسط، أو هكذا تبدوا الأمور بالنسبة

لمعظم الساسة الأمريكيين على الأقل. والتطابق مع أمريكا بعد أوربة هو ضرورة أيضا لبقاء الدولة بالنسبة للقسم الأكبر من الساسة والرأي العام اليهودي في اسرائيل. وهذا يعني أن من المستحيل على العرب أن يراهنوا اليوم، وحتى إشعار آخر، على التناقض المحتمل بين مصالح أمريكا الوطنية ومصالح اسرائيل الخاصة في الشرق الأوسط. وكل رهان على مثل هذا التناقض سوف يقود إلى فشل محقق.

وليس سبب هذا التطابق سيطرة اللوبي الاسرائيلي الأمريكي على السلطة في واشنطن أو تحكمه بها. وليس من الصحيح أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تربط مصيرها ومصالحها في الشرق الأوسط بمصير دولة صغيرة مثل اسرائيل بسبب سيطرة مثل هذا اللوبي. إن وراء التحالف الأمريكي الاسرائيلي الاستراتيجي إدراك متماثل للمصالح المشتركة، قائم على تقاطع جدي وحقيقي بين الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الاسرائيلية. وكلاهما يهدف بشكل مباشر وعلني إلى تحقيق السيطرة في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة التي تعتبر أنها موجودة في الشرق الأوسط في منطقة عدوة تسيطر عليها القومية العربية التي تبدو اليوم نائمة، ولكن ليس هناك ما يمنع من نهوضها ويقظتها إذا خف الضغط عليها، لا تري وسيلة لضمان حصولها على الطاقة النفطية والتحكم بآثارها ومضاعفاتها المحلية والدولية من دون ابقاء الشعوب العربية تحت ضغط دائم ومستمر. واسرائيل تعتقد أن إخماد هذه القومية واليوم رديفتها الاسلامية هو شرط بقائها كدولة. ولا يغير من هذا التفكير ولا من الاستراتيجيات التحكمية التي تستجيب له عند الدولتين المتحالفتين واقع أن القومية العربية كحركة عقائدية وسياسية قد سحقت أو بادت. ذلك أن مفهوم هذه القومية قد أصبح مائعا تماما على ضوء المصالح التي تدعو إليها هذه السيطرة المطلقة وبالقوة،

فصار يتهم بأنه تعبير عن النزعة القومية العربية، وبالتالي النزعة التوسعية الاقليمية المعادية للمصالح الأجنبية الغربية ولوجود اسرائيل معا، أي نزوع وطني في المجتمعات العربية، وأي مطالبة مهما كانت جزئية بالخصوصية أو باحترام الهوية أو بالتفاهم أو التعاون بين الدول العربية. إن الذي يوحد بين السياستين الأمريكية والاسرائيلية في الشرق الأوسط ليس سيطرة اللوبي الاسرائيلي ولكن اتفاق آرائهما على أنهما يعملان معا في أرض معادية، أو في دار حرب، حتى لو كانت الآن مستسلمة أو أظهرت استسلامها. فليس هذا الاستسلام إلا ثمرة الفشل والعجز والتفاوت العميق في ميزان القوى، ولا يمكن إدامته إلا من خلال تعميق هذا التفاوت وتثبيت واقع الفشل والعجز العربيين معا.

أما في ما يتعلق بالمراهنة على التناقض بين سياسة نتنياهو والتصور الأمريكي للحل في الشرق الأوسط فهي تظل محدودة النتائج أيضا. فإذا كان من المؤكد أن سياسة نتنياهو لا ترضي كثيرا الأوساط الأمريكية المعتدلة، أقصد تلك التي تؤمن بالتحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب، ولا تفكر إلا بضمان مستقبل هذه الأخيرة، ولكنها تخشى عليها من خطئها، فهذه الأوساط لا تميل بالضرورة إلى التدخل في السياسة الاسرائيلية. وإذا حصل لها واتخذت مواقف متميزة عن اسرائيل، وقد أصبح هذا كثير الندرة اليوم، فليس ذلك حبا بالعرب ولكن خوفا من المخاطر التي تقود إليها سياسة متطرفة وغير محسوبة، أي تجنبا لردود الأفعال السلبية من قبل المحيط العربي. لكن بشكل عام، ليس هناك في الادارة الأمريكية، من يريد أو يفكر في خلق المشاكل أو السعي إلى إفشال سياسات تل أبيب، حتى تلك التي لا تُرضي أوساط الادارة كثيراً. فهي لا تريد أن تصب الماء في طاحونة الدول العربية التي تنظر إليها

باستمرار كطرف أجنبي ينبغي استيعابه واحتواؤه والتحكم به، ولا تريد أن تبدو كذلك وكأنها تقف إلى جانب الدعاية العربية التي تفضح سياسة التطرف الاسرائيلي. إن كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تنتظر إخفاق هذه السياسة الاسرائيلية التي لا ترضى عنها حتى تعود حكومة اسرائيل إلى ما يبدو من واشنطن وكأنه السياسة المعبرة بشكل أفضل عن مصالح اسرائيل. وطالما لم يحصل أي إخفاق في هذه السياسة أو لم يظهر ما يمكن أن يشكل مخاطر كبرى تستدعي مراجعة جدية للسياسة الاسرائيلية، فليس هناك أي مبرر لدى أي وزير خارجية أمريكية كي يعارض سياسة اسرائيل. ومن يتابع تطور الموقف الأمريكي من قضية الاستعمار والاستيطان يدرك إلى أي حد انتقل هذا الموقف من مستوى الادانة والشجب في عهد الرئيس بوش نفسه، إلى موقف يصف الاستيطان بأنه عقبة أمام السلام من دون أن يدينه، إلى انعدام أي موقف منه وتحويله إلى قضية ثانوية لا تثير ولا ينبغي أن تثير ردود فعل عربية ذات قيمة أو وزن.

إن سياسة الولايات المتحدة، في عهد كريستوفر أو أولبرايت، مثل سياسة جميع الدول الكبرى، ميالة دائما إلى الحفاظ على الوضع القائم طالما كان هذا الوضع لا يهدد مصالحها، ولا يخلق متاعب كثيرة لها، أي طالما كان من الممكن استمراره، أو بالأحرى السيطرة عليه. والوضع في الشرق الأوسط، بالرغم من المآزق والتوترات المتزايدة والتشنجات التي يظهرها بعض الدول العربية، لا يزال في نظر واشنطن تحت السيطرة، ولا يتطلب تدخلا دبلوماسيا أو استراتيجيا من نوع استثنائي يستدعي تغيير منهج التعامل الأمريكي السياسي والدبلوماسي الراهن. ومنهج التعامل الأمريكي هذا في قضية السلام في الشرق الأوسط بين العرب والاسرائيليين حدده المسؤولون الأمريكيون أكثر من مرة بأنه يقوم على دفع الأطراف

المتنازعة إلى التوصل إلى تسويات سياسية عن طريق المفاوضات المباشرة، وأن دور الولايات المتحدة في هذه المفاوضات هو كما يصفونه تماما دور المسهل، أي الطرف الخارجي الذي لا مصلحة له، ولكنه يقدم تسهيلات للأطراف المعنية كي تصل إلى تفاهم. وجميع المساعي العربية لدفع الولايات المتحدة الأمريكية لتأدية دور يتجاوز هذا التسهيل بقيت حتى الآن من دون نتيجة. فالحياد الأمريكي الظاهري في المفاوضات هو الضمانة الوحيدة لتفوق الطرف الاسرائيلي فيها وحصوله على أفضل التنازلات والامتيازات الممكنة. فمن خلاله تفاوض اسرائيل باعتبارها جزءا من تحالف استراتيجي مع امريكا، وفي الوقت نفسه لا تتحمل أمريكا في هذه المفاوضات أي مسؤولية عن ضغوطات وتصرفات اسرائيل.

إن أي تغيير في موقف الولايات المتحدة لا يرتبط إذن بموقف اسرائيل، ولا يمكن في أي وقت أن يرتبط به، ولكن بردود الفعل العربية. وإذا كانت واشنطن لا تزال تعتقد أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتغيير منهج تعاملها في قضية السلام في الشرق الأوسط، فذلك لأنها لاتعتقد أن رد الفعل العربي وصل أو يمكن أن يصل إلى درجة التهديد للاستقرار القائم. وتبديل وزير الخارجية لا يغير شيئا في هذا الواقع.

مأساة القدس

«تبكي كالنساء ملكا لم تعرف كيف تحافظ عليه كالرجال»

إذا استبعدنا من التصريحات العربية مستلزمات البلاغة والكلمات الطيبة والمطمئنة التي تستدعيها المناسبة، يمكننا تلخيص الرد العربي العام على شروع الحكومة الاسرائيلية في بناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم ووضع اليد نهائيا على المدينة العربية المقدسة كما خططت له وكانت تعلنه منذ سنوات، بثلاث أنواع من الشكوى: شكوى الدول العربية صديقة الولايات المتحدة الأمريكية لراعية مؤتمر السلام لعلها تقوم ببعض الضغط على اسرائيل فتمنعها من تنفيذ مخططاتها قبل البدء بالمفاوضات النهائية. وشكوى المجموعة العربية المكونة من واحد وعشرين دولة برمتها إلى مجلس الأمن ثم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعلهما يقنعان تل أبيب بتجميد مشروعها خوفا من التعرض للادانة في الهيئات الدولية، ثم أخيرا. ولما لم تنفع هاتين الشكويان أو لم يعطيا نتيجة واضحة، شكوى الشعوب والدول العربية جميعا من دون تمييز أمرهم إلى الله تعالى لعله يرؤف بحالنا ويراعي ضعفنا.

والمحصلة النهائية لذلك هي أنه بدل القيام بأي عمل لوقف المشروع الاسرائيلي أو عرقلته، غلب على العرب في كل المستويات الشعور بانسداد الآفاق وغياب الخيارات تماما، باستثناء تلك الدعوات والاحتجاجات المتكررة على قتل عملية السلام وتهديد المنطقة بالدخول في منطقة عواصف وانفجارات جديدة.

يقول المسؤولون السياسيون وهم على حق في ذلك : لا ينبغي أن نقوم بأي إجراء يمكن أن يساعد رئيس الوزراء الاسرائيلي على تحقيق هدفه في التنصل من عملية السلام أو القضاء عليها. فالسلام بالنسبة لنا هدف استراتيجي، ولن نسمح لمتطرف تل أبيب أن يحرفنا عن هذا الهدف ويعيد المنطقة إلى أجواء الحرب الباردة أو الساخنة القديمة. إن أصل المشكلة هو أن واشنطن التي اعتمد العرب عليها كراعية للسلام لم تحترم التزاماتها، وليس لنا في العالم اليوم حليف نستطيع أن نعتمد عليه لموازنة سطوتها، وليس بمقدور العرب مهما فعلوا عمل شيء ضد التفاهم العميق الحاصل بين اسرائيل وإدارة الرئيس كلينتون. وبينما يراهن بعض المسؤولين الآخرين الأقل ثقة بواشنطن على الضغوط الدبلوماسية الاوربية، وينشرون بأحرف كبيرة عناوين التصريحات الطنانة لكن الخالية من المضمون الحقيقي لزملائهم الأوربيين، يقول الرئيس عرفات إن القضية ستعود بعد فشل الجهود الدبلوماسية إلى الجمهور الفلسطيني، مؤملا أن يكون في التخويف من رد الفعل الجماهيري وما يمكن أن ينجم عنه من ضحايا رادعا لرئيس الوزراء الاسرائيلي.

وفي الوقت الذي يدين فيه قادة الأحزاب والمنظمات الشعبية الموالية والمعارضة معا عجز الأنظمة وتخاذل الدول العربية، يبقى الشارع العربي في معظمه ساكنا لا يلوي على شيء. أما الرأي العام الوطني أو الذي لا تزال القضايا الوطنية العامة تعني له شيئا وتستثير حميته فإنه من دون أن يجرؤ على لفظ الكلمة يهدس بالخيانة ويتحدث عن المؤامرة التي جمعت أو من المفروض أنها جمعت بين العديد من النظم العربية واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظن معظم قطاعات هذا الرأي أن اتفاقا صامتا قد حصل تسكت بموجبه الدول العربية عن ضم القدس نهائيا لاسرائيل مقابل صفقة

تضمن من خلالها واشنطن لهذا النظام أو ذاك استقراره أو مكاسبه الخارجية أو الداخلية. وليس هناك أقل من هذا ما يمكن أن يفسر في نظر هؤلاء الانتظار طويلا قبل عقد اجتماع لجنة القدس أو الدعوة لمؤتمر قمة عربي ثم اسلامي لتذكير العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوربة، أن مستقبل القدس قضية حساسة وجوهرية ليس بالنسبة للفلسطينيين فحسب ولكن قبل ذلك لجميع الشعوب العربية والاسلامية. وكذلك لوضع الخطط والعقوبات التي يمكن لهذه الدول التي تجمع ما يقرب من مليار انسان، وتضم بلدانا ذات قدرات عسكرية واقتصادية كبيرة، أن تتخذها إزاء اسرائيل إذا قررت الاستمرار في مشروعها والضرب عرض الحائط بمشاعر العرب والمسلمين الوطنية والدينية.

والواقع أن فكرة الخيانة والمؤامرة هي الحل الأبسط لفكر سياسي شائع في الوسط العربي يستسهل الأمور ويجهل تحديد المسؤوليات ويرفض أن ينظر إلى السياسة من منظورات عملية وواقعية. لكن إذا لم تكن المؤامرة هي التي تفسر هذا السكون المريب الذي يرافق ما ينبغي أن يسمى الاجهاز الأخير على القدس العربية وقطع آخر شريان فيها يربطها بالتاريخ والمجتمعات العربية والاسلامية، فما الذي يفسره، وكيف يمكن قبول هذا الغياب الكامل تقريبا لردود فعل رسمية وشعبية ذات معنى؟ هل فقد العرب والمسلمون مشاعرهم الوطنية بل الدينية الطبيعية التي تحثهم كجميع الشعوب على الدفاع عن مقدساتهم التاريخية؟ هل فقدت القدس صفتها القدسية وصارت مدينة عادية كغيرها من المدن تخضع للحسابات السياسية البسيطة وللصفقات الدبلوماسية من دون أن تستثير أي حمية دينية؟ أم هل اقتنع العرب جميعا بأن وصول نتنياهو إلى الحكم في اسرائيل قد قطع الطريق فعلا على أي أمل في استعادة

الأرض العربية وأن التضحية بالقدس أصبحت ضرورة لا محيد عنها لإرضاء تعطش غول اسرائيل الجديد للأرض والدم والقرابين العربية؟

1) إن الوصول إلى المأزق الذي يجد العرب أنفسهم فيه إزاء القدس هو النتيجة الطبيعية للقبول بمسارات ثنائية للمفاوضات السلمية تقضي منذ البداية على جوهر القوة العربية. فليس هناك دولة عربية، مهما بلغت من القوة، قادرة على موازنة إسرائيل حتى تفرض عليها شروط تسوية عادلة أو متوازنة. ومنظمة التحرير بالذات أقل قدرة من أي دولة عربية أخرى على استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية بوزنها وحده.

فالبرغم من التدهور المستمر الذي شهدته المواقف العربية في المفاوضات السلمية، وبالرغم من أهمية التضامن والتنسيق بين الدول العربية لتدعيم الموقف العربي، ساد الانفراد والبحث عن المصالح الخاصة، وفشلت جميع المبادرات التي قام بها البعض للم شمل الصف العربي. وأصبح انعقاد مؤتمر قمة عربي موضوع مساومات سياسية لا نهاية لها. وعندما تحقق الأمل وعقدت قمة القاهرة عام 1996، نجحت بعض الأطراف العربية في تجميد كل القرارات العملية التي صدرت عنها.

ويبدو لي أن السبب في ذلك هو أن الدول العربية أو القسم الأكبر منها تعتقد تحت ضغط الدبلوماسية الأمريكية أن ثمن الوصول إلى اتفاقية سلام مع اسرائيل هو التخلي عن التنسيق العربي الذي يخيف اسرائيل. وهكذا أصبحت الاستراتيجية العربية في موضوع السلام هي تطمين اسرائيل على ضعف العرب وتخليهم عن خياراتهم الاستراتيجية. وقد فقدت الاستراتيجية العربية بذلك ورقتها الرابحة الوحيدة. إذ إن اسرائيل يمكن أن تشعر بالاضطرار إلى التفاوض مع عالم عربي واسع ومتضامن ومتكافل للحصول على السلام، لكن لا

أدري ماذا سيضطرها إلى الهروع لتوقيع مثل هذا السلام إذا كان بإمكانها أن تفرضه من دون وثيقة ولا اتفاقية على كل واحدة من الدول العربية. لقد خدعت الدبلوماسية العربية نفسها عندما اعتقدت أنها بنيل ثقة واشنطن وتل أبيب سوف تحصل على السلام. لقد سقطت ببساطة في فخ المناورة الامريكية الاسرائيلية التي أرادت أن يذهب العرب إلى مفاوضات السلام من دون حول ولا قوة ولا يكون في استطاعتهم سوى التوقيع على ما تقرره اسرائيل.

2) يقول المسؤولون العرب إن دخول زعيم حزب الليكود المتطرف على الخط هو الذي خرب اللعبة السلمية، ذلك أن هذه الاستراتيجية التي تعطي سرها وثقتها لواشنطن كانت ناجحة حتى سقوط حزب العمال في الانتخابات وخروج شيمون بيريز صديق العرب ومهندس الشرق الأوسط المسالم من الحكم. وهذا يعني أن المشكلة يمكن أن تحل لو ذهب نتنياهو أو سقطت حكومته، وهذا ليس صحيح أيضا. إن أسباب نجاح نتنياهو هو ضعف الاستراتيجية العربية وشعور معظم الإسرائيليين بالفعل أن بإمكان اسرائيل الحصول على سلام من موقع القوة ومن دون ارجاع الأراضي المحتلة.

وهذا التوجه الاسرائيلي ليس موقتا ولا عرضيا. بل إنه توجه يعبر عن استعادة اسرائيل ثقتها بنفسها بعد بدء مفاوضات السلام وبسببها. فقد ساعدتها هذا المفاوضات على إعادة موضعة نفسها في النظام العالمي الجديد وفتحت عليها أسواق المال والاستثمار والبضائع الكبرى في الولايات المتحدة وأوربا والصين وروسيا، بل حتى في الأسواق الاسلامية البعيدة. ولم توقع اسرائيل اتفاقات مجزية في تاريخها كله في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية والسياسية مثل ما فعلت خلال سنوات المفاوضات الطويلة. كما أنها تخلصت تحت مظلة المفاوضات من الوطأة السياسية والنفسية الثقيلة

للانتفاضة الشعبية الفلسطينية وأمنت تهدئة هذه الجبهة بكلمات وتنازلات سطحية ليس من الصعب الالتفاف عليها كما يحصل اليوم والعودة إلى توسيع دائرة الاستيطان في الضفة والقدس. وتأكدت كذلك بمناسبة هذه المفاوضات من تهافت العرب وتفكك صفوفهم وعدم قدرة زعاماتهم على تجاوز مصالحها الشخصية وحساسياتها الفردية والارتفاع إلى مستوى المسؤوليات الوطنية والعمومية.

وأمام هذا الشعور بالقوة، استعاد الرأي العام الاسرائيلي شعاراته القديمة التي تربى عليها، وهي ليست لا سلمية ولا تصالحية ولكنها تتغذى من العنصرية واحتقار العرب والتوسع على حسابهم والتقليل من قدراتهم والاستهتار بحقوقهم الوطنية.

3) دخل العرب منذ حرب الخليج، وهذا ما يفسر نزوعهم للتباعد عن بعضهم والتخلي عن جامعاتهم وسياساتهم المشتركة التقليدية، في حمى ما أصبح يطلق عليه النمو الاقتصادي المحسوب بالأرقام فقط وبمعدلات النمو والتراكم واحتياطي العملة الصعبة ومؤشرات التوازن والعجز في الميزانية. ولأنهم قرروا رفض الانطلاق من مشروع عمل عربي مشترك في هذا الميدان اضطر كل بلد من بلدانهم للدخول في مفاوضات خاصة وقاسية مع الدول والمؤسسات الدولية التي تتحكم بالقروض والمساعدات والتجارة. وارتبط كل بلد بأولويات أو بجدول أعمال خاص به، يفرض عليه التزامات ويخضعه لاكراهات ويقدم له تسهيلات لا يمكن التخلي عنها بسهولة. ومعظم البلدان العربية أنخرطت في السنوات الأخيرة في تنفيذ خطط التعديل الهيكلي، وهي الخطط التي يتوقف نجاحها على تأييد المؤسسات الدولية ومساعدات الولايات المتحدة. وهذه الدول غير مستعدة مهما كان الثمن لتعريض هذه الخطط للفشل ومواجهة احتمال خسارة استثماراتها وانهيار آمالها. وقسم منها يعتقد

أنه على وشك الدخول في دورة إقلاع اقتصادي انتظرها طويلا، وليس لديه أي هامش للمناورة السياسية تجاه الولايات المتحدة. بل إن مراهنته لا زالت قوية، بالرغم من كل ماحصل في مفاوضات السلام، على التعاون مع السوق الاسرائيلية أو على الأقل ما يطلقون عليه اسم الرأسمال اليهودي العالمي.

وقسم آخر من الدول العربية يعيش أزمة داخلية سياسية قوية ويشعر أن مستقبل الحكم معلق بدعم واشنطن والدول الغربية عموما. إن همه الأساسي هو كسب الحرب الداخلية. وهو لا يشعر فقط بأنه غير معني بالدفاع عن مواقع مقدسة تلهب مشاعر خصومه فحسب ولكنه يأمل أكثر من ذلك أن لا يكون لهذه المواقع أثر ولا ذكر إذا أمكن في بلاده. وعلى جميع الأحوال إنه غير مستعد للتضحية بالدعم الأمريكي الثمين وبالتالي بمستقبل نظامه من أجل التعبير عن غضبه أو رفضه لخطط نتنياهو الاستيطانية. باختصار إن جداول أعمال الدول العربية مختلفة ومتباعدة جدا وإن القدس ليست أولوية على جدول أعمال الأغلبية الساحقة من الحكومات العربية حتى لو أن هذه الدول كانت تود لو كان بإمكانها القيام بشيء ما من أجل الدفاع عنها أو حماية ما تبقى من معالمها العربية والاسلامية.

4) أما الطبقة الوسطى التي كانت منبع الحركة السياسية فهي داخلة في الدوامة نفسها التي دخلت فيها الحكومات والادارات العربية. إن حمى العمل لتحسين الوضع المعيشي، والانخراط في عملين أو أكثر، وبناء المشاريع والشركات الصغيرة، وبالنسبة للمثقفين بناء الجمعيات والشبكات التي تنضوي تحت ما يسمى اليوم بالمجتمع المدني وتأمين التمويل اللازم لها من المؤسسات المحلية والأجنبية، كل ذلك يجعل أن أولويات الفئات الأكثر حيوية وتعليما بعيدة جدا عن تلك التي ميزت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار أو

النضال من أجل بناء دولة قومية أو وطنية. إن المصالح المادية، اليومية والفردية، هي اليوم المحرك الرئيسي للأوضاع العربية. تبقى فئة المناضلين المحترفين أو شبه المحترفين الذين ترسبوا من الحقبة السياسية الماضية وقضوا معظم وقتهم في السجون أو تحت الضغط والتهديد. ومعظمهم يعيش في حالة فصامية يتحدث فيها عن شعب هو مفهوم مجرد لا علاقة له بالواقع الفعلي، ويناضل في ساحة منعزلة ابتعدت عنها الحرب منذ عقود طويلة. والقسم الأكبر من الرأي العام الشعبي يعيش منكفئا على نفسه فاقدا لأي وجهة أو رؤية، وفاقدا الثقة بالحكم والمعارضة معا.

هذا هو الوضع الحقيقي الذي يفسر ضياع القدس من دون أن يهتز في العالم العربي أو الاسلامي أي ساكن. ليس هناك إذن لا خيانة ولا مؤامرة ولكن مصالح عينية وسياسات واعية تهدف إلى حماية هذه المصالح والدفاع عنها. فليس من مصلحة مسؤول في الظروف العصيبة الراهنة أن يخسر التأييد الأمريكي ولا أن يفتح جرح القدس ويجعله مصدرا إضافيا للهياج الشعبي والمعارضة والاحتجاج. وسيكون من الأفضل والأستر أن تذهب القدس سرقة، من دون ضجيج واجتماعات وبيانات وقمم لن تستطيع أن تقوم بأي مبادرة على أي حال سوى تكرار المواقف والادانات والتهديدات الجوفاء.

وإذا كان لمأساة القدس أن تذكرنا بشيء فهو تلك العبارة التراجيدية النادرة التي نقلها التاريخ عن أم عبيد الله آخر خلفاء الأندلس عندما قالت وهي تقرّع ولدها الباكي بعد أن سلم قصره ومملكته للفاتح الاسباني : تبكي كالنساء ملكا لم تعرف كيف تحافظ عليه كالرجال.

لكن هل ينبغي التخلي لنتنياهو عن القدس وهل صحيح أننا غير

قادرين على أي عمل يمنعه من ذلك؟

إن الدرس الرئيسي الذي يعلمنا إياه تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن وقرارات توسيع وبناء المستوطنات في القدس وغيرها بالرغم من الاتفاقات السلمية، هو أن لا شعب يستطيع أن يملك من الأرض أكثر مما يستطيع أن يحميه بقدراته الذاتية أو بتحالفاته الاستراتيجية.

لقد بقيت البلاد العربية في مأمن من الغزو الخارجي طالما كانت تشكل جزءاً من أمبراطورية قوية هي الدولة العثمانية. وعندما بدأ الضعف يدبّ في هذه الدولة، استولت الدول الأجنبية على أطرافها بما في ذلك الأطراف العربية. وعندما انهارت الدولة في أعقاب الحرب العالمية الأولى خضعت البلاد العربية التي بقيت حرة حتى ذلك الوقت جميعاً للاحتلالات الأجنبية. وقد نجحت لقاء كفاح طويل في نيل استقلالها في منتصف هذا القرن العشرين، لكنها لم تنجح بالرغم من مرور نصف قرن على هذا الاستقلال في حل المشكلة الكبرى التي لا تزال عالقة منذ انهيار الأمبراطورية التي كانت تجمعها وتحميها، أعني مشكلة الأمن والدفاع الوطني والإقليمي. ولا تستطيع أي دولة من الدول العربية اليوم، في إطار استراتيجيتها الوطنية السائدة أن تدعي أنها قادرة على حماية نفسها في وجه مطامع واستفزازات الدول الأخرى المحيطة بها فما بالك بالحفاظ على الاستقلال السياسي تجاه الدول الكبرى.

اعتقد العرب أن دخولهم في عملية السلام سوف يساعدهم على الوصول إلى هذا الهدف. وأنه من الممكن استخدام المفاوضات السلمية والضغوط الدولية من أجل تحجيم قوة التوسع الإسرائيلية. والحال أن ما حصل هو عكس ذلك، فقد نجحت إسرائيل في استخدام عملية المفاوضات السلمية من أجل كسر الحواجز السياسية

والمعنوية التي وضعتها المجموعة العربية في مواجهة توسعها، وكان في مقدمتها التنسيق والتعاون بين أعضاء هذه المجموعة.

صحيح أن الأرض ليست هدف التوسع الرئيسي بالنسبة لرأسمالية نهاية القرن العشرين المعتمدة على الهيمنة التقنية والعلمية. لكن ليس بالنسبة لإسرائيل التي يحركها مشروع استعماري استيطاني تعتمد عليه في سد ثغرات ضعفها الديموغرافية تجاه ضخامة الساكنة العربية، وتطمح إلى استيعاب ملايين اليهود الجدد في الأرض الإسرائيلية، وتستخدم منذ الآن الموارد المائية للأراضي المحتلة وتطمح في توسيع نصيبها من مياه المنطقة على حساب الدول العربية المجاورة. فهذا التوسع الاستيطاني هو القاعدة التي تريد أن تضمن من خلالها إسرائيل توسعها الاقتصادي والتقني والاستراتيجي الذي يمكنها من أن تكون اللاعب الأول في الشرق الأوسط، والشريك الطبيعي للدول الكبرى في تقاسم الموارد الهائلة الموجودة فيه.

قد يعتقد البعض أن في هذا التحليل مبالغة. وأن الدول الكبرى لن تسمح لإسرائيل بالذهاب بعيداً في مشروعها هذا، وأن الرأي العام الإسرائيلي لا بد في النهاية أن يعود إلى وعيه ويدرك أن مصالحه مع السلام وليس مع الحرب. وقد يعتقد البعض الآخر بأن مشروع الاستيطان بالمعنى الواسع لم يعد راهناً لأن يهود العالم لن يأتوا إلى إسرائيل وأن الاستيطان في القدس حالة استثنائية لأنها مرتبطة باعتقادات دينية. إن هذه الاعتقادات خاطئة تماماً. فليس في التاريخ قوانين ثابتة للتعامل بين الدول، وما دام هناك إمكانية للتوسع فإن الدول تتوسع حتى لو كان ذلك على حساب دول أخرى حليفة أو صديقة أو شقيقة. والمراهنة على تدخل الدول الكبرى وحماية ما يسمى بالقانون الدولي من دون قوة ذاتية ليس إلا رعاية للأوهام. فليس هناك دولة تتدخل لإنقاذ مصالح دولة أخرى ما لم يمس ذلك

بمصالحها. وسوف تتخذ إسرائيل أهمية أكثر فأكثر مع توسعها وتجذب إليها أنظار الدول والقوى العالمية الكبرى من دون أن تدقق هذه الدول بسلوك إسرائيل تجاه أقلياتها أو المناطق التي تسيطر عليها. وأفضل مثال على ذلك هو أن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لا يثير أي استنكار فعلي يتجاوز الكلمات الجوفاء في أي وسط من الأوساط السياسية أو القانونية للدول المتحضرة الكبرى. ولا أدري ما هو الفرق بين طرد الناس والاستيلاء على أراضيهم واستيطانها من قبل سكان آخرين، وبين عمليات التطهير العرقي التي تحاول فيها مجموعة سكانية استبعاد جماعة أخرى أصلية وبالعنف من دائرة ما تطلق عليه اسم وطنها المختص بها.

وليست قدسية القدس هي الدافع لتوسيع الاستيطان بها، ولكنها الذريعة لتوسيع دائرة الاستيطان، والدليل على ذلك توسيع نطاق الأراضي التابعة للقدس حتى تكاد تشمل خمس أراضي الضفة الغربية.

وليس هناك أي شك في أن معركة القدس الراهنة سوف تحدد سلوك إسرائيل تجاه العرب في المستقبل. فلو نجحت فيها من دون أن تصاب بأذى، سوف تكون النتيجة عودة الرأي العام الإسرائيلي بقوة وثقة إلى مشروع إسرائيل الكبرى، وسيتأكد للإسرائيليين أن عقيدة نتنياهو في احتقار العرب ورفض التسليم بضرورة توقيع اتفاقات سلام جدية ورسمية معهم هي الصحيحة، وأن بإمكان إسرائيل التي أصبحت قوة دولية أن تقرر لوحدها أو مع الدول الكبرى والمجاورة الشرق أوسطية، مصير الدول العربية.

والذين يدعون إلى التحلي بالصبر وضبط النفس وعدم تعكير جو المفاوضات أو تهديد عملية السلام يخدعون الشعوب العربية.

إن من الجنون التفكير بالانتصار في أي مواجهة عسكرية عربية إسرائيلية اليوم، لكن سيكون من الجنون كذلك أن يسمح العرب

والمسلمين لإسرائيل بالاستيلاء على القدس. ولو حصل ذلك لن يكون بمقدور العرب اكتساب أي مصداقية، وسوف يكتبون على أنفسهم الخضوع وحني الظهر لعقود طويلة قادمة أمام جميع الدول المحيطة بهم، الصغيرة منها والكبيرة. لقد كان في إمكان العرب إلقاء الحمل والمسؤولية على الفلسطينيين طالما كان الأمر يتعلق بأراضٍ فلسطينية عادية، وقد نجحوا بالفعل في التملص من مسؤولياتهم التاريخية في هذه القضية بسبب تورط رئيس منظمة التحرير في توقيع أول اتفاقية منفردة وسعيه السريع إلى التحرر من ضغط الالتزامات العربية اعتقاداً أنه يضاعف بذلك من مكاسب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير. لكن ليس بإمكانهم فعل الأمر نفسه في ما يتعلق بالقدس، والأمة التي تتخاذل في الدفاع عن مقدساتها لا تهدم مقومة من مقوماتها الجمعية فحسب ولكنها تفقد احترامها لنفسها وإيمانها بذاتها وثقتها بمستقبلها. إنها تتحول إلى جماعة همجية.

إن الرد المقصود ليس دق طبول الحرب، فليس من المستبعد أن يكون هذا أمل حكومة نتنياهو اليوم. ولكن الرد في المواقع الأخرى التي توجع إسرائيل ومن هم وراءها. وهذه المواقع ليست عسكرية فقط ولكن استراتيجية. ولو نظرنا إلى ما تفعله الحكومات الإسرائيلية لأدركنا تماماً ما الذي تعني هذه الاستراتيجية. فالحكومات الإسرائيية سواء أكانت عمالية أو ليكودية اعتادت على أن ترد على أي ضربة عربية، سواء عملية اغتيال أم رشق بالحجارة أم تصريح ناري، بالإعلان عن بناء مستوطنة جديدة أو توسيع مستوطنة قائمة والتصويت في الكنيست على قوانين تخدم الاستيطان. والسبب في ذلك أنها تعتبر محور جهدها الاستراتيجي هو زيادة رقعتها الجغرافية وزيادة عدد سكانها وإبعاد العرب بعيداً

عنها. وبمثل هذا الرد ينبغي أن يقوم العرب في تعاملهم مع إسرائيل.

فتوحيد الجهود العربية والقدرة العربية هو الرد الاستراتيجي الحقيقي والوحيد على توسع إسرائيل. وهو في يد العرب وحدهم ولا أحد غيرهم. والدليل على أن إسرائيل وواشنطن والعرب أنفسهم يعرفون قيمة هذا الرد هو أن إسرائيل فرضت كشرط من شروط الدخول في مفاوضات السلام المسارات الثنائية، ولا تزال واشنطن تحتج لدى قيام العرب بأي لقاء أو مؤتمرات جماعية، والمسؤولون العرب يتنادون إلى لقاء قمة كلما شعروا بأن الوضع العربي بدأ يتهاوى، وأنهم بحاجة إلى تعزيز صورتهم وموقفهم وصدقيتهم.

وهذا لا يعفي بالتأكيد من القيام بالمبادرات الأخرى العادية والضرورية. ولا يقلِّل من أهمية وقيمة انتفاضة سكان الأراضي الفلسطينية العزل وتضحياتهم. ولا من الدعم السياسي والمعنوي الذي يمكن أن يقدمه العالم الإسلامي الواسع. لكن يبقى مصير القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى مرتبط بالعرب أساساً وبما يستطيعون أن يعبؤوه من الطاقات. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاستيلاء الإسرائيلي على القدس لا يمس إلا المشاعر الدينية. إن ما تقوم به إسرائيل هو قبل أي شيء آخر امتحان لحقيقة القوة والإرادة الوطنية العربية.

III

عصر المراجعة

العلاقات الأمريكية الاسرائيلية:

كيف صنعت الولايات المتحدة اسرائيل الليكودية

1- اعتماد الصهيونية المتطرفة والمراهنة عليها

أخفقت مادلين أولبرايت في تحقيق أي تقدم في مفاوضات سلام الشرق الأوسط، وما كان أحد ينتظر أن تكون نتائج زيارتها مختلفة عما حصل بالفعل. وبالمقابل تركت مادلين أولبرايت لنا ذكريات أليمة، لا يستطيع عربي أن ينساها ولا يجب أن ينساها، عندما حاولت من موقع العالِم والمعلم أن ترشدنا إلى المهمات التي ينبغي علينا أن ننفذها إذا أردنا السلام وبحثنا عن مصالحنا الحقيقية.
ففي فلسطين المحتلة، كما هو الحال في جميع العواصم العربية، لم تكف ألبرايت عن الخلط المتعمد بين الإرهاب والمقاومة الوطنية العربية والاسلامية، عنيفة كانت أم سلمية، وعن اعتبارها السبب الوحيد في تعثر عملية السلام، وبالتالي عن الدعوة إلى توحيد الجهود لتصفيتها. ولم تتردد في القول أمام الأطفال الفلسطينيين أنفسهم الذين صنعوا الانتفاضة، أن أكبر عدو للفلسطينيين هم حماس والجهاد الذين يشكلون ورقة الضغط الأهم على اسرائيل في الأراضي المحتلة. لقد انتظرها الفلسطينيون لتحكم بينهم وبين سياسة التنكيل والاضطهاد اليومي ونزع الأراضي ومحاصرة المدن والقرى التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية فجاءت تطالبهم بوضع يدهم في يد رئيس هذه الحكومة نفسها لتجريد حملة مشتركة ضد أخوانهم

وإشعال الحرب الأهلية الفلسطينية. ولو فعلوا ذلك، لتحقق بالفعل السلام الذي جاءت تبحث عنه وتدعو له وزيرة الخارجية الأمريكية. إذ لن يبقى هناك ما يؤرق اسرائيل، ولا ما يسمح لصوت الفلسطينيين أن يرتفع خارج المستوطنات الاسرائيلية، أي الأراضي الفلسطينية المحولة إلى مستوطنات يهودية، ولكان يعني بكل بساطة نقل الحرب من الجبهة الاسرائيلية الفلسطينية إلى الجبهة الفلسطينية الداخلية. وهي حرب لا تعني الأمريكيين ولا الاسرائيليين ولكنها بالعكس تريحهم.

وفي الواقع، لم تفاجيء طبيعة زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية ولا سلوكها المنحاز بصلافة خلال هذه الزيارة إلا أولئك الذين لا يزالوا يعتقدون أن أصل المشكلة في تعثر عملية السلام هو رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو الذي تسيره دوافعه العنصرية وطموحاته الامبرطورية. أي أولئك الذين كانوا ينتظرون أن تقوم للولايات المتحدة بالضغط على نتنياهو كي تثنيه عن عزمه وتعيد المفاوضات إلى مسارها الطبيعي.

بالتأكيد، يلعب نتنياهو دورا كبيرا في دفع الأمور نحو القطيعة. وهو لا يخفي هذا الهدف، ولم يعد هدفا مكتوما إلا لمن لا يريد أن يؤمن ولا أن يرى ولا أن يسمع. وبالتأكيد أيضا، تستطيع الولايات المتحدة إذا أرادت، بعكس ما توحي به سيطرة الطاقم الصهيوني على برلمانها وإدارتها معا، أن توقف أي حكومة اسرائيلية عند حدودها. لا عن طريق الضغط والابتزاز بقطع المعونات أو التخلي عن الدعم التاريخي لاسرائيل، ولكن بالضبط عن طريق الاستفادة من وحدة الحال التي تجعل من اسرائيل ولاية أمريكية حقيقية، وتربط مصالح الاسرائيليين عضويا بالمصالح الأمريكية.

إن السؤال الذي يثار، ويبنغي أن يثيره القادة العرب مع

أنفسهم، هو لماذا لا تمارس واشنطن، ولا يبدو أنها تريد أن تمارس، أي ضغط على اسرائيل؟ هل من المعقول أن تأتي وزيرة خارجية الولايات المتحدة في رحلة وساطة لإعادة إطلاق عملية السلام فتبدأ جولتها بالتطابق شبه الكامل مع اسرائيل وسياستها الاستعمارية، وتذهب إلى الطرف الفلسطيني لتلقنه درسا في السلام وضرورة تصفية الإرهاب وضمان الأمن الاسرائيلي والخضوع للشروط الاسرائيلية؟

هل هو جهل وزيرة الخارجية الأمريكية بواقع الحال في الأراضي الفلسطينية، وعدم معرفتها الكافية بملف الصراع العربي الاسرائيلي؟ لماذا يستطيع وزير خارجية دولة كبرى أيضا كالدولة الفرنسية أن يدرك أن سياسات نتنياهو تقود إلى كارثة، بل هي بذاتها كارثة، بينما تفشل وزيرة خارجية الدولة التي وضعت نفسها في موقع وسيط الخير وراعية السلام في إدراك النتائج الوخيمة لهذه السياسات؟ لماذا ينجح الفلسطينيون في إقناع الرأي العام العالمي بأجمعه تقريبا اليوم بمشروعية قضيتهم وحقهم في إقامة دولة مستقلة، ويخفقون في إقناع وزيرة خارجية الولايات المتحدة بضرورة النظر إلى أوضاعهم الانسانية قبل السياسية؟ بل لماذا يدرك الاسرائيليون أنفسهم، أو قسما كبيرا منهم، وعلى رأسهم رئيس الدولة، المضمون المتطرف والمتعنت لسياسة نتنياهو ويطلب بعض قادتهم، كما ذكرت صحافة هذا البلد ذاته، من وزيرة الخارجية الأمريكية نفسها الضغط على رئيس وزرائهم، لتغيير مواقفه، وتخفق الوزيرة في رؤية مخاطر هذه السياسة على عملية السلام وعلى الأمن في اسرائيل والمنطقة الشرق أوسطية؟ لماذا تستطيع ليانا رابين، زوجة رئيس الوزراء السابق، أن تدرك الطريق الصحيح للخروج من مأزق السياسة الاستعمارية الليكودية، ولا تستطيع ذلك ممثلة الدولة

الأعظم ذات المسؤوليات العالمية اليوم وأكبر صديقة لاسرائيل وممولة لها؟ وأخيرا لماذا تنجح السيدة بيليد في إدراك أن المسؤولية الرئيسية في موت حفيدتها التي سقطت في انفجار القدس تقع على نتنياهو وسياسته المعادية للسلام والتي تضع الفلسطينيين أمام خيار وحيد هو الانتحار، ولا تتردد في قول ذلك أمام رئيس وزراء إسرائيل نفسه، بينما تخفق أولبرايت في إدراك حقيقة الظلم الواقع على الفلسطينيين وهم يرون بلادهم تنتزع منهم ليتحولوا إلى لاجئين ومشردين في أنحاء العالم؟

هل هو بالفعل الخوف من سيطرة اللوبي الاسرائيلي على الكونغرس الأمريكي؟ وهل فقدت المؤسسات السياسية الأمريكية الكبرى مثل الكونغرس هويتها تماما لتصبح أداة طيعة في خدمة دولة أجنبية والدفاع عن المصالح الاسرائيلية، حتى لو كان ذلك ضد المصالح الأمريكية؟ وهل تحول جميع أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى خراف يسيرون وراء اللوبي الاسرائيلي من دون تفكير ولا اعتراض على ما يقترحه لخدمة اسرائيل والصهيونية؟ وكيف تنجح الولايات المتحدة في أن تكون تلك الدولة العظمي إذا كانت حقيقة مؤسساتها السياسية على هذه الشاكلة من الهشاشة والبؤس؟

إن اللوبي الاسرائيلي موجود، وهو قوي بالفعل ومسيطر على مواقع كبيرة في المؤسسات السياسية وفي الإدارة الأمريكية. ولكنه ليس مسيطرا ضد إرادة هذه المؤسسات ولا ضد إرادة القائمين عليها. ولم يحصل على مواقعه الراهنة عن طريق التسلل ولم يغط في أي يوم على أهدافه الحقيقية ليخدع الأمريكيين، من سياسيين وغير سياسيين، قبل أن يعلنها مرة واحدة بعد أن استتبت له السيطرة والأمر. لقد صعد اللوبي الاسرائيلي في المؤسسات الأمريكية بقدر ما رأى أعضاء الكونغرس والرأي العام الأمريكي انسجاما متزايدا بين

أطروحات اللوبي الاسرائيلي والمنظورات الأمريكية، ودعم هو نفسه هذا اللوبي بقدر ما شعر أن مصلحة اسرائيل التي يدافع عنها وأهدافها وتصوراتها تتماشى وتنسجم مع مصالح وأهداف المؤسسة الأمريكية، أو ما يعتقد الأمريكيون أنه مصلحة وطنية أو حيوية. لقد ولد اللوبي الاسرائيلي من رحم الكونغرس الأمريكي ولم يفرض عليه. ولذلك ليس من الغريب أن تصدر عن هذا الكونغرس مواقف وقرارات تتجاوز كثيرا، وفي العديد من القضايا، ما يمكن أن يحلم به أكثر المتشددين الليكوديين في اسرائيل.

وليس خلق اللوبي الاسرائيلي داخل الكونغرس إلا صورة مصغرة لخلق اسرائيل الصهيونية نفسها في رحم مشاريع السيطرة الاستعمارية، الأوربية في المرحلة الأولى ثم الأمريكية. فلم تتبن الدول الغربية اسرائيل بعد أن ولدت ولكنها رعتها وصاغتها منذ البداية كمشروع مكمل لمشروع سيطرتها الخارجية على المنطقة ومتداخل معه كل التداخل. لقد خلقتها على مزاجها، أي حسب ما يتفق مع مصالحها. فلم تولد اسرائيل وتنمو كدولة طبيعية، وتبحث عن مكانها الممكن في إطار منطقة شرق أوسطية تهيمن عليها ثقافيا، شئنا أو أبينا، المجموعة العربية، ولم تسع في أي وقت من تاريخها إلى التكيف مع الشعوب التي تحيط بها، ولكنها نشأت منذ البداية ولا تزال تصر على أن تكون دولة أجنبية، وخارجية. أجنبية في طبيعة تكوينها كدولة لليهود وحدهم، أي كدولة عنصرية أو ذات نزعات عنصرية، وأجنبية في توجهاتها الاستراتيجية، وأجنبية في أهدافها والقيم التي تدافع عنها عن المنطقة وشعوبها وثقافاتها. ولم يكن ذلك حتميا كما توحي به الصهيونية. لقد كان بإمكان اليهود، لو لم يكن ارتباط مشروعهم قويا منذ البداية بالقوى الخارجية الطامحة للسيطرة على الإقليم العربي، التفكير منذ 1948 بنموذج آخر للتعايش

داخل فلسطين يقوم على إقامة دولة عربية يهودية في فلسطين يتساوى فيها المواطنون. ولو حصل ذلك لما وجدت مسألة النزاع العربي الاسرائيلي برمتها. ولكن الدول الاستعمارية التي كانت سيطرتها آيلة للسقوط كانت بحاجة لدولة تكون في الوقت نفسه معزولة عن جيرانها العرب، ولا أمل لها في البقاء إلا بالاعتماد على الحماية الأجنبية والتحالف مع القوى الغربية، وبالتالي دولة موطء قدم يمكن استخدامها للضغط والتهديد. بل حتى بعد ذلك التاريخ، كان من الممكن كذلك نزع فتيل النزاع التاريخي هذا بسرعة لو نفذت الدول الكبرى التي كانت مسيطرة على الوضع في المنطقة، قرار الأمم المتحدة الداعي لإقامة دولة عربية إلى جانب الدولة اليهودية. كان العرب سيرفضون ربما لفترة القبول بالتقسيم المجحف، لكنهم كانوا سيقبلون به أمام شعورهم بأنهم غير قادرين على تحقيق أفضل منه، كما قبلوا اليوم اسرائيل وما هو أقل بكثير من دولة عربية مستقلة في فلسطين التاريخية.

من أجل صياغة اسرائيل كموطء قدم للسيطرة الغربية على المنطقة العربية سعت الدول الأوربية، وتتابع الولايات المتحدة المشروع ذاته، إلى تحويل اسرائيل إلى قلعة عسكرية حقيقية. وجوهر الصفقة التي قامت بين الحركة الصهيونية التي ستتكفل ببناء اسرائيل كدولة لليهود فحسب لا لمواطنيها جميعا، وهذا هو مضمون الصهيونية الرئيسي، وبين الدول الغربية هو أن يتيح الغرب لليهود تحقيق مشروع الدولة العنصرية هذه، ويضمن بقاءها في وجه الدول العربية، لقاء أن تلعب اسرائيل دور الحارس على المصالح الغربية في المنطقة العربية. وهذه الصفقة لا تزال قائمة حتى اليوم مع اختلاف بسيط هو أن الولايات المتحدة قد حلت بشكل شبه كلي محل الدول الأوربية السابقة، وأنها أعادت شحن دولة اسرائيل بمهام

جديدة وكبيرة تتناسب مع حجم المصالح التي تدعيها واشنطن في الشرق الأوسط. وبموجب هذه الصفقة صرفت الدول الغربية، «راعية حقوق الإنسان»، النظر عن كل الانتهاكات التي قامت بها اسرائيل للقوانين الدولية وقدمت لها الوسائل المادية اللازمة ونشرت فوقها مظلة سياسية واستراتيجية منحتها حرية التصرف الكاملة، بمعزل عن أي مراقبة أو عقاب، لتنفذ مشاريعها التوسعية، وتحول الاستيطان الذي أصبح مدانا في كل مكان، إلى ممارسة قانونية وطبيعية، بل لتجعل من اللاجئين الفلسطينيين الذين يخلقهم هذا الاستيطان ظاهرة عادية لا تثير أي قضية سياسية أو أخلاقية. وهكذا أمكن لاسرائيل التي لم تتجاوز الملايين المحدودة منذ تكوينها أن تخوض حروبا متتالية مع جيرانها العرب، وتربحها جميعا ضدهم، كما ربحت ضدهم جميع المعارك الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة، حتى عندما كانت الأغلبية المقترعة في صف القضايا العربية. وهذا ما يمكن اسرائيل بعد انتصارها العسكري وزوال التحديات الكبرى، من أن تصبح، بفضل التوظيفات المالية والتقنية والعلمية الكبيرة التي يقدمها الغرب وأمريكا خصوصا، بؤرة من أهم بؤر التقدم التكنولوجي العسكري والمدني في عالم اليوم.

2- اسرائيل مختبر رئيسي للاستراتيجية الأمريكية العالمية

كانت حرب يونيو 1967 الفرصة التي سمحت لاسرائيل بالانتقال من العمل في سياق الاستراتيجية الأوربية الآيلة إلى الأفول إلى العمل في إطار الاستراتيجية الأمريكية الصاعدة. وما كان مضمرا في مشروع التحالف الاستراتيجي الصهيوني الأوربي سوف يصبح معلنا في ظل الهيمنة الأمريكية الاقليمية والعالمية. وهكذا سوف تتوضح بشكل لم يحصل من قبل أسس القوة الاسرائيلية بل المعادلة

التي قامت عليها الدولة الصهيونية. فبعكس الاستعمار الأوربي التقليدي، لا تخشى الولايات المتحدة التعبير عن مطامحها وأهدافها. ولا تكف عن التأكيد على مصالحها الحيوية في العالم أجمع، وعلى رغبتها في فرض قيادتها الدولية. كما أنها لا تتردد في التعبير عن حاجتها إلى حلفاء مؤكدين وعن خلق هؤلاء الحلفاء في العالم كله إذا احتاج الأمر عن طريق التدخل في شؤون الدول الأخرى وتنظيم الانقلابات في دول العالم الثالث الضعيفة ضد النظم التي لا تخضع لشروطها أو اغتيال الزعماء المعادين لسياساتها. وبقدر تقييمها العالي لحجم مصالحها الحيوية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، كان تقديرها وتثمينها لوضع اسرائيل، ولإمكانات استغلال موقعها وظروفها لتحقيق أهدافها الرئسية. لقد وظفت الولايات المتحدة في اسرائيل ماديا ومعنويا ما يدفع إلى الاستنتاج بأنه لو لم تكن اسرائيل موجودة لكانت واشنطن قد قامت بخلقها كجزء رئيسي من استعداداتها وتجهيزاتها الدفاعية في المنطقة الشرق أوسطية. ونستطيع أن نقول أن اسرائيل حظيت لأول مرة مع الأمريكيين بإطار تعاون يتجاوز كل ما كانت تحلم به، وأصبحت بمثابة الامتداد المباشر للتراب الوطني الأمريكي، من دون أن يفرض عليها تحمل عبء الالتزام بما ينبغي أن تلتزم به، دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

يبرهن على ذلك ما حصل من تعاون عميق بين واشنطن وتل أبيب في العقدين الماضيين. وأفضل ما يجسد ذلك معاهدة التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حول إسرائيل رسميا إلى شريك رسمي ووحيد لواشنطن في العالم، كما ساهم في توحيد المصالح بين البلدين توحيدا كاملا، وجعل من أراضي اسرائيل قاعدة لتخزين السلاح وتطوير الاسلحة الجديدة

والتعاون العلمي والعسكري في ميادين دراسة وترتيب الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة والتفاهم حول مصيرها ومستقبلها. ويجسده أيضا نجاح اسرائيل في انتزاع ضمان رسمي من قبل الولايات المتحدة بالاحتفاظ بتفوق اسرائيل النوعي على مجموع الدول العربية في ميدان التسلح العسكري، مما يعني استثناء اسرائيل من تطبيق سياسة مراقبة إنتاج الأسلحة الذرية والتوقيع على اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل، وتمكين اسرائيل من تهديد جميع الدول العربية وفي أي وقت، وبالتالي منع المنطقة من التوصل إلى توازن استراتيجي يسمح بتحقيق الاستقرار والتوصل إلى سلام متوازن وعادل قابل للبقاء. ويجسد هذا الواقع أيضا الاتفاقات العديدة التي تضمن لاسرائيل الموارد المالية الضرورية لتوطين المهاجرين الجدد وبناء المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها.

هذه السياسة الأمريكية هي التي خلقت اسرائيل كدولة عنصرية، أي قائمة على التمييز الرسمي في داخل حدودها بين اليهودي وغير اليهودي من مواطنيها، ودولة أجنبية، أي غير مستعدة ولا مهتمة بالتكيف مع محيطها والاندماج فيه، ودولة توسعية، أي تتبنى رسميا مشاريع استيطان سكاني تنقل بموجبه جماعيا وبالآلاف سكانا يهودا من مناطق أخرى وتنزع الأرض بالقوة من شعب آخر لتقيم لهم مستعمرات رسمية وعلنية عليها، ودولة عدوانية واثقة من قوتها وأكيدة من انتصارها، تملي إرادتها ولا تقبل أن تفاوض في ما يبدو لها مصالح إقليمية مع أي طرف آخر سوى حليفتها الأمريكية.

وهذه الاسرائيل التي صنعتها الولايات المتحدة دولة فوق القانون وأقوى من أي قانون، وزودتها بكل ما تحتاجه من وسائل مادية ومعنوية لتكون دولة خارجية وخارجة على أي إرادة دولية أو إقليمية، والتي ترى أن التسلح والعدوانية هما مصدر القوة التي

خلقت نتنياهو والتي سمحت له بالوجود والصعود إلى السلطة. وهي نفسها التي حالت دون نجاح سلفه العمالي في تحقيق حلمه بدفع اسرائيل إلى تبني طريق السلام والقبول بدفع الثمن الذي يستحقه. فالليكودية ليست من صنع نتنياهو ولا حتى من صنع الاسرائيليين لوحدهم. إنها البنت الشرعية للصهيونية التي بنت اسرائيل على أنقاض الجماعة الفلسطينية، أي الثمرة الطبيعية للعنصرية التي صاغتها الصهيونية، ورعتها ودعمتها وساعدت على تقدمها وتعزيز قوتها إرادة السيطرة الغربية والأمريكية. إنها النتيجة الطبيعية لوجود دولة نجحت لأسباب تاريخية في إضفاء الشرعية على عقيدتها العنصرية، حليفة للدول الكبرى، ضامنة لتفوقها الاستراتيجي على جميع من يحيط بها، وأكيدة من التغطية الإعلامية والسياسية العالمية لجميع الأعمال غير الشرعية وغير القانونية التي تقوم بها، مهما كانت درجة انتهاكاتها لحقوق الانسان.

لواشنطن إذن مصلحة كبرى في أن تخلق في المنطقة العربية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى دولة اسرائيلية متماهية تماما مع السياسة الامبرطورية الأمريكية وخاضعة لها. ولهذا ليس من مصلحة أولبرايت أن تضغط كثيرا على اسرائيل ولا أن تخلق اسرائيل جديدة مسالمة وإنسانية. إنها تريد اسرائيل قلعة استراتيجية ووحشا كاسرا، مستعدا للهجوم في أي لحظة، طالما بقيت هناك طريدة هائلة من حجم الأمة العربية. قد يجرح الوحش الكاسر نفسه أو صاحبه، لكن هذا هو الثمن الضروري للابقاء عليه قويا وفتاكا. وهذا هو الذي يفسر أن زيارة ألبرايت لم تأت لتقريع نتنياهو أو صرفه عن مشاريعه الاستعمارية ولكن لتأكيد وتجديد الدعم الأمريكي لسياسة اسرائيل الصهيونية، بصرف النظر عن نتنياهو، ولتقريع الحكومات والدول العربية لسماحها بتمويل أو تشجيع حركات المقاومة الاسلامية.

إن نتنياهو الذي أصبح في الإعلام العالمي وكأنه وحده عقدة الأزمة الشرق أوسطية، لم ينشأ من العدم، وليس غريبا على السياسة الاسرائيلية. إنه الوليد الطبيعي والخالص لهذه السياسة التاريخية. وهو يجسد في مراوغته وكذبه ووحشيته وانعدام شعوره بالمسؤولية وتوظيفه دماء الضحايا الأبرياء لتحقيق الأهداف السياسية، جوهر هذه السياسة. إن نتنياهو هو روح اسرائيل الحقيقية، أعني التجسيد الأعمق لتناقضات الصهيونية. لذلك إن المشكلة ليست في نتنياهو ولا في اسرائيل نفسها، ولكن في من تولى ويتولى صناعة اسرائيل التي تحتاج لنتنياهو كي يقودها، أعني في أمريكا.

لا أعتقد أن الشعب اليهودي مدان بالصهيونية أو بالالتصاق الأبدي مع قيم العنصرية والعدوانية التي ميزت حقبة بناء الدولة الاسرائيلية. إن ما حصل لا ينبع من أي ميل مسبق مفترض لدى اليهود، لأسباب دينية أو ثقافية أو أي أسباب أخرى، للعنصرية أو العدوان أو الكره للأجنبي. هو في اعتقادي نتيجة نجاح الدول الكبرى في استقطاب الحركة الصهيونية وتوظيفها ضمن استراتيجتها الاستعمارية أو، اليوم، استراتيجية السيطرة العالمية. ولا يتنافى هذا مع الاعتراف بنشوء مشروع اسرائيلي خاص ومستقل على هامش مشروع الهيمنة العالمية، يقوم على الاستفادة من وضعية التحالفات الخارجية لجعل اسرائيل دولة كبرى قوية ومستقلة أكثر ما يمكن عن حلفائها الأصليين، وهو ما كان يشكل الاتجاه الطبيعي لتطور كل مشاريع الاستيطان الغربية في أفريقيا. لكن لم يصل بعد التناقض بين مشروعي اسرائيل القائمة إلى نقطة الصدام، ولا يزال التحالف مع الخارج يقدم لاسرائيل أكثر مما يكلفها. ولو حصل فسوف يكون مستقبل اسرائيل هو مستقبل جنوب أفريقيا.

كما لا يتنافى هذا التحليل مع الاعتراف بما عانى منه اليهود من

مذابح وتنكيل على يد هذه الدول نفسها. بل إنه استمرار له. فقد استغلت الدول الكبرى مشاعر القلق والخوف والعزلة التي فجرتها عند اليهود المذابح الوحشية لخلق حركة صهيونية تخدمها من وجهين: نقل اليهود وترحيلهم نحو قارة ثانية بعيدا عن أوربة، وتحويلهم إلى حلفاء موثوقين داخل دولة عصابية تعرف أنها لا تستطيع أن تعيش وتبقي من دون أن تفرض على نفسها حالة المواجهة العسكرية وما تسميه، وهو اختراعها الصرف، الحرب الوقائية.

هذا يعني، أيضا، أنه ليس هناك ما يمنع اليهود من التحرر من هيمنة العقيدة الصهيونية، ولا ما يمنع اسرائيل من التمرد على الإطار الذي وضعت فيه والدور «الإرهابي» الذي أوكل إليها، وجعلها كما هي عليه الآن. وهذا التحرر وذاك التمرد هما شرطان مهمان لتحقيق السلام في المنطقة، ولا سلام حقيقي ودائم من دونهما. وهذا لا يستدعي اليوم من الاسرائيليين تغيير العديد من الاختيارات وإعادة توجيه السياسات فقط، بل وتجديد القيم الثقافية التي قامت عليها دولة اسرائيل، وفي مقدمها الاختيارات الصهيونية التقليدية التي لا تزال تصر على نظرية شعب بلا أرض لأرض بلا شعب. وهو يستدعي أيضاً تحرير اسرائيل من أمريكا التي تجعل من اسرائيل على مستوى الشرق الأوسط الفاعل التجريبي المصغر لما تسعى إلى القيام به في العالم. وبقدر ما تنزع أمريكا في سياستها إلى السيطرة العالمية وتواجه مقاومة خارجية، وتريد أن تفرض قيادتها بالقوة، تميل إلى تبني استراتيجات وتكتكيات اسرائيل نفسها، وتتعلم منها دروس المراوغة والاحتيال والحروب الانتقامية والوقائية. لقد أصبحت اسرائيل المختبر الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية العالمية.

والسؤال، هل يستطيع العرب المساهمة في دفع يهود اسرائيل

إلى تبني طريق التحرر من الصيهونية والتطلع إلى حياة جديدة مختلفة في إطار مشرق عربي وشرق أوسط جديد لا تكون فيه الحرب الأفق التاريخي الوحيد المفتوح أمام جميع الشعوب والجماعات القاطنة فيه؟ الجواب بالتأكيد نعم. بل إنه من واجب العرب فتح الآفاق الجديدة وعليهم تقع المسؤولية الرئيسية في ذلك إذا أرادوا للاسرائيليين أن يعيشوا ويتكيفوا مع شرق أوسط تهيمن عليه الثقافات العربية والاسلامية بالدرجة الأولى. من أجل ذلك ينبغي أولا أن يخلق العرب في إطار بلدانهم نفسها النموذج الذي يسمح بمثل هذا التكيف. ومنذ الآن يشتد الانقسام داخل الرأي العام الاسرائيلي بين أنصار السلام وأنصار الحرب والاستمرار في الاستعمار والاستيطان. لكن الهدف من هذا التحليل هو تبيان أن من الصعب تحييد الجناح المتطرف في اسرائيل من دون فهم الترابط بين هذا التطرف وبعض المصالح الأمريكية. وقد يكون من الضروري لتحييد هذا الجناح العمل على تحييد اسرائيل نفسها في إطار ما يشكل في نظري بؤرة التوتر الرئيسية، أعني النزاع العربي الأمريكي الذي يستخدم النزاع العربي الاسرائيلي نفسه لتمكين نفسه في المنطقة وتحقيق السيطرة عليها ولو بالسماح لاسرائيل بتحقيق مكاسب خاصة كبيرة في هذه المرحلة.

نحو حوار عربي أمريكي شامل

1 - أصل الاختلاف في المواقف والمصالح

بينت السنوات الست السابقة خلال مفاوضات السلام العربي الاسرائيلي أنه ليس لدى العرب أية وسيلة فعالة للتأثير على سير الأحداث، وأنهم مضطرين باستمرار إلى التراجع عن مواقفهم الأصلية نحو مواقف أكثر هشاشة. وأن نقطة الضعف الرئيسية في استراتيجيتهم، والتي تمنعهم من تحقيق أي تقدم، هي طبيعة العلاقة التي تربطهم بالولايات المتحدة. فبعد تسليمهم القسم الأكبر من أوراقهم لواشنطن، فقدوا أي شكل من التأثير على السياسة الأمريكية في الوقت الذي تشكل أمريكا فيه من دون نقاش الطرف الأكثر تأثيرا على الحرب والسلم في المنطقة. وإذا كان عند العرب رغبة حقيقية في تطوير الموقف التفاوضي الراهن فالمطلوب البدء بمفاوضات عربية أمريكية رسمية يقف فيها العرب صفا واحدا للنقاش الجدي حول مصالح أمريكا ومصالحهم في العالم العربي، وحول الدور الذي تريد واشنطن أن تعطيه لاسرائيل في المنطقة، وفيما إذا كان الاستيطان الاسرائيلي والاحتفاظ بالقسم الأكبر من الأراضي العربية المحتلة هو ضمن المصالح الأمريكية. ومن دون الوصول إلى حد أدني من التفاهم العربي الأمريكي الواضح في هذا الميدان لن يكون هناك تقدم حقيقي في المفاوضات العربية الاسرائيلية.

والواقع أن حرب الخليج قد بينت أن اسرائيل ليست الطرف الوحيد في الصراع الاقليمي، وربما ليست الطرف الأهم. وقد فرض الرئيس الأمريكي السابق بوش فتح مفاوضات السلام الشرق أوسطية على اسرائيل انطلاقا من مبدأ ايجاد تسوية تخفف الضغط عن العرب بعد أن شارك العرب في حرب الخليج ضد العراق، وأقروا عمليا بالسيادة الأمريكية الأحادية على المنطقة، ولبوا جميع الطلبات التي وجهتها لهم للحفاظ على مصالحها، سواء في ما يتعلق بالنفط أو بالأمن أو بحصار الدول العربية المطلوب حصارها أو بمحاربة الارهاب. وإذا تركت واشنطن اسرائيل تعرقل مسيرة التسوية فذلك لأنها لم يعد لها مصلحة حقيقية فيها، أو لأن الضغط الذي تمارسه عليها شريكتها الاقليمية، اسرائيل، يزن أكثر بكثير مما يزن خطر تهديد العرب شعوبا وقبائل على مصالحها. فمن وراء المفاوضات العربية الاسرائيلية، تدور بأصوات مكتومة، مفاوضات عربية أمريكية لا تعلن عن نفسها، ولا تريد أن تعترف بحقيقتها.

وإذا كان من الصحيح أنه لا مفر للعرب من الاعتراف رسميا بأن الولايات المتحدة راعية سلام، فلا ينبغي لهذا الاعتراف الدبلوماسي أن يطمس في ذهن العرب حقيقة أن الولايات المتحدة هي الخصم وهي الحكم في الوقت نفسه. وهي نفسها لا تخفي تأكيدها على مصالحها الخاصة والاستثنائية في المنطقة، ولا استعدادها للقتال من أجل الحفاظ على هذه المصالح. ولا تكف عن التذكير بذلك.

تتصرف الولايات المتحدة في العالم العربي كما لو أن هذه المصالح التي تسعى إلى تحقيقها ولا تكف عن التذكير بها، أمر طبيعي وبديهي يفرض نفسه بنفسه، ولا يحتاج إلى تبرير أو تشريع، بل حتى إلى استشارة العرب. فمثل هذا التبرير أو التشريع أو

الاستشاره تحول العرب إلى صاحب علاقة أو طرف، وبالتالي إلى مفاوض محتمل لا يعطي شيئا من دون أن يأخذ شيئا آخر مقابله، حتى لو كان ذلك الشيء أقل قيمة مما يعطيه. وبالعكس تستطيع أمريكا أن تربح أكثر بكثير إذا بدلت موقعها من موقع الطرف الخارجي الذي يفاوض صاحب الحق من أجل تأمين مصالحه، إلى موقع الحكم الذي يملك وحده حق تقدير المصالح جميعا، بل وإضفاء الشرعية على مصالح العرب نفسها في أراضيهم ومواردهم. وهكذا فهو لا يفاوض على مصالحه، ولا يتفاوض، ولكنه يسيطر على الموارد كلها ويوزع جزءا منها على أنصاره ومؤيديه. ومن الطبيعي أن ينال الشركاء حصة أكبر من المحاسيب والازلام.

وأحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو ترك اسرائيل تعتدي على العرب وتهددهم. ففي مواجهة اسرائيل ليس لدى العرب سوى وسيلة وحيدة هي الاحتكام إلى أمريكا. وفي هذه الحالة لا تعود أمريكا التي يحتكم إليها العرب تلك التي تقاسمهم ثرواتهم وسيادتهم، ولكن تلك التي تعدهم بثروات جديدة، سواء أكانت على شكل رخصة للبقاء في السلطة أو وعود بالحماية وبالاستثمارات أو القروض أو تصفية لديون قديمة. وهي ترفض أن تكون طرفا معلنا في الصراع على مصالح، كما ترفض أن تكون طرفا معلنا في مفاوضات السلام، وترفض أن تكون طرفا في الحوار، بل ترفض أن تكون وسيطا. إن أقصى ما تقبل به كدور رسمي وعلني هو دور المسهل الذي لا يأخذ على عاتقه أية مهمة ولا أي مسؤولية. لكن امريكا طرف مباشر في الشرق الاوسط. فهي طرف مباشر عندما تعلن عن مصالحها الحيوية فيها، وهي طرف مباشر عندما تسلح اسرائيل وتضمن تفوقها الاستراتيجي وتغطي على امتلاكها اسلحة الدمار الشامل النووية، وهي طرف مباشر عندما توقع اتفاقيات

التحالف الاستراتيجي، واتفاقيات التعاون في تطوير الصناعة الحربية، وهي طرف عندما تجنب اسرائيل كل الادانات والقرارات التي تصدر ضد سياساتها الاقليمية في هيئات الأمم المتحدة، وهي طرف مباشر عندما تمارس في الشرق الأوسط سياسة الهيمنة والاحتواء والاخضاع والتطويع. لكنها ترفض الاعتراف بدورها كطرف، إن لم نقل الطرف الرئيسي، حتى تتجنب النقاش حول سياساتها ومصالحها في العالم العربي.

بيد أنه ليس من مصلحة العرب ان يتركوا واشنطن تستمر في هذه اللعبة. إن من مصلحتهم، بالعكس، أن يسعوا إلى بناء علاقة واضحة حتى ولو لم تكن، كما يمكن أن نتوقع، متوازنة، كي لا يظلوا في موقع الزوج المخدوع، ويتركوا للولايات المتحدة الحرية الكاملة في المناورة مع اسرائيل لإملاء سياساتها عليهم وإضعافهم أكثر مما هم عليه من ضعف. فهل يتجرأ العرب على دعوة واشنطن إلى مفاوضات رسمية وجماعية تمس جميع القضايا المعروضة سواء ما تعلق منها بالقضايا التي تهم واشنطن بالدرجة الأولى مثل النفط ودور اسرائيل في المنطقة وفي ضمان أمنها، وفي الأمن الاقليمي وأمن اسرائيل كذلك، وفي الموقف من الحركات الاسلامية والحركات الارهابية كما تسميها، وفي السياسة المتعلقة بايران وبتركيا وبتوزيع المياه، وحصة اسرائيل منها، أو ما تعلق بالقضايا التي تهم العرب مباشرة مثل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ليست الولايات المتحدة بعبعا، ولا عصابة من قطاع الطرق. إنها دولة كبرى يفترض فيها، في عصر التشديد على نظام دولي قائم على احترام القانون والشرعية الدولية لا على قانون الغابة، أن تتحمل مسؤوليات أكبر، وأن تمارس الدفاع عن مصالحها بوسائل أكثر مدنية

وتحضرا. ولن يكون العرب هم المخطئين عندما يؤكدون على مصالحهم ويسعون لحمايتها، ولكن بالعكس، تلك الدولة التي تضرب عرض الحائط بمصالح ملايين الناس من أجل تأمين بعض المصالح الجزئية. وليس لأي طرف أن يشعر بالحرج من الدعوة للحوار. فالمفاوضات الدولية ليست إعلانا للحرب، ولكنها الوسيلة التي تعتمدها جميع القوى المتمدنة في حل النزاعات القائمة فيما بينها. وهي الوسيلة التي لا تكف أجهزة المنظمات الدولية، ودبلوماسية الولايات المتحدة نفسها عن التركيز عليها.

وقائمة الموضوعات الخلافية بين العرب والولايات المتحدة طويلة جدا. منها ما يتعلق بمفهوم السلام الراهن نفسه سواء ما تعلق بأسلوب العمل أو بطبيعة الحل النهائي المقترح، ومنها ما يتعلق بالدور الذي تعطيه واشنطن لاسرائيل في المنطقة على حساب العرب جميعا، ومنها ما يتعلق بمصير القدس، ومستقبل المستوطنات اليهودية.

ومن أهمها ما يتعلق بتصور مفهوم الأمن الاقليمي. فلا يفهم العرب لماذا ينبغي عليهم أن يقبلوا بمبدأ التفوق الاستراتيجي النوعي لاسرائيل على جميع العرب كمسلمة لا تناقش، وهو الذي يسمح لاسرائيل بخرق القواعد الدولية المرعية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل على أوسع نطاق، ومن دون مساءلة دولية، في الوقت الذي تشن فيه الولايات المتحدة حربا شعواء على انتشار أسلحة الدمار الشامل في كل العالم. ولا يفهم العرب كذلك الموقف الأمريكي الذي يعلن رسميا، وباتفاقيات علنية، التعاون الاسرائيلي الأمريكي على تطوير أحدث أنواع الأسلحة وأفتكها، ويطالب الدول العربية بنزع سلاحها الاستراتيجي ويضرب على العديد منها حصارا فعلياً وعلنياً أيضا في استيراد السلاح. فهذا يعني ببساطة تعرية العرب أمام

اسرائيل التي هي حليفة مباشرة ورسمية للولايات المتحدة. ولا يتفق العرب والموقف الأمريكي الذي ينظر إلى حركات المقاومة المسلحة ضد اسرائيل داخل فلسطين المحتلة وفي جنوب لبنان على أنها حركات إرهابية في الوقت الذي يتغاضى فيه عن إرهاب الدولة العلني في اسرائيل. ولا يستطيع العرب أن يقبلوا بأن تكون الحرب الدولية ضد الارهاب غلالة تغطي بها دول حلف الأطلسي على حربها الخاصة ضد الحركات والقوى والأفكار التي لا تتفق مع مصالحها، أو التي تبدو لها معادية للغرب في المنطقة العربية، وفي مقدمها الحركات والقوى و العقائد الاسلامية التي أصبحت في نظر العديد من الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين مرادفة للعنف والارهاب وكره الأجنبي والعداء للغربي. بالرغم من أن العديد من الدول الخليجية تعتمد في استراتيجيتها الأمنية على الحماية الأمريكية المباشرة، فهي لا تفهم لماذا كان عليها أن تزج نفسها في حرب ساخنة ثم باردة مدمرة مع ايران، تحت اسم سياسة الاحتواء، ولا لماذا ينبغي على العديد من الدول العربية أن يبقى خاضعا لحصار لا مخرج منه، بحجج واهية، كما هو الحال في العراق وليبيا والسودان وغيرها من البلاد المهددة. وفي موضوع الأمن الحساس نفسه، ليس من الممكن أن يقبل العرب نظاما للأمن الإقليمي قائما على حلف استراتيجي أمني اسرائيلي أمريكي تركي يستقطب الدول العربية الضعيفة ويستبعد الدول العربية الأساسية ويهدد أمنها واستقرارها.

ولا يختلف الأمر في موضوع التنمية. فلا تتفق المواقف الأمريكية العربية في هذا الميدان على وجه العموم، سواء ما تعلق منها بالاطار العام الذي ينبغي أن ينظم جهود التعاون الاقليمي ولا في استخدام الموارد وعلى رأسها عوائد النفط لتكديس السلاح بدل إقامة الصناعات الضرورية للرد على حاجات توسع الساكنة العربية.

في جميع هذه الميادين هناك وينبغي أن ندرك أن هناك سياسات متباينة إن لم نقل متناقضة. وأن من مصلحة الطرف القوي أن يبقى التباين أو التناقض خفيا أو غير معلن أو مجهول حتى يستطيع أن يحقق جميع مصالحه ولا يضطر إلى أخذ مصالح الطرف الآخر في الاعتبار. وهو يخفي هذا الاستبداد العملي بتقدير المصالح المختلفة وراء خطابات دبلوماسية دعائية مبنية على بعض المصالح المشتركة بالفعل، تدعي وحدة المصالح الكاملة والتفاهم المطلق والتحالف والصداقة. ومن يتابع التصريحات الأمريكية يعتقد بالفعل أن هناك وحدة حال بين المصالح العربية والأمريكية، وأن المشكلة الوحيدة التي تعرقل التفاهم بين العرب والأمريكيين هي وجود الحركات أو القوى الأقلية المتطرفة والمتشددة المعادية للغرب بسبب تعصبها، لا بسب تمسكها بمصالح وطنية أو قومية.

2- لماذا تخفق واشنطن في التعرف على المصالح الوطنية العربية؟

ليس هذا الخلط المتعمد في المصالح تكتيكا أمريكيا جديدا، فهو يذكرنا بالمنطق التقليدي نفسه الذي كانت سلطات الاحتلال الاستعماري تبرر به سيطرتها على الشعوب الضعيفة. فقد كان المستعمرون يتصورون أن سيطرتهم تتماشى مع مصالح الشعوب المستعمرة، بل إنها لصالحها بالرغم من عمليات القتل والابادة التي كانت ترتكبها بحقها. فهي تقدم لها الفرصة التاريخية المنشودة لتحقيق التقدم والرخاء والاندراج في الحضارة التي كانت بعيدة عنها. ولم يكن المستعمر القديم يقبل التمييز بين مصالحه كمستعمر وبين مصالح الشعوب المستعمرة، ذلك لأنه يريد أن يتصرف بثروات هذه الشعوب التي يخضعها لسيطرته، كما لو كانت من ممتلكاته

الخاصة.

بالتأكيد لن تكون واشنطن مسرورة من طرح مبادرة حوار عربي أمريكي على مستويات حكومية رسمية تجمع العرب في كتلة واحدة وتظهرهم على أنهم طرف حقيقي في الصراع الدائر حول تحديد مستقبل المنطقة. وسوف تجد في ذلك تشكيكا في خبرتها عن العرب أو ما تعتقد أنه معرفة يقينية من أن العرب عشائر وطوائف وشيع متناحرة يحتاجون إلى من يسوقهم ويقودهم ولا يشكلون جماعة وطنية، ولا يمكن لهم أن يتصرفوا ككيان وطني يخضع حساباته وسياساته لمبادئ ومصالح عليا استراتيجية وقومية. وسوف ترفع العصا في وجه البعض، وتلوح بالجزرة والمصالح الخاصة في وجه البعض الآخر، معتقدة أنهما الوسيلتين الوحيدتين، والكافيتين لارجاع الأمور إلى نصابها، ولإعادة العرب إلى رشدهم، وإفهامهم حقيقة موقعهم ومكانتهم في خريطة السياسة الدولية. كما يمكن لها أن تجد في مثل هذه المبادرة مؤامرة دولية تقف وراءها ايران أو الأممية الاسلامية أو الدول المنافسة الأوربية والروسية. وقد تجد فيها أيضا تمردا عربيا وخروجا على قواعد الأدب والتهذيب التي عودتهم عليها سنوات طويلة من الخنوع والصغار والمسكنة والعبودية. لكن إذا لم يتراجع العرب بسرعة لمجرد هز العصا، ولم يتساقط قسم كبير منهم أمام الوعود المعسولة التي تربوا على استهلاكها والاكتفاء بها، فسوف ينجحون في تغيير طبيعة العلاقة التي تربطهم بالولايات المتحدة وسوف يفرضون أنفسهم عليها، ومن ورائها على العالم، كفاعل سياسي أو جيوسياسي مكتمل التكوين، أو في طريقه لأن يكون مكتمل التكوين، يتصرف حسب رؤية وطنية للمصالح الاقليمية، ولا يقوده فقط شَرَه رجالاته للمتعة الشخصية واندفاع قياداته نحو السلطة الأبدية.

إن من الصعب على أي محلل سياسي أن يفسر ما يسمى اليوم بالتعنت الاسرائيلي وما يصدر عن الادارة والكونغرس الأمريكيين من تصريحات وقوانين تشكل استفزازا رسميا لأي شعب، مهما كان صغيرا أو ضغيفا أو مهينا، بشيء آخر غير أن الأمريكيين، في أي صعيد سياسي كانوا، لا يرون في العرب شعبا أو شعوبا ناضجة ومكتملة، ولكن رجالات يحركها الشره وتقودها شهوة الحكم وحركات عنيفة منفلتة لا يضبطها ضابط ولا تخضع في سلوكها لأي مبدأ أو قاعدة. ولذلك لا يكون هناك أي مجال للتفكير في مصالح وطنية خاصة بها، ولا حتى بمصالح إنسانية، ولا يمكن لهؤلاء الأمريكيين أيضا أن يتصوروا لحظة واحدة أن عليهم أن يأخذوا في الاعتبار مشاعر العرب أو يتجنبوا استفزازهم في تصريحاتهم الجارحة أو قرارات مؤسساتهم المستهترة تماما بالحقوق الوطنية والمصالح العامة للعرب. إنهم يشعرون، بالعكس من ذلك، أنهم هم المستفزون، وأن من حقهم بل من واجبهم الرد على استفزازات العرب العنصرية والمعادية للأجانب، باستفزاز أكبر، وأن يظهروا لهؤلاء الرعاع أنهم قاردين على تربيتهم وإلحاق الأذى الأكبر بهم. إن استفزاز العرب وجرح كرامتهم ومشاعرهم يصبح جزءا من السياسة التي تقصد في نظر الأمريكيين إلى مواجهة بربرية العرب وكسر شوكتهم وردعهم عن القيام بما يضر بمصالح غيرهم. إنها في نظر الكثير منهم سياسة أخلاقية تساهم في إنقاذ البشرية. ولا يمكن لهذه السياسة أن تحقق أهدافها إلا بقدر ما تنجح في أن تخلق لنفسها، داخل البلاد العربية، قواعد وإطارات ونخب محلية تعيد إنتاج سياسة العنف والاستفزاز وجرح الكرامة العربية، وتأخذ على عاتقها مهمة تنقية المجتمعات من أوهامها الشريرة ومخلفات بربريتها وحركات مقاومتها لتحررها الذاتي نفسه والتي غالبا ما تتخذ شكل

مقاومة قوى الهيمنة الأجنبية.

بالتأكيد لن يستطيع العرب فرض حوار جدي مع دولة عظمى كالولايات المتحدة إلا بشرطين. أن يكون لديهم ما يفاوضون عليه، أي أوراق واضحة تنطوي على منافع وتشكل بالتالي رهانات دولية أو إقليمية، مباشرة أو غير مباشرة. ثم أن يكونوا قادرين على استخدام هذه الأوراق كطرف مدرك لقيمتها من جهة ولمصالحه الوطنية أو العامة من جهة ثانية. وإذا كان لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية الأوراق التي يملكها العرب إذا رغبوا في الدخول في أي مفاوضات دولية، ومع أي طرف دولي، وفي مقدمها من دون شك النفط، لكن أيضا السوق الاقتصادية الواعدة، والوزن الاستراتيجي الذي ينبع من موقع العرب الجغرافي قريبا من أوربة من جهة، وعلى طريق آسيا من جهة ثانية، وفي قلب العالم الاسلامي روحيا وسياسيا من جهة ثالثة، ثم أخيرا إحاطة هذا العالم باسرائيل، الطفل المدلل للغرب الذي باع روحه للشيطان في الحربيين العالميتين الماضيتين، واستعاض عنها بعبادة اسرائيل، رمز التكفير، ولو على حساب الآخرين، عن المذابح والجرائم التاريخية التي ارتكبها الضمير الغربي، في جميع العصور، أقول إذا لم يكن بمستطاع أحد أن ينكر ما يمتلكه العرب من امكانيات للدخول في حوارات ومفاوضات استراتيجية ناجعة مع الأطراف الدولية الرئيسية، فالأمر يختلف عن ذلك في ما يتعلق بقوة عزيمتهم وقدرتهم على الاستخدام الصحيح لهذه الامكانيات وصدقية عملهم من أجل مصالح وطنية واضحة، لا شخصية أو فئوية، هي وحدها التي تستدعي الاحترام، وتفرض معايير جدية لأي مفاوضات دولية.

فهناك شعور عميق لدى الرأي العام، بما في ذلك العربي ذاته، بل أحيانا كثيرة لدى السلطات الرسمية العربية، بأن العرب الذين

يتمتعون بعوامل استراتيجية لا بأس بها، ليسوا هم ملاكها الحقيقيين، أو لم يصبحوا بعد من ملاكها، وإنما هم في الكثير من الحالات وكلاء لغيرهم عليها، أعني لتلك الدول الكبرى التي تسيطر عليها في الواقع العملي. كما أن هناك اقتناع عميق مواز داخل الأوساط الدولية المسؤولة بأن التعامل مع العالم العربي لا يتخذ دائما الشكل الطبيعي للتعامل بين ممثلي شعوب يتحدثون باسمها ويدافعون عن مصالحها ويخضعون للمساءلة من قبلها، ولا يخضع بالتالي للمعايير السائدة في التعامل بين الدول من منطق الاحترام المتبادل للمصالح الأساسية، ولكنه يتبع منطق المساومة بين الدول الكبرى ذات المصالح الواسعة والمعترف بها سلفا وبين سلطات أو نظم قائمة لم تعتمد في وجودها ولا تعتمد على التأييد الشعبي، وليست مضطرة إلى أن تقدم أي حساب للشعوب التي تحكمها. وما دامت الشعوب لا تزال رعايا، فليس لها أن تتدخل في تقرير السياسة، وليس لها مصالح خصوصية، لأن مصالحها لا يمكن أن تكون شيئا آخر سوى مصالح العائلة المالكة أو النخبة السيدة التي تحكمها.

ويميز هؤلاء، الذين يعتقدون أنهم ليسوا مضطرين إلى فتح مفاوضات مع العرب حتى يضمنوا مصالحهم، بين الملكية الشكلية القانونية وبين السيطرة العملية والقدرة على التحكم والتصرف الفعلي بالموارد والمصادر الطبيعية أو الصناعية. فالعرب يملكون النفط ولكنهم لا يسيطرون لا على صناعته ولا على إنتاجه ولا على توزيعه ولا على توجيه عوائده. ومن حيث هو ثروة استراتيجية وليست تجارية بسيطة فحسب، تجد هذه الأوساط أن الولايات المتحدة هي التي تستخدمه عمليا في مفاوضاتها مع أوربة واليابان وشرق آسيا، قبل حرب الخليج وبعدها بشكل أقوى. والسوق الاقتصادية العربية لا تزال إمكانية بعيدة، في حين تتبارى الدول العربية لصغر حجمها

وعدم امتلاكها كل على حدة ما يزيد من قيمتها الاقتصادية، في إصدار التشريعات التي تفقدها سيطرتها على هذه السوق أملا في اجتذاب الاستثمارات الخارجية، والأمريكية منها بشكل خاص، في حين تهرب الرساميل المحلية، ومن جميع البلدان، بالمليارات كل عام، لانعدام البيئة الاستثمارية الناجعة. أما الموقع الاستراتيجي فقد تحول إلى عبء على البلدان العربية بسبب غياب تنسيق حقيقي لخطة الأمن الأقليمي، وتفاقم الخلافات والمنازعات العربية، وبالتالي زيادة اللجوء إلى الحمايات الأجنبية خاصة من قبل الدول الصغيرة. وفي هذه الحالة أصبح القرب من أوربة نقمة على العرب بدل أن يكون فرصة لتسريع قدرة العرب على استيعاب عناصر التقدم التقني والعلمي وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن. بل لقد صار وسيلة في يد الغرب لتبرير تشديد الضغط والضبط الخارجي للبلدان العربية بذريعة الأمن أو بأي ذريعة أخرى. وبدل أن ينجح العرب في جعل قبولهم باسرائيل واعترافهم بها مناسبة لتحقيق السلام مع الغرب، الذي رمى عليهم عن طريق خلق اسرائيل جثة المسألة اليهودية واللاسامية المتفسخة بعد قرون، صارت اسرائيل ذريعة للتدخل الغربي، وأحد أهم مصادر النزاع والخلاف مع الغرب الرافض لاسرائيل في أراضيه، أي الطارد لليهود منها.

3 - هل يمكن الوصول إلى علاقة أكثر توازنا مع أمريكا؟

حتى يكون لمشروع المفاوضات العربية الأمريكية المقترحة معنى، أي أن تكون مقنعة أيضا، ينبغي على العرب أن يقنعوا محاوريهم بأنهم فاعل دولي حقيقي يملك رؤية شمولية وجدول أعمال وخيارات وطنية وإقليمية وعالمية وليسوا حشدا متنافرا من عشائر وطوائف ومجموعات وعصابات متناحرة لا رؤية ولا رابط

سياسي يجمع فيما بينها، تتجاذبها الأطراف الأخرى وتتحكم بسياساتها وتقرر لها مصيرها بالنيابة عنها. وحتى يمكن للعرب أيضا أن يستفيدوا بالفعل من العناصر الاستراتيجية التي يحتاج إليها أي طرف كي يضمن الاعتراف به على أي مائدة مفاوضات، ينبغي أن يكون في مقدورهم ابراز صكوك ملكيتهم لما ينبغي أن نسميه رأس مالهم الاستراتيجي، والذي لا يزال يستخدم كموارد استهلاكية محضة. وليس المقصود من ذلك إبراز العرب ورقة مكتوبة تثبت ملكيتهم، فهذا لا مكان له في التاريخ والاستراتيجية، ولكن إظهار الجدارة في امتلاك عوامل القوة الاستراتيجية المتعددة واستخدامها، سواء من خلال سلوكهم داخل إقليمهم أو من خلال مشاركتهم في السياسة الدولية.

وفي الحالتين لا تزال هناك شكوك كبيرة في قدرة العرب على التصرف على الساحة الدولية كلاعب حقيقي مدرك لمصالحه الوطنية المتميزة ومالك لرؤية واضحة في الدفاع عنها. والسبب في ذلك هو افتقاره، داخل أقطاره المتعددة نفسها، وعلى مستوى العلاقات الاقليمية، لبنية وطنية حقيقية، وبالتالي لما يؤسس لسياسات وطنية. ولن يكون بمقدوره تغيير العلاقة التي تربطه بالأطراف الأخرى، الاقليمية والدولية، ما لم يوجه جهدا خاصا لتغيير طبيعة العلاقات التي تحكم بين أعضائه وأفراده داخل بلدانه ذاتها. والمقصود أن شرط ذلك إعادة بناء الذات والارادة الوطنية التي كان لخرابها وتفتيتها الدور الأول في افقاد العرب سيطرتهم على مصيرهم ومقدراتهم، على مستوى كل قطر، وعلى مستوى المجموعة العربية كلها. وهذا يستدعي إدراك الحكومات العربية التي نجحت في الوصول إلى الحكم وبرهنت على قدرتها على البقاء في السلطة، في أي ظرف، ومهما كانت الوسائل والأساليب التي اتبعتها، أن

المشكلة الرئيسية التي تواجهها جميعا، الغنية منها والفقيرة، ليست، اليوم، التغلب على الحركات المتطرفة ولا الانتصار عليها، ولا البرهنة على قدرتها على ردع أي مبادرة سياسية داخلية والقضاء على أي صوت أو اعتراض. فلا شيء يمنعها من الاطمئنان إلى أنها ربحت الحرب القومية الديمقراطية ضد شعوبها، ونالت اعتراف هذه «الرعايا» وشعوب العالم وإقرارهم جميعا بأنه لا يوجد في المنطقة العربية سوى النظم والنخب والأجهزة الحاكمة مَنْ ينبغي أخذه بالاعتبار والتعامل معه، وأنه ليس هناك لا أمم تراعى، أو ينبغي أن تراعى مصالحها العامة، ولا شعوب ولا قوى ولا طبقات. والدفع في اتجاه الاستمرار على سياسة حشد جيمع الامكانيات لمواجهة مخاطر الجبهة الداخلية خوفا من تحرك فلول قوى معارضة ضئيلة لم يتم إخضاعها، وتركيز الأنظار عليها، تحت اسم محاربة الارهاب أو التطرف، هو اليوم من ايحاء وترتيب القوى الخارجية التي تريد حرف الأنظمة القائمة، بعد أن استنفدت طاقات الشعوب، عن إدراك التحديات الحقيقية، والتفرغ للرد عليها، وهي في نظري ثلاثة رئيسة، السلام والأمن والتنمية.

فأولا، لن يتحقق السلام مع اسرائيل من دون اقتناع حكومة اسرائيل، مهما كانت اعتقادات زعاماتها السياسية والايديولوجية، بأن تكاليف السلام أقل أو ربما كانت مخاطره أيضا أقل من مخاطر اندلاع حرب جديدة. وتغيير هذا الاقتناع يستدعي تعاونا عربيا حقيقيا في ميدان الرد على تحدي التفوق الاستراتيجي والعسكري الاسرائيلي. وعلى المسؤولين العرب وحدهم يقع اختيار الشكل الذي يريدون أن يجسدوا فيه تعاونهم الاستراتيجي هذا بما يسمح بتعديل ميزان القوى العسكرية. وكل ما دون ذلك لا قيمة له ولن يكون له إلا نتائج جزئية ومؤقتة، سواء ما تعلق منه بتمويل بعض

صفقات الأسلحة لهذه الدولة أو تلك من دول المواجهة، أو الضغط الدبلوماسي على واشنطن لتخفيف تعنت اسرائيل. إن السلام لا يتحقق من دون توازن تكاليف الحرب والسلام. وإذا تحقق لأسباب خارجية فلن يصمد في المستقبل أمام اختلال ميزان القوى، وسوف تجد الدولة الأقوى أن من حقها ومصلحتها أن تنتزع مكاسب جديدة بالقوة والضغط ما لم يكن هناك إطار من توازن القوى والمصالح يمنعها من ذلك.

وثانيا، لن يتحقق الأمن للدول العربية وفيما بينها من دون الوصول إلى اتفاق رسمي والتوقيع على معاهدة مشتركة للأمن الجماعي العربي، تلحظ فيها آليات حل النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية، وإنشاء آليات ردع لأي اعتداء لدولة على دولة أخرى، وتكوين أرضية مشتركة للتعاون في شتى المجالات الأمنية والدفاعية. ولعله مما لا يبشر بالخير أن مجلس الجامعة الأخير الذي عقد في شهر ايلول/ سبتمبر 1997 قد أرجأ للمرة الثانية مناقشة إنشاء محكمة عربية وآلية فض النزاعات بالطرق السلمية، بانتظار ما سوف تسفر عنه المفاوضات مع اسرائيل. وهذا يعني أن العرب غير قادرين على تنظيم وترتيب أمورهم بأنفسهم وفيما بينهم، وأنهم ينتظرون اسرائيل كي تكون الوسيط فيما بينهم، بعد أن تكون مفاوضات السلام قد وصلت إلى نتائجها.

بالتأكيد ينبغي في سياق ضمان الأمن الذي نتحدث عنه عدم تجاهل الدول الأخرى المحيطة بهم في هذا الميدان. لكن هذا ينطبق على دول ليست في حرب معلنة ضد العرب مثل تركيا وايران بشكل خاص. فلا يمكن للعرب أن يتكتلوا أمنيا من دون أن يدفعوا هؤلاء إلى الشعور بأن تغيير ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة يضعف امكانياتهم في النفوذ والسيطرة الاقليمية ويهدد مصالحهم الوطنية.

ولهذا لا بد لأي اتفاق عربي مشترك في ميدان الأمن العربي الداخلي من أن يسير جنبا إلى جنب، وبموازاة مفاوضات رسمية وعلنية مع الدول المجاورة لتوقيع اتفاقية للأمن الاقليمي، مفتوحة لجميع دول الشرق الأوسط، باستثناء تلك التي لا تزال تتبع أساليب السيطرة والحرب ضد شعوب أخرى، والمقصود طبعا اسرائيل، طالما لم تنسحب من الأراضي العربية وتعترف باستقلال الدولة الفلسطينية، وتربط أمنها بأمن دول المنطقة جميعا لا كما يحصل اليوم، بضمان التفوق عليها جميعا والتهديد المستمر بضربها وشن الحرب عليها. وبالمثل، لا ينبغي على العرب تجاهل مخاوف دول أوربة الجنوبية بالنسبة للمستقبل، وعليهم أيضا الشروع في حوار حول أنجع الطرق لضمان الأمن في حوض المتوسط.

وثالثا، لا يستطيع العرب ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون الارتفاع بمستوى تفكيرهم الاقتصادي إلى المعايير الدولية، والانتقال من استراتيجيات بناء الاقتصاد الوطني التقليدية إلى استراتيجيات بناء الاقتصاد الاقليمي، المرتبط بالسوق العالمية. ويستدعي هذا تغييرا عميقا في أساليب العمل وفي طرق تخطيط السياسات الاقتصادية، وفي التعامل مع الشعوب والمواطنين، وتنظيم حرية المبادرة والعمل والتنقل والتبادل والمشاركة السياسية داخل كل بلد عربي وعلى مستوى الجامعة العربية بأكملها.

من دون ذلك لن يتغير شيء في وزن العرب، ولن يكون لهم مهما ارتفعت أصواتهم بالادانة والشجب والتهديد أي حساب في ميزان القوى الاستراتيجية الاقليمية، ومن باب أولى العالمية.

وليس هناك في ميدان تحقيق الانتقال هذا من سياسة إلى أخرى أسرار وطرائق غير معروفة. إن الأمر يتعلق بتغيير السياسات الراهنة لحكومات الدول العربية، بما يجعلها تتبنى الأولويات الثلاث:

السلام والأمن والتنمية، وتكرس الجهود والموارد للرد على تحدياتها.

والنتيجة، أنه لا سياسة جديدة من دون إرادة جديدة، لأنه لا سياسة من دون إرادة. وتغيير الارادة القائمة، أو بالأحرى معالجة غياب الارادة والافتقار إلى الرؤية التي تبرر تغييرها وتجديدها، ليست مسؤولية طرف اجتماعي أو عربي واحد من دون غيره. إنها مسؤولية جميع القوى والأفراد من دون استثناء، كل من موقعه وحسب طاقاته. وهي لا ينبغي انتظارها على يد زعيم جديد ملهم أو ثورة ايديولوجية. فنحن جميعا، من سياسيين وإداريين وعسكريين ومثقفين ورجال أعمال وطلبة وعمال وفلاحين مسؤولون عن العمل لاصلاحها كما كنا ولا نزال مسؤولين، بقدر ما أحجمنا عن العمل لتغييرها، عن تدهور الأوضاع العربية، الاجتماعية منها والسياسية، الداخلية والوطنية. ودور وسائل الاعلام، ومن يستخدمها ويتعامل معها من صحفيين ومثقفين دور أساسي في تحسيس الرأي العام وكل فرد بما يقع عليه من مسؤولية في تحقيق التغيير المنشود في الحياة العربية، سواء في ما يتعلق ببلورة الأهداف والقيم والمعايير التي ينبغي أن تحكم سلوكنا جميعا، أو بتأمين وسائل الضغط الكفيلة بإحداث هذا التغيير. وتظهر الخبرة التاريخية أن إرادة التغيير الايجابي لا يمكن أن تنشأ لدى الحاكم، مهما كان، القائم أو القادم، ما لم تكن قد نشأت، لدى الرأي العام مسبقا، أو لدى أغلبيته، إرادة حقيقية في التغيير، بل تغيير فعلي في الارادة والوعي والأهداف. وهذا هو موضوع عملنا وواجبنا.

من أجل تجديد الحوار العربي الأوربي
لإنقاذ عملية السلام

بمناسبة ندوة عقدت في مدينة بلانسيا في اسبانيا في التاسع والعاشر من شهر تموز يوليو الجاري، جمعتني جلسة عشاء، بأنجل موراتينوس، مبعوث الاتحاد الاوربي لمتابعة عملية السلام العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط. كان برفقة زوجته وكنا محاطين بمجموعة من المشاركين الذين يعملون في ميدان الدراسات العربية والاسلامية في الجامعات الأوربية. وبعد التعارف بادرني بالحديث عن دمشق الجميلة وعن لقاءاته المتعددة والايجابية بالمسؤولين السوريين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، وبقية المسؤولين العرب، وعن الأهمية التي تعقدها أوربة على استمرار تمسك سورية بعملية السلام بالرغم من المصاعب القائمة. فعبرت عن سعادتي لاعتراف الأوربيين، بعد تجاهل طويل، اقتداءا بالأمريكيين، بالموقع الأساسي الذي تمثله سورية كبلد مفتاح في سياسة الشرق الأوسط برمته. وامتد الحديث عن الدول العربية الأخرى وعن تقييمه لدورها في عملية السلام، خاصة تلك التي طبّعت علاقاتها مع اسرائيل، ومنها الأردن وتونس وموريتانيا وغيرها. فقلت: كنت في موريتانيا منذ بضعة أشهر، ومن بين الأسئلة التي طرحتها على المسؤولين الموريتانيين: ما هي حكمة الاحتفاظ بمكتب اسرائيلي للاتصال، وهم على بعد كبير من مسرح الأحداث المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي.

قال: أنا الذي كنت وراء ذلك. وفي موريتانيا مسؤولين شباب نشطين يحظون بتقديري، وقد استفاودا كثيرا بسبب فتح هذا المكتب.

قلت: أنا أيضا تعرفت على العديد من كبار المسؤولين الموريتانيين وأعجبت بجديتهم وذكائهم وديناميتهم، لكن ما الذي قدمته أوربة لهم مقابل ذلك؟ لم تساهم أوربة حتى الآن في ايجاد التمويل اللازم لقناة نواكشوط التي ستغير اقتصاد موريتانيا. لكن ليس هذا هو سؤالي الآن. إنه التالي: كيف توفق بين تقديرك الايجابي للسياسة السورية في عملية السلام من جهة، ودعمك من جهة أخرى لسياسة التطبيع التي تمارسها بعض الدول العربية الأخرى مع اسرائيل والتي تضعف موقف سورية والعرب جميعاً في هذه العملية.

قال: ينبغي على البلاد العربية أن تطبع مع اسرائيل ولا أفهم لماذا أنتم ضد التطبيع، ماذا يغير هذا من الأمر؟

قلت: لا أدري ما الذي يبرر في نظر أوربا أن يقدم العرب هدية مجانية لاسرائيل، طالما أنها تماطل في تطبيق الالتزامات التي قبلت بها في مؤتمر مدريد وبمقتضى اتفاق مبادئ أوسلو، اللهم إلا إذا كان الهدف هو تشجيع الاسرائيليين على الاعتقاد بأن من الممكن الحصول على السلام مع العرب من دون تقديم أي تنازلات، أي مع ابتلاع الأراضي المحتلة، وهو الشعار الذي قاد به نتنياهو حملته الانتخابية كما تعلم.

قال: إن تعثر عملية السلام ليس مسؤولية اسرائيل وحدها.

فأجبت: أنا أيضا أعتقد أن مسؤولية العرب كبيرة في هذا الميدان، ولكن هل يبرر هذا ضغط أوربا على الدول العربية واحدة واحدة للتطبيع مع اسرائيل؟

قال: ما الذي يكلفه التطبيع للعرب؟ لا شيء، ولكنه يساعد على تدعيم اتجاه السلام والمحبين للسلام في اسرائيل، ويصب في النهاية في صالح العرب.

قلت: بالتأكيد، ليس للتطبيع ثمن إذا اعتبرت أوربة أن الثمن السياسي والمعنوي لا يحسب عندما يتعلق الأمر بالعرب. ولكن الأمر ليس كذلك في الواقع. إن التنازلات السياسية المجانية تعمل على زعزعة استقرار النظم والمجتمعات العربية. وهناك بعض الدول التي طبّعت تعاني الكثير تجاه رأيها العام، ولا يمكن تجاهل هذا الرأي العام العربي إلى ما لانهاية واعتباره غير موجود. لقد تعودت الدبلوماسية الأوربية على أنه لا يوجد في البلاد العربية إلا قادة مطلقي السلطة يفرضون على شعوبهم ما يماشي مصالحهم من دون أي اهتمام بموقف الرأي العام أو بحساسيته لهذا الموضوع أو ذاك. لكن الزعماء العرب مضطرين اليوم إلى اعتبار الرأي العام. وأنتم بسعيكم إلى تدفيع العرب وحدهم التنازلات اللازمة لاطلاق عملية السلام تساهمون في زعزعة الاستقرار في العالم العربي.

قال: إن الاستقرار مزعزع في العالم العربي وليست أوربة هي المسؤولة عن ذلك.

قلت: بلى. إنكم تتحملون المسؤولية من خلال مشاركتكم في حرب الخليج الثانية، وأنتم مستمرين في ذلك بالمثابرة على حصار العراق، وهو الحصار الذي يبث الخلاف أيضا داخل المعسكر العربي، ثم أكملتم ذلك برعايتكم لعملية سلام تضع على قدم المساواة في ميزان المعاملة الطرف المحتل للأرض والطرف الخاضع للاحتلال. بل أنتم تطلبون من الطرف الثاني القيام بتنازلات أمنية واستراتيجية لارضاء الطرف الأول قبل أن يتراجع هذا الطرف عن أي شبر من الأرض المحتلة أو يغير فعليا من سياسته التوسعية

والاستيطانية.

قال: إن اسرائيل دولة في المنطقة ينبغي الاعتراف بها والتعامل معها وتطمينها من وراء سياسة نتنياهو وبالرغم منها.

قلت: لم يرفض العرب ذلك، وقد بدأوا التطبيع فعلا، وإسرائيل هي التي خرجت عن خط مؤتمر مدريد. لكن لا أفهم أن تقبل أوربا الآن التعامل مع دولة تعمل بشكل علني على إقامة دولة تمييز عنصري وتتبع رسميا وباعتزاز سياسة استعمار استيطاني لو وجد أي شكل من أشكالها في أي بلد في العالم لاهتز ضمير أوربة وفرضت عليها كما حصل مع جنوب أفريقيا سياسة العزل.

قال: إن اسرائيل ليست نتنياهو، ولا ينبغي التوحيد بين اسرائيل وبين نتنياهو.

قلت: هل تعتقدون أن العراق هو صدام حسين، ومع ذلك تقبلون حصار شعب العراق وتجويعه سنوات ثمانية.

قال: الوضع مختلف. هنا يوجد اتفاق دولي وقرارات دولية.

قلت: ليس بودّي محاسبة أوربة، فهي تتبع السياسة التي تخدم مصالحها، لكنني أريد أن أظهر لك، من وجهة نظر المصالح العربية أيضا، أن التطبيع يضعف الموقف العربي كثيرا، وهو كما تعلم ضعيف جدا. إذ ليس لدى العرب، في غياب أي خيار جدي للمواجهة العسكرية، ورقة ضاغطة غير ورقة التضامن العربي.

قال: إن الدبلوماسية العربية ضعيفة جدا وجامدة. والعالم العربي منقسم على نفسه، وسبب تعثر السلام انقسام العرب وليس التطبيع.

قلت لمحدثي: أنا لا أفهم لماذا تشترط أوربة تعاونها مع العالم العربي بتعاون العرب مع اسرائيل؟. قال: نحن لا نشترط ذلك.

قلت: بلى. تحت وطأة الحماس لعملية السلام، ورغبتكم في تشجيعها ولعب دور فيها، طرحتم إطار صيغة برشلونة للتعاون بين أوربة والمنطقة المتوسطية واعتبرتم أن التعاون العربي الاوربي ينبغي أن يمر حتما بالتعاون العربي الاسرائيلي، وإلا فليس لصيغة برشلونة أي معنى. لقد اعتقدتم أن دوركم سيزداد في الشرق الأوسط بقدر ما تعملون على التقريب بين العرب والاسرائيليين. والحال أن اسرائيل لم تعد متحمسة للسلام ولا مستعجلة عليه. والعرب غير مستعدين للقبول بمشاريع مشتركة مع اسرائيل في اطار برشلونة طالما أن تل أبيب لا تلتزم بمسيرة السلام. مما يعني أن صيغة برشلونة لتعزيز فرص التنمية في العالم العربي قد ماتت. وعلى أوربة أن تفكر بصيغة أخرى للتعاون مع العالم العربي، اللهم إلا إذا كان التعاون الاقتصادي العربي الاوربي مرهون بتقدم مسيرة السلام فقط، ولا تهدف أوربة منه إلا التشجيع على السلام. وفي هذه الحالة، تكون أوربة قد ربطت عملية تعاونها مع العالم العربي بالتوقف مع توقف عملية السلام. فهل سياسة أوربة تجاه العالم العربي مرتبطة فقط بتشجيع عملية السلام، وإذا رفضت اسرائيل السلام، هل توقف أوربة كل أشكال التعاون مع العالم العربي، وهل هذا في مصلحة أوربة؟

قال: لقد تعثرت صيغة برشلونة بالفعل في السنوات الماضية لكن مؤتمر باليرمو كان ناجحا، وقد ناقش العرب والأوربيون مشاريع كثيرة مشتركة.

قلت: حتى الآن ليس هناك أي مشروع ملموس، هناك شعور لدى العرب أن أوربة تتحدث بدل أن تفعل.

قال: سوف تظهر مشاريع جديدة، وقد تم الاتفاق على الميزانية المتوسطية في أوربة، وصيغة برشلونة صيغة مفيدة للعرب، وهي لا

تشرط التعاون العربي الأوربي بتعاون العرب مع اسرائيل. فلدينا ملفات كثيرة مع العالم العربي تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية والتعاون في العديد من المجالات.

قلت: اعفونا من ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان، فهذه لا تكلفكم كثيرا، وليس هذا نوع التعاون الذي أتحدث عنه. العالم العربي بحاجة قبل كل شيء إلى استثمارات كثيفة في مجال التنمية تساعده على الخروج من هامشيته الاقتصادية وعزلته وتأخره الكبير بالمقارنة مع ما يحصل من تقدم في العالم. وهو مقبل على تحديات كبيرة. لكن طالما لا يبدو في الأفق تفاهم عربي اسرائيلي سريع يبرر العمل المشترك مع الأوربيين في إطار هذه الصيغة، ما الذي يمنع أوربة من أن تعود إلى صيغة الحوار العربي الأوربي وتطور مشروعا للتعاون الثنائي يفصل مسألة التعاون العربي الأوربي عن مسألة نزاع العرب مع اسرائيل، ويخلق شروط تنمية عربية هي في النهاية في صالح أوربة التي تخشى أن يؤدي التأخر والفقر في الدول العربية إلى تزايد ضغوط الهجرة نحوها من هذه المنطقة.

قال: نحن لا نستطيع أن نعزل اسرائيل أو نتجنبها.

قلت: أنا لا أطالب بأن تتخلى أوربة عن صيغة برشلونة، إن ما أردته هو أن لا تلزم نفسها بهذا الاطار الذي يدعو لمشاريع مشتركة عربية اسرائيلية أوربية في الوقت الذي لا يمكن فيه اليوم تصور مثل هذا التعاون. احتفظوا به للمستقبل، لكن لا تضيعوا فرصة العمل من خارجه مع العالم العربي.

قال: لكن العرب لا يرفضون ذلك كما تتصور، وقد كانوا نشيطين جدا في مؤتمر باليرمو. قلت: العرب محاصرين ومحتاجين إلى أي دعم وبشكل خاص إلى دعم أوربة في مواجهة الانفراد الأمريكي. ولا يستطيعون أن يرفضوا شيئا. لكن في مصلحة أوربة

أن تقوي موقف العرب، وليس لديها فرصة أخرى للعودة الفعلية وبشكل مستقل إلى الشرق الأوسط من دون ذلك. إن مجرد الاعلان عن عودة الحوار العربي الاوربي بصورة جدية سوف يجعل اسرائيل تفكر من جديد وبطريقة أخرى بالسلام، إذ ستدرك أن أوربة مستعدة للعمل مع العرب من دونها. إن هذا أفضل وسيلة لتعزيز الموقف العربي وبدء عملية تعاون مثمرة عربية أوربية يمكن أن تكون هي العامل الرئيسي في المستقبل في تعزيز فرص السلام ودفع اسرائيل للتفاوض بصورة جدية.

قال: نحن لسنا ضد فتح الحوار العربي الأوربي. لكن العالم العربي منقسم على نفسه. وليس هناك إمكانية لفتح مثل هذا الحوار من دون تفاهم العرب في ما بينهم.

قلت: أعرف ذلك. لكن لو أن أوربة اقترحت فتح مثل هذا الحوار وربطته بأفق بناء إطار عربي أوربي للتعاون الجدي، وشعر العرب بالمنافع التي يمكن جنيها من تعاونهم فيما بينهم للوصول إلى هذه المنافع لزادت فرص تجاوز الانقسامات العربية. وكما ذكرت، إن مجرد الاعلان عن مثل هذا الحوار وبدئه بالفعل مع الدول الرئيسية في الجامعة العربية يشكل رسالة واضحة إلى اسرائيل ويحثها على التخفيف من غلوائها. وفي اعتقادي لو أرادت أوربة أن تدعم فعلا موقفها في المنطقة وتزيد دورها في عملية السلام فإن خيار تطوير التعاون العربي الاوروبي يضاعف فرص السلام ويشعر الأمريكيين أيضا أن هناك قوة أخرى غيرهم قادرة على المشاركة بشكل مختلف في دفع مسيرة السلام. والقصد إذا كنتم غير قادرين على الضغط المباشر على اسرائيل لحثها على احترام مسيرة السلام، ولا راغبين في الانفصال عن الولايات المتحدة في سياستها الاقليمية، فليس لديكم وسيلة أخرى للعب دور متميز ومستقل سوى

تطوير التعاون العربي الاوربي بقوة وجدية، بحيث يدفع جميع الاطراف إلى إعادة النظر في اختياراتها الراهنة التي تجمد عملية السلام. هذا التعاون يصب في نظري في مصلحة أوربة.

قال : وهو أيضا في صالح العالم العربي.

قلت: لا أشك في ذلك وإلا لما كنت قد تحدثت فيه. إنه إطار يلبي المصالح المشتركة، ولا أفهم أن تصر أوربة على ربط علاقاتها الخاصة بالعالم العربي بعلاقات العالم العربي باسرائيل. هذه سياسة لم يعد لها من مفعول سوى الضغط على العرب لصالح اسرائيل. وهي تفسر جزئيا تصلب الموقف الاسرائيلي.

قال: ليس لأوربة أي رغبة في ربط تعاونها مع العالم العربي بتعاون العالم العربي مع اسرائيل، ونحن لدينا مصالح كبيرة في العالم العربي اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ومن مصلحتنا تطوير التعاون. لكن لا يمكن للحوار العربي الأوربي أن يبدأ، ونحن مستعدون لاعادة فتحه، إلا بطلب من العرب، وهذا يستدعي عقد مؤتمر قمة عربي يكرس تفاهم العرب، وأنت تعرف أن هذا غير ممكن الآن، والعرب غير قادرين على عقد مثل هذا المؤتمر. فمع من تريد لأوربا أن تبدأ حوارا اقليميا.

قلت: لو قمتم أنتم بالمبادرة في هذا الاتجاه لساعدتم العرب على تجاوز بعض خلافاتهم. وعلى جميع الأحوال، أعتقد أن هذا الحوار هو فرصتكم الوحيدة لتظهروا للاسرائيليين والأمريكيين أنكم قوة موجودة فعلا في المنطقة وقادرة على العمل والمبادرة والتأثير.

قال: إن العالم العربي لا يملك جدول أعمال. قلت أوافق على ذلك وقد كتبت أنا نفسي منذ عامين مقالا في الصحافة العربية بهذا العنوان. لكن استقالة بعض العرب وعدم إدراكهم لمصالحهم لا

ينبغي أن يمنَع أوربة من العمل ما أمكن لاخراج العالم العربي من الوضعية التي يعيش فيها بسبب انطواء النخب الحاكمة على نفسها وجهلها بحقائق التحولات الدولية. وأضفت: أنتم أنفسكم تقولون إن السلام مصلحة أوربية، وأعتقد أنه مصلحة عربية أيضا، وعلى أوربة الكتلة الأنضج والأقوى أن تبلور استراتيجية ناجعة للسلام في الشرق الأوسط حتى لو قصّر العرب في ذلك.

قال: أوربا تفكر في إعادة النظر في استراتيجتها من أجل السلام في الشرق الأوسط بالفعل. ونحن لدينا مبادرات عديدة في هذا الصدد. وأعتقد أنه لا بد من تجاوز مؤتمر مدريد الأول، وكذلك اتفاقيات اوسلو. ولا بد من عقد مؤتمر مدريد الثاني. فمن جهة لم يعد لمؤتمر مدريد الأول أي فعالية تذكر ومن جهة ثانية يكاد الوقت يمضي على الفترة الزمنية التي يغطيها اتفاق أوسلو ولا يمكن أن يبقى لهذا الاتفاق مفعول بعد ذلك.

قلت: هل تعتقد أوربة أنه حان الوقت لقبر مؤتمر مدريد، ثم ألا يتفق ذلك مع سياسة نتنياهو الذي طالب هو أيضا بتجاوز مدريد الأول وفتح مفاوضات على أسس جديدة تمحو المباديء الرئيسية التي دفعت العرب للمشاركة في مدريد والتي تنص على تبادل الأرض مقابل السلام؟

قال: بالعكس، نحن نريد مدريد الثاني، لا كبديل لمدريد الأول، ولكن كوسيلة لتفعيل مبادئه والتأكيد عليها. إن الهدف منه هو مناقشة أين وصلت عملية تطبيق هذه المباديء وما هي عوائق السلام. ونحن لسنا مع فكرة إعادة مناقشة المبادئ من جديد. إن مدريد الثاني هو استمرار للعملية التي بدأت في مدريد الأول، وهو استكمال للبناء برفع طابق ثان فوق الطابق الأول الذي بقي تقريبا في مستوى الأرض.

قلت: قبل أن تفكروا في الدعوة لمؤتمر مدريد الثاني، هل حددت الدبلوماسية الأوربية أسباب تعثر عملية السلام واتفقت عليها. فعلى أي أساس تريدون إعادة إطلاق عملية السلام إذا لم يكن هناك تحديد صحيح ومتفق عليه للعوامل التي تعيق عملية السلام؟ سأقول لك باختصار كيف ننظر نحن في العالم العربي لأسباب تعثر هذه العملية. نحن نعتقد أن السبب الرئيسي لهذا التعثر هو الخلل الكبير في ميزان القوة بين العالم العربي ككل واسرائيل. وقد تراجع الرأي العام الاسرائيلي عن عملية السلام عندما أدرك هذا الخلل سواء من خلال قبول العرب بتنازلات سريعة وكبيرة، أو لعدم قيامهم بأي رد فعل على تحديات الحكومة الاسرائيلية، حتى في عهد بيريس - والمثال على ذلك حرب لبنان ومذبحة قانا - أقول عندما أدرك هذا الرأي العام أن من الممكن الحصول على السلام مع العرب من دون التنازل عن الأرض أو على الأقل بثمن أقل مما ينص عليه مؤتمر مدريد. وهذا هو الشعار الذي خاض به نتنياهو حملته الانتخابية. وليس صحيحا أن نتنياهو هو العقبة الرئيسية للسلام، إنما أغلبية الرأي العام الاسرائيلي. فهو ممثل هذه الأغلبية، وهو رئيس الوزراء الوحيد المنتخب مباشرة في العالم. وانتخاب الجمهور له هو تعبير عن ايمانه بالفعل بأن حكومة حزب العمل ربما كانت تعطي للعرب أكثر مما يسمح لهم به ميزان القوة العسكرية الراجح بقوة لصالح اسرائيل. وإذا اتفقنا على هذا التحليل لا يبقى هناك أي خلاف في أن إعادة إطلاق عملية السلام يستدعي إصلاح هذا الخلل الأول في ميزان القوة. ولا أقصد بذلك بالضرورة إعادة التوازن العسكري والاستراتيجي. فأنا لا أعتقد أن أوربة تستطيع أن تلعب في هذه الساحة أو أنه من مصلحتها أن تفعل ذلك وتدعم القوة الاستراتيجية والعسكرية للعرب. لكنني أعتقد أن من الممكن القيام

بذلك من خلال تنشيط حقيقي وجدي للتعاون الاقتصادي مع العالم العربي، ودفع هذا العالم المضطرب نحو الاستقرار والتوازن والتفاهم.

قال: لقد تعثرت عملية السلام لأن الرأي العام الاسرائيلي شعر بأن حكومة حزب العمل تسير بوتيرة سريعة في الحل ولا تحصل على الضمانات اللازمة والضرورية، فتراجع عن تأييده للسلام، وطالب بضمانات أكبر. ولا شك أيضا أن ضعف العالم العربي قد لعب دورا في ذلك. لكن سياسة العالم العربي تجاه السلام، خاصة تلك المتعلقة باعلان الجامعة العربية هذا السلام استراتيجية عربية، والتخلي نهائيا عن الخيار العسكري هي سياسة صائبة تماما، ولا نستطيع أن نقول شيئا عن موقف العرب من السلام. وخطة أوربة الجديدة لاعادة إطلاق عملية السلام تتكون من شقين. الشق الأول هو العمل على مختلف قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، ومحاولة إقناعها وكسبها لقضية السلام، ومن بين هذه القطاعات القطاعات المتدينة. لقد التقيت بأحزاب اليمين المتدين، وكانت شكواهم الرئيسية أن مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو لم تأخذ أبدا في الاعتبار الأبعاد الدينية والروحية. وأعتقد أنه لا بد من إطلاق حوار ديني يجمع ممثلي الأديان الثلاثة الاسلام والمسيحية واليهودية يكون موازيا ومكملا لمفاوضات السلام. ونحن نسعى إلى تطوير الحوار مع مختلف قطاعات الرأي العام الاسرائيلي. أما الشق الثاني فهو يعني العالم العربي، وسوف نعمل على تعزيز التعاون مع العرب من دون أن يكون ذلك ضد اسرائيل.

قلت: أود أن أعرف منك ماذا سيكون موقف أوربة غدا إذا أعلن عرفات في شهر مايو عام 1999 الدولة الفلسطينية؟

قال: لا بد لأوربة أن تحترم أقوالها ومواقفها السياسية. لقد

أقرت أوربة في أكثر من وثيقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وليس هناك تراجع عن هذا الاقرار. وهو يعني أن أوربة تدعم أي موقف يعكس هذا التقرير. فلو قرر الفلسطينيون غدا العيش في دولة مستقلة، لا بد لأوربة أن تعترف لهم بهذا الحق، وكذلك لو قرر الفلسطينيون أن يعيشوا جنبا إلى جنب مع الاسرائيليين في دولة واحدة، لا فرق في ذلك. على أوربة أن تؤيد الفلسطينيين في ذلك. هذا هو الموقف المبدئي لأوربة تجاه هذه المسألة. لكن لا أستطيع منذ الآن أن أقول ما ذا سيكون عليه موقف الدول الخمسة عشر المكونة للاتحاد الأوربي. إنما، بالتأكيد، ستكون المصاعب والمشكلات التي تواجه الفلسطينيين أقل بكثير لو تمت ممارستهم لحق تقرير المصير من خلال المشاورات والتفاهم المسبق مع الاسرائيليين والأطراف الأخرى.

قلت : جميع الاستقصاءات الحديثة تظهر أن الرأي العام الاسرائيلي يتجه أكثر فأكثر نحو التشدد وأن نتنياهو يمكن أن ينجح بنسبة أصوات أكبر لو أعيد انتخابه اليوم. فهل تعتقد أن من الممكن بالاقناع دفع الاسرائيليين إلى العودة إلى مشروع السلام مع العرب والتخلي من تلقاء أنفسهم عن مشروع الحاق الأراضي واستيطانها الذي يعدهم به اليمين المتطرف والذي يجري تحت أعينهم بنجاح، طالما ليس هناك ما يهددهم أو يخيفهم من الاستمرار في تحقيق هذا الحلم؟ إنني أعترف لك بشجاعتك في مواجهة هذا التحدي الكبير، الذي يكاد يكون من المستحيلات، أعني إقناع الاسرائيليين بفوائد السلام، كما أحيي إيمانك العميق بالسلام الصعب في هذه المنطقة، لكن هل تستطيع أن تعطيني سببا واحدا لتفاؤلك الجميل هذا؟

قال: صحيح أن اسرائيل تتمتع بتفوق عسكري واستراتيجي كبير، لكن الرأي العام الاسرائيلي يعرف ويجب أن يعرف أنه لا

ينبغي النظر إلى التاريخ من خلال الحاضر فقط. بل ينبغي رؤية الاتجاهات العميقة والطويلة. وعلى المدى الطويل ليس العالم العربي بهذا الضعف الذي يبدو عليه اليوم. إن مجرى التاريخ لا يتحدد في مدى خمس أو ست سنوات. وللاسرائيليين في نظري من دون أي شك مصلحة كبيرة في التفاهم مع العالم العربي.

خاتمة

تجديد أسس النكبة

وأنا أفكر في الرد على طلب جريدة الاتحاد تقديم شهادة من بين شهادات عربية كثيرة تتناول مرور خمسين عاما على اغتصاب فلسطين انتابني شعور بالغم والثورة في الوقت نفسه. شعور بالغم، لأنني وأنا أتأمل الوضع الراهن أجد أننا نحن العرب لم نستفد ولو ذرة واحدة من الدرس الذي كان علينا أن نأخذه من نكبتنا في فلسطين عام 1948. فنحن في الوقت الذي نبكي فيه فلسطين ما قبل 1948 التي ذابت في أيدينا كما يذوب الرمل، نعيش من دون أن يغير هذا في نمط حياتنا ولا في سلوكنا زمن اغتصاب فلسطين ثانية ونشاهدها تضيع أمام أعيننا وتصادر من بين أيدينا، أعني أراضي الضفة الغربية التي قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، تحت مظلة التسوية ومفاوضات السلام، تحويلها إلى أرض مفتوحة وتكريسها للاستيطان اليهودي. وشعور بالثورة، لأننا ونحن نشهد بأم أعيننا كيف تشاد اسرائيل ثانية في الضفة الغربية وكيف تقام المستعمرات وتهود المعالم السكانية والجغرافية وتحاصر القرى والمدن العربية ويخضع العالم بأجمعه، والعرب في مقدمه، لسياسة الأمر الواقع، لا نستطيع أن نحرك ساكنا ولا أن نرفع أصبع احتجاج، سواء أكان ذلك ضد المستوطنين الجدد المحميين من قبل اسرائيل وصمت الرأي العام الدولي، أو ضد النظم والسلطات التي تعتبر أن أي احتجاج، سياسيا كان أم أدبيا، على ما يحصل، وكل تعبير عن

الاعتراض على ما يجري، قبل أن يكون احتجاجا على السياسة الاسرائيلية، هو تهديد لأمن واستقرار النظم العربية. ولا يبقى لدينا سلاح للوقوف في وجه الاغتصاب الحاصل والمستمر إلا الشكوى إلى المنظمات الدولية والمراهنة، في الضغط على اسرائيل، وعلى الدول الكبرى التي تقف وراء اسرائيل وتغطي على مشاريعها الاستيطانية، على احتجاج الشعوب وقطاعات الرأي الغربية، تلك التي تتمتع بالحرية وتملك جرأة الدفاع عن مواقف مستقلة.

كنا ونحن شباب صغار مفعمين بالأمل والحماس لاخراج العالم العربي من مواقعه الدونية نهديء النفس الغاضبة على التقصير الذي أودى بالجزء الأكبر من فلسطين في منتصف القرن العشرين وحوّلها إلى دولة اسرائيلية عنصرية تقتصر مواطنيتها على اليهود، كنا نهديء النفس بالتعلق بالطروحات التي صغناها وجعلتنا نعتقد ببساطة أن السبب الرئيسي في خسارتنا معركة الحفاظ على عروبة فلسطين هو الخيانة الموضوعية والذاتية للسلطات السياسية العربية التي كانت تنتمي في معظمها إلى الطبقات الاقطاعية والارستقراطية. فقد كانت تبدوا لنا طبقات حريصة على الدفاع عن مصالحها قبل أي شيء آخر، وليس لديها أي إحساس بالمصالح أو بالقضية القومية، وليست مستعدة، مهما حصل، كي تضحي بمصالحها وتخاطر بجزء منها لمواجهة المشروع الصهيوني. وهي على درجة من الارتباط في وجودها المادي والسياسي بدعم الدول الغربية الكبرى التي تدعم اسرائيل وتوسعها وتمنعها من أن تتخذ أي موقف يمكن أن يسيء لهذه الدول أو يعكّر صفو العلاقات معها، وتدفعها بالتالي إلى ابتلاع الموسى الاسرائيلية من دون أي حق في الاحتجاج أو الامتعاض. وكانت تبدوا لنا أيضا أنها على تلك الدرجة من المحافظة السياسية والاجتماعية التي تبعدها لا محالة عن أي تفكير أو إرادة راديكالية

مما تقتضيه أي مواجهة تتجاوز مستوى المعارك الكلامية والدبلوماسية. كان السبب يبدو لنا باختصار كامن في الطبيعة الرجعية، المساومة، والواقعية الانهزامية، الخائفة من أي تغيير، للطبقات والنخب السائدة العربية في تلك الحقبة. لقد كانت هذه الطبقات والنخب مستعدة في نظرنا لقبول كل الحلول المهينة، مادام ذلك يضمن بقاءها في الحكم والسلطة، ويجنبها أي تغيير للوضع القائم يمكن أن يقود إلى قلب موازين القوى السياسية والاجتماعية الداخلية. ومن هذا التحليل كنا نستمد الأطروحة التي تقول إن هناك ترابطا قويا بين الكفاح الوطني عموما، والعربي المعادي للصهيونية ومشروعها الاسرائيلي خصوصا، من جهة، وبين الكفاح الاجتماعي والثورة على الأوضاع الطبقية غير العادلة وعلى الدولة والادارة الفاسدة من جهة ثانية. فالتغيير في السياسة العربية تجاه اسرائيل يفترض تغييرا في السياسة الاجتماعية داخل الدول العربية. وتغيير موازين القوى الداخلية يقود حتما إلى تغيير استراتيجية المواجهة للمشروع الاسرائيلي.

إذا كان هذا التحليل صحيحا فكيف نفسر ما نشهده اليوم، ضياع فلسطين الثانية من دون أن تتجاوز ردود فعل البلاد العربية، دولا ومجتمعات، وهي أقوى اليوم وأغنى وأعلم وأنضج بما لا يقاس مما كانت عليه في العقد الخامس من هذا القرن، حدود البيانات والادانات والشجب والتمسك بالثوابت والخطابات الدبلوماسية الحماسية والرنانة التي لا تجد أي ترجمة في الواقع والتي يتراجع عنها أصحابها بعد ساعات من إلقائها في المؤتمرات والندوات الدولية والعربية؟

ومع ذلك أكاد أقول إنه في الجوهر صحيح وإن كان في الشكل غير ذلك. بالتأكيد إن الذي يسيطر اليوم على مصائر الدول العربية

وما تملكه من امكانيات مادية وعسكرية ومالية وبشرية ليس نخب الطبقات التقليدية من الملاكين العقاريين والكمبرادوريين والتجار والبيرقراطيين المتماهين معهم أو التابعين لقيادتهم. وبالتأكيد أيضا أن أغلب النظم السياسية الموجودة لا تقوم بالضرورة أو أساسا على الكفالة الخارجية، ولكنها تملك قاعدة محلية، ضيقة من دون شك، لكنها قادرة على أن تعطي للسياسة أرضية دنيا من الاستقلالية بالمقارنة مع الاستراتيجيات الدولية التي كانت تتحكم مباشرة وبشكل علني تقريبا بنخب الخمسينات التقليدية. ومن الواضح أيضا أن علاقة هذه النخب المحلية الحالية، وإن كانت مقطوعة عن المجتمع سياسيا إلا أنها أقرب في نمط تفكيرها وثقافتها الطبقية وتطلعاتها إلى ما يمكن أن نسميه «العربي المتوسط» من النخب القديمة. لكن بالرغم من ذلك يجمع بين النخب الحالية السائدة والنخب التقليدية أمران أساسيان. الأول هو وصولها معا في الخمسينات وفي التسعينات إلى طور من الترهل يجعلها كالخرق البالية، لا إرادة لها ولا ثقة ولا ايمان بالنفس ولا أهداف عامة تحركها ولا قضية تشغلها غير الحفاظ على مصالحها الخاصة. والأمر الثاني هو خوف أعضاء هذه النخب المشترك من أي تغيير حتى لو كان من خلال الحلم أو الهمس بالتغيير. فكل حركة أو نقلة أو مظاهرة أو بيان أو صوت يمكن أن يخرج للتعبير عن قضية أو لتأكيد إرادة وطنية أو للتذكير بمصالح قومية أو للتعبئة الشعبية، بل كل نغمة مختلفة تصدر عن الرأي العام تفسر لديهم على أنها مؤامرة خارجية، ومن الممكن أن تكون صهيونية، هدفها الاطاحة بالاستقرار والتكتل ضد الحكم والتهيؤ لقلب النظام. مصالح شخصية طاغية وشلل عام نتيجة الخوف على الامن والاستقرار لأنظمة تتشابه في افتقارها للقاعدة الاجتماعية ولقبول أو تأييد الرأي العام، تلك هي الأرضية الحقيقية

للهزيمة والنكبة التي نغطي على اسمها الحقيقي بشعار اغتصاب فلسطين حتى نبرئ أنفسنا من المسؤولية. إن الذي يفسر نجاح اليهود في استعمار فلسطين ماقبل 1948 ونجاح مشروع استيطان وتهويد فلسطين ما بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو في 1991، بما فيها القدس، سبب واحد هو شلل الارادة والطاقات العربية البشرية والمادية والعسكرية على جميع المستويات، وانشغال المسؤولين عن القيادة والسلطة وتنظيم المواجهة الخارجية والداخلية بالدفاع عن مصالح وامتيازات فئوية مرفوضة من قبل الرأي العام ولا يمكن فرضها إلا بالقوة وشل الارادة الجمعية. إنه كامن في سيطرة نظم تسلطية تتماهى مع مصالح شخصية، لا قدرة لديها على استبطان مفهوم المصالح الشعبية أو الوطنية، خائفة على امتيازاتها، ترى في أي تحرك أو تعبئة سياسية تهديدا لسيطرتها وسيادتها الكلية، تظهر البأس في الداخل لضمان الاستقرار، والخنوع والانصياع في الخارج لتشتري سكوت اسرائيل عنها والدول الأجنبية. إنه كامن في النهاية في أسبقية الحرب الداخلية على المواجهة الخارجية.

فهرس

3) عصر المراجعة

برهان غليون

العرب ومعركة السلام

كان من الخطأ الكبير الاعتقاد بأن ما لم ننجح في تحصيله عن طريق السلاح يمكن تحصيله عن طريق المفاوضات. فالمفاوضات لا تتقدم إلا بموازاة القوة والخوف من النتائج المترتبة على استخدامها. هذه هي القاعدة في كل مكان.

إن ما يجعل من مسألة مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية قضية راهنة وأساسية في نظري هو أن مصير المشرق العربي يكاد يكون كله مرتهن لمسألة النزاع العربي الاسرائيلي، وأن العرب قد علقوا في السنوات القليلة الماضية جدول أعمال العالم العربي نفسه على تحقيق السلام . وبمعنى آخر أصبح السلام في نظر العرب ونظر الدول الكبرى المعنية بمصير العرب مفتاح التقدم في مواجهة مشاكل عديدة وكبيرة معلقة على رأسها وضع حد لنزيف الدماء في فلسطين العربية، وتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الاقليمي، وخلق مناخ ملائم لدفع عملية التنمية الوطنية والاقليمية التي لا بديل لها في استيعاب ملايين بل عشرات ملايين العاطلين عن العمل من الأجيال القديمة والجديدة، وتجنيب البلاد العربية مخاطر الانفجارات والحروب الدموية من أجل الخبز.





المركز الثقافي العربي
ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص . ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب